حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

الأوضاع الطائفية في جبل لبنان بين الإدارة العثمانية والتدخل الأجنبي 1845 - 1915م في ضوء وثائق الأرشيف العثماني

The Sectarian Situation in Mount Lebanon between the Ottoman Administration and Foreign Intervention in 1845 - 1915 AD in Light of the Ottoman Documentaries

د. أسمهان مصطفى توفيق خليل

أستاذ مساعد - جامعة بني سويف - جمهورية مصر العربية

أستاذ مشارك - جامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة 625 - الحولية 43

1445 هـ / يونيو 2023 م

• ثمن العدد

الكويت: 500 فلس، البحرين: دينار واحد، قطر: 10 ريالات، الإمارات 10 دراهم، السعودية: 10 ريالات، عمان : ريال واحد.

ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً.

ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات.

• الاشتراك السنوي (أفراد):

سنة واحدة: الكويت 4 دينار كويتي، الدول العربية: 6 دينار كويتي، الدول الأجنبية 22 دولار.

سنتان: الكويت 7 دينار كويتي، الدول العربية: 10 دينار كويتي، الدول الأجنبية 37 دولار.

ثلاث سنوات: الكويت: 10 دينار كويتي، الدول العربية: 14 دينار كويتي، الدول الأجنبية 52 دولار.

أربع سنوات: الكويت: 13 دينار كويتي، الدول العربية: 18 دينار كويتي، الدول الأجنبية 67 دولار.

• الاشتراك السنوي (موسسات):

سنة واحدة: الكويت 22 دينار كويتي، الدول العربية: 22 دينار كويتي، الدول الأجنبية 90 دولار.

سنتان: الكويت 37 دينار كويتي، الدول العربية: 37 دينار كويتي، الدول الأجنبية 150 دولار.

ثلاث سنوات: الكويت: 53 دينار كويتي، الدول العربية: 53 دينار كويتي، الدول الأجنبية 210 دولار.

أربع سنوات: الكويت: 67 دينار كويتي، الدول العربية: 67 دينار كويتي، الدول الأجنبية 270 دولار.

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى

توجه إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: 17370 الخالدية - الكويت: 72454 - تلفون: 24830256 - فاكس 24830256

ISSN 1560 - 5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

E-mail: aass@Ku.edu.Kw

http://apc.kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:

EBSCO Publishing Products

دار المنظومة: www.mandumah.com

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية 1973، مجلة الكويت للعلوم والهندسة 1973، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية 1975، لجنة التأليف والتعريب والنشر 1976، مجلة الحقوق، 1977، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية 1980، المجلة العربية للعلوم الإنسانية 1981، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية 1983، المجلة التربوية 1983،المجلة العربية للعلوم الإدارية 1991.

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
تعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في تخصصات
العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب

الحولية الثالثة والأربعون
الرسالة الخامسة والعشرون بعد المئة السادسة
1445 هـ / 2023م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة الكويت

هيئـة التحريـر

- **أ.د. تغريد محمد القدسي**
  رئيسة هيئة التحرير
  قسم دراسات المعلومات - جامعة الكويت
- **أ.د. عبد الله محمد الغزالي**
  قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة الكويت
- **أ.د. باقر سليمـان النجار**
  قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
  جامعة الكويت
- **أ.د. عبد العزيز علي سفر**
  قسم اللغة العربية وآدابها
  جامعة الكويت
- **أ.د. نعمان محمود أحمد جبران**
  قسم التاريخ - جامعة الكويت
- **د. عبد الله محمد الجسمي**
  قسم الفلسفة - جامعة الكويت
- **د. إبراهيم ناجي الهدبان**
  قسم العلوم السياسية
  جامعة الكويت
- **د. أحمد مبارك الحصم**
  قسم الجغرافيا - جامعة الكويت
- **مهـا إبراهيـم المسعد**
  مديرة التحرير - جامعة الكويت

الهيئـة الاستشارية

- **أ.د. باسـل حاتـم**
  الجامعة الأمريكية - الشارقة
  الإمارات العربية المتحدة
- **أ.د. إبراهيـم السعافيـن**
  قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية
- **أ.د. حمدي حسن أبو العينين**
  كلية الإعلام - جامعة مصـر الدولية
- **أ.د. سـاري حنفـي**
  رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتمـاع
  الجامعة الأمريكية - بـيروت
- **أ.د. منـى بيكـر**
  جامعة مانشستر - المملكة المتحدة
- **أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري**
  قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس
- **أ.د. محمود السيد أبو النيل**
  قسم علم النفس - جامعة عين شمس
- **أ.د. عبد الله الوليعي**
  قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود
- **أ.د. مـأمـون فنـدي**
  مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية
  المملكة المتحدة

قواعد النشر في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

- حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية هي فصلية تنشرُ البحوثَ والدِّراساتِ الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة والتي يتوفر بها ما يلي:
- أنْ تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.
- لم يَسْبق نَشْرُ الدِّراسةِ بأيِّ صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمُها للنَّشْر إلى جهة أخرى أثناء وُرودها إلى الحَوْليّات. ويلتزم الباحثُ بكتابة إقرارٍ وتعهّد بأنَّ البَحْثَ المُقدَّمَ لم يسبق نَشْرُه في أيِّ وعاء نشر، أو أُرسل إلى جهة أخرى.
- ألا يقلَّ عَدَدُ كلماتِ الدِّراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحةً) وألا يزيدَ عددُ الكلماتِ عن (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
- يطبع البَحْثُ بواسطة مُعالِج النّصوص Word Microsoft وعلى مسافة ونصف، وبنط Arabic Simplified 14 للبُحوث باللّغة العربيّة، وعلى مسافتَين، وبنط Times New Roman 12 في حالة البُحوث باللّغة الإنجليزيَّة.
- يُرْفِقُ الباحثُ ملخَّصًا للبَحْثِ، مطبوعًا باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزية، في حدود (250) كلمةٍ. على أنْ يحويَ ملخَّصُ البحثِ: هَدَف الدِّراسة وأسئلتها، مَنْهج الدِّراسة المُستَخْدَم، أبرز النّتائج المُسْتَخْلَصة وأهمّ الإستنتاجات إضافة للكلمات الدالة (المفتاحية).
- يُرْفِقُ الباحثُ مع البَحْثِ سيرةً علميَّةً مُخْتصرةً، مطبوعةً باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزيَّة، تشمل أهمّ مؤلّفاته وأبحاثه.
- تقدَّمُ الخرائطُ والأشكالُ والرسومُ (إنْ وُجدت) بأصولها الصّالحة للطِّباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقّة 600 * 800.
- في حالة رغب الباحث بنَشْرِ الصّور أو الخرائطِ أو الأشكال البيانيّة الملونة؛ يلتزمُ بدَفْع تكاليفها.
- يراعي الباحثُ عند كتابة البحثِ الالتزامَ بالنسخة الأخيرة (السابعة) من نظام جمعية علم النفس الأمريكية American Psychological Association APA من حيثُ كتابةُ المراجع والهوامش في مَتْن البحث، إضافة لقائمة المراجع. على الوَجْه المُوضَّح أدناهُ.
- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلِّف مَتْبوعًا بفاصلة، ثُمَّ سنة النشر. (يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA لمزيد منَ التفاصيل.

مثال (Courtois, 2001)

- قائمة المراجع: يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12 (6), 1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصَّة بنِّظام APA على:

http://www.apastyle.org

- يجب أن تشمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script).
- لمعرفة قواعد وأخلاقيات النشر الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:

http://apc.kuniv.edu.kw/

شروطُ قَبولِ البُحوثِ في الحَوْليّات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم. - تقبلُ الحَوْليّاتُ فقط البحوثَ الَّتي تقدم الكترونياً من خلال الموقع:

http:// journals.KU.edu.KW/aass

- لا تقبلُ مجلّةُ الحَوْليّاتُ البحوثَ الَّتي سبق نَشْرُها بأيِّ شكل أو وسيط.
- لا تقبل مجلّةُ الحَوْليّاتُ نَشْرَ أبحاثِ الماجستير أو الدكتوراه أو أيّ مستلّات منها.
- لا تُرَدُّ ولا تُسْتَرْجَعُ أصولُ البُحوثِ المُقدَّمةِ للنَّشْر، سواء نُشِرَتْ أم لم تُنْشَر.
- لا يجوزُ نَشْرُ البحوثِ مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحَوْليّاتِ على ذلك وإذا ثبت نشرها فستتَّخذ إدارةُ الحَوْليّات الإجراءاتِ القانونيَّةَ المُتَّبعةَ بهذا الشّأن.
- .يمكنُ للباحث نَشْرُ بَحْثِه مع جهاتٍ أخرى، بعد الحصول على إذن كتابيٍّ سابق من رئيس التّحرير، وبعد انقضاءِ ثلاثِ سنواتٍ على نَشْرِه في الحَوْليّات.
- يعرض البحث الَّذي تتوافر فيه القواعدُ المذكورة سابقًا وبَعْدَ موافقة هَيْئة التَّحرير، على مُحكِّمينَ إثنين لتقرير مدى صلاحية البَحْثِ للنَّشْر في المجلّة تحكيم ثنائي الحجب (Double Blind Review).
- تَمْنَحُ المجلَّةُ للباحثِ ثلاثون نسخةً مجانية مطبوعة من بَحْثِه المنشورِ.
- تُرْسَلُ جميعُ المراسلات الخاصة بالحَوْليّات ما عدا البحوث إلى رئيس التَّحْرير عن طريق البريد الإلكترونيِّ للمجلّة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب : 17370 الخالدية

رمز بريدي : 72454 - الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyt Kulliyyat al-Adab

http://apc.kuniv.edu.kw/AASS

E-mail: aass@ku.edu.kw

الإصدار الرابع – الحولية الثالثة والأربعون – يونيو 2023

هذا هو إصدار يونيو 2023؛ ثاني ما يصدر منذ تسلّمي رئاسةَ تحرير مجلة حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعية. أحدثنا العديد من التجديدات التي كنّا مضطرين إليها، وكانت سببًا في تأخير الصدور. نعتذر لقرّائنا عن ذلك، ونأمل أن نواظب من الآن فصاعدًا على صدور المجلة في وقتها. أنهينا تفاصيل الانتقال إلى مكاتب المجلة الجديدة؛ لنكون مع باقي المجلات العلمية التي تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت في مبنى واحد يضم صحيفة الجامعة الغرّاء (آفاق)، ناهيك عن أننا نحاول الولوج إلى عالم قواعد البيانات العالمية. جميع العاملين معي تكبدوا – ويكابدون – الصعاب، لكنهم نِعم الرّفاق.

إصدار يونيو الذي بين أيديكم يبدأ بالرسالة (620) التي عنوانها: «مقاربة فلسفية ردية لطبيعة الظواهر الذهنية مطعمة بأفكار أرسطية»، وهي بحث شائق في فلسفة الذهن للدكتور حسين حيدر علي إسماعيل، من قسم الفلسفة بجامعة الكويت. ينظر البحث في العلاقة بين الظواهر الذهنية والعمليات العصبية والحيوية الكيميائية كأمثلة لما هو مطروح وجدلي في فلسفة الذهن. يقدم البحث أيضًا لمجموعة من المدارس الفلسفية في فلسفة الذهن، ويهيئ لها القارئ.

الرسالة الثانية (621) بعنوان: «دور قادة الرأي العام السعودي عبر استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة مسحية». الدراسة من جامعة الملك سعود، وتنقلنا كقراء إلى موضوع حديث ومغاير؛ فهي تبحث في دور وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها في: قادة الرأي، وفي الرأي العام السعودي، وفي أداء الحكومة. يستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي من خلال توزيع استبانة على عينة تكوّنت من (2463) مبحوثًا. أكدت الدراسة، كما العديد من الدراسات السابقة، كبر عدد مستخدمي التطبيق وتأثرهم بمحتواه.

أما الرسالة (622) فهي بعنوان: «خصائص تغيرات درجات الحرارة في دولة الكويت: دراسة في الجغرافيا المناخية»، للدكتورة هيا ناصر الحسينان من قسم الجغرافيا في جامعة الكويت. وهي دراسة وصفية تحليلية للتغير المناخي في درجات الحرارة للأعوام بين (2009 – 2020). عمدت الدراسة إلى النظر في البيانات المناخية المسجّلة مثل متوسط درجة الحرارة ودرجات الحرارة الصغرى والعظمى. وجدت الدراسة أن الاتجاه العام يشير إلى الارتفاع، وأن تعريف المناخ العام في الكويت هو «الحار الخانق».

الرسالة (623) عنوانها: «بطالة الشباب في الكويت: الواقع والتحديات وسياسات المعالجة: دراسة تحليلية»، للدكتور فهد الفضالة والدكتور نواف أبو شماله من المعهد العربي للتخطيط

في الكويت. هذه دراسة وصفية تحليلية لظاهرة مهمة؛ إذ سعت إلى الوقوف على أسباب البطالة، وطرحت طرائق وسياسات معالجتها والحد منها، واقترحت حلولها من خلال مجموعة ممارسات وسياسات لها علاقة بالعرض والطلب في السوق الكويتي، ومن خلال طرح سياسة الإحلال الوظيفي الممنهجة، ودعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص، ومعاودة هيكلة القطاع العام، وتطوير سياسات التعليم والتدريب لتتوافق مع ذلك.

الرسالة (624) عنوانها: «الأمن القومي الكويتي في ضوء توازن القوى الدولي والإقليمي»، للأستاذ الدكتور عبد الله سهر والدكتورة سارة المطيري والدكتورة حنان الهاجري من قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أهم تداعيات الصراع السعودي الإيراني، وانعكاساته على سياسة الكويت والمنطقة؛ ثم تنظر في المتغيرات العالمية والإقليمية، وكيف توثّر في سياسة الكويت. تستخدم المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب التاريخي؛ لتجيب عن الأسئلة التي تثيرها الدراسة. تخلص الدراسة إلى أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في الكويت، وكيف يمكن للكويت أن تواجهها.

الرسالة (625) بعنوان: «الأوضاع الطائفية في جبل لبنان بين الإدارة العثمانية والتدخل الأجنبي (1845 – 1915م) في ضوء وثائق الأرشيف العثماني»، للدكتورة أسمهان خليل أستاذ التاريخ الحديث في جامعتي الملك فيصل وبني سويف بمصر. تنظر الدراسة في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر عندما تصادمت مصالح الدول الغربية واستغلت أوضاع اختلاف الطوائف اللبنانية العديدة والدولة العثمانية الطائفية المنهارة كذلك. تمت عملية جمع معلومات الدراسة والبحث عنها في مصادرها العثمانية الأصلية. وجدت الدراسة أن الطائفية استُخْدمت غطاءً للكثير من النزاعات المقيتة الأخرى، كما أنها كرّستها.

الرسالة الأخيرة (626) في هذا الإصدار هي بعنوان: «أبنية الجموع في معلقة عمرو بن كلثوم: دراسة صرفية دلالية»، للدكتور عماد أبودَيّة أستاذ النحو والصرف المساعد في جامعة الأقصى. نظرت هذه الدراسة في ظاهرة (الجمع) المهمة في دراسة اللغويات عندما لا تعبر ظاهرة الإفراد أو التثنية عما يجول في خاطر الشاعر؛ وهذا ما يدفعه إلى استخدام الجمع ليعبّر عن الأثر الكبير والعميق. أكّد الباحث هذه النقطةَ من خلال دراسة معلقة عمرو بن كلثوم، وخلصت الدراسة إلى استخدام ظاهرة الجمع في هذه المعلقة لابن كلثوم كمثل لتعبّر عن الفخر.

أ.د. تغريد محمد القدسي
رئيسة التحرير

Doi10.34120/0757-043-625-001

الرسالة (625)
قدمت فـي : 2020/9/29
أجيزت فـي: 2021/3/18

● **للإستشهاد:**
خليل، أسمهان مصطفى. (2023). الأوضاع الطائفية في جبل لبنان بين الادارة العثمانية والتدخل الأجنبي 1845-1915 في ضوء وثائق الأرشيف العثماني. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية* 625(43).

الأوضاع الطائفية فـي جبل لبنان بين الإدارة العثمانية والتدخل الأجنبي 1845 - 1915م فـي ضوء وثائق الأرشيف العثماني

The Sectarian Situation in Mount Lebanon between the Ottoman Administration and Foreign Intervention in 1845 - 1915 AD in the Light of the Ottoman Documentaries

د. أسمهان مصطفى توفيق خليل

أستاذ مشارك ـ جامعة الملك فيصل ـ المملكة العربية السعودية
أستاذ مساعد ـ جامعة بني سويف ـ جمهورية مصر العربية

المؤلف:

د. أسمهان مصطفى توفيق خليل

- دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر عن أطروحة: (الرأسمالية الوطنية في الاقتصاد المصري الموجه 1961–1974م).
- أستاذ التاريخ الحديث المساعد، كلية الآداب، جامعة بني سويف، مصر.
- أستاذ التاريخ الحديث المشارك، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل، السعودية.

الإنتاج العلمي:

أولًا – الكتب:

1– الرأسمالية الوطنية في الاقتصاد المصري الموجه 1961–1974م، سلسلة مصر النهضة، مصر، فبراير 2015م، ع 101.

ثانيًا – البحوث:

1– بريطانيا والتدخل المصري في اليمن (1963 – 1966م) في ضوء الوثائق البريطانية. مجلة المؤرخ المصري، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ع 44، 2014م.

2– الموقف السعودي والإيراني من أزمة السويس لعام 1956م: دراسة مقارنة. مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود، المجلد 26، ع 2، مايو 2014م.

3– بريطانيا وأزمة الخرمة وتربة (1335 – 1337هـ/1917 – 1919م) في خضم الحرب العالمية الأولى وتسويات ما بعدها: دراسة وثائقية، حوليات مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، يوليو 2015م.

4– دور عمان في الصراع الأنجلو–فرنسي في الشرق 1798 – 1810م. مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ع 39، سبتمبر 2016 م.

5– الكويت تحت الحماية البريطانية: دراسة في ضوء الوثائق العثمانية 1899 – 1913م، حوليات المؤرخ المصري، كلية الآداب، جامعة القاهرة، أكتوبر 2017م.

6– مقاومة قبائل عسير لقوات محمد علي باشا في الجزيرة العربية (1229 – 1256هـ/ 1814 – 1840م)، حوليات مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، فبراير 2018م.

7– موقف الدولة العثمانية من مشروع قناة السويس: دراسة في ضوء وثائق الأرشيف العثماني (1854 – 1866م)، حوليات مجلة المؤرخ المصري، كلية الآداب، جامعة القاهرة، أكتوبر 2018م.

فهرس المحتـوى

الملخص 13

المقدمة 15

أوَّلًا ـ خلفية جغرافية وتاريخية عن جبل لبنان 16

ثانيًا ـ الفتن الطائفية بجبل لبنان والمحاولات العثمانية لاحتوائها 21

ثالثًا ـ الدول الأوروبية وتعميق الاضطرابات الطائفية بالجبل 29

رابعًا ـ الجهود العثمانية والأوروبية للقضاء على الاضطرابات الطائفية بالجبل 43

الخاتمة 70

الملاحق 74

الهوامش 95

المراجع 107

الملخّص

أهداف الدراسة: تشكِّلُ هذه الدراسة إطلالةً على جانبٍ من التاريخ السياسي لجبلِ لبنان خلال حقْبَة مُهمَّة من تاريخنا الحديث من ناحية، والتي تبيِّنُ جانبًا من جوانب صراعِ الدول الأوروبية على هذه المنطقة –إذ أمْسى لبنان في القرن التاسع عشر مَسرحًا لتصادُم المصالح الأجنبيَّة والإقليميَّة المستغلِّة للأوضاع الاجتماعيَّة الشرقيَّة عبرَ اختلاف اتِّجاهات الطوائف في لبنان – من ناحية ثانية، وصورةً للإدارة العثمانيَّة المحليَّة الطائفيَّة من ناحية ثالثة. وحاولت الدراسة إلقاء الضوء على تَطوُّرَاتِ وأحْداثِ عهدَي القائمقاميَّة والمتصرِّفيَّة في جبل لبنان، اللذين ارْتَكَزَ عليها –إلى حَدٍّ بعيد– حاضرُ لبنان السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وتَبَلْوَرَت خلالَهما السيطرةُ الاستعمارية للبلاد العربية وتَبعيّتُها الاقتصادية، كما حاولت الدراسة رصد الضغوط المختلفة التي استخدمتها كُلٌّ من فرنسا وبريطانيا لمنع الدولة العثمانية من مُمارسة سيادتها الفعليَّة على لبنان، وتَحقيق المزيدِ من الحقوق والامتيازات التي تُثَبِّتُ مَركزَهما في لبنان. **المنهج المتبع**: واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي يقوم على جمع المعلومات من مصادرها الأصلية، والتي تمثلها الوثائق العثمانيَّة الخاصَّة بفترةِ الدراسة. **النتائج**: وقد أوضحت الدراسة أن الطائفية في جبل لبنان كانت بضاعة يسهل الاتِّجار فيها، والتداول بأخبارها لمآرب خاصة، وقد وجدت الدول الأوروبية أن الطائفيَّة ثوبٌ مناسبٌ؛ حتى تُخفي وراءه حقيقتها المقيتة، إذ وجدوا للنغمة الطائفية صدًى مستحبًّا في النفوس الساذجة. كما أظهرت النتائج إن نظام المتصرفية في الجبل كان مجرَّد تسوية سياسية، راعت مصالح الأطراف المعنية، وفتحت باب الامتيازات والحماية، فأخذت الدول الأوروبية تتدخل تدخُّلًا سافرًا في الشؤون اللبنانية، وفرضت الوصاية الرسميَّة على جبل لبنان تحت اسم المتصرفية، فضلًا عن ترسيخها للطائفية

الكلمات الدالة (المفتاحية): جبل لبنان، الطائفية، الوثائق العثمانية، التدخل الأجنبي، المتصرفية.

أهداف الدراسة: تشكِّلُ هذه الدراسة إطلالةً على جانبٍ من التاريخ السياسي لجبلِ لبنان خلال حقْبَة مُهِمَّة مِن تاريخنا الحديث مِن ناحية، والتي تبيِّنُ جانبًا من جوانب صِراعِ الدول الأوروبية على هذه المنطقة –إذ أمْسى لبنان في القرن التاسع عشر مَسرحًا لتصادُمِ المصالح الأجنبيَّة والإقليميَّة المستغلَّة للأوضاع الاجتماعيَّة الشرقيَّة عبرَ اختلاف اتِّجاهات الطوائفِ في لبنان – مِن ناحية ثانية، وصورةً لـلإدارة العثمانيَّة المحليَّة الطائفيَّة من ناحية ثالثة. وحاولت الدراسة إلقاء الضوء على تَطوُّرَاتِ وأحْداثِ عهدَي القائمقاميَّة والمتصرِّفيَّة في جبل لبنان، اللذين ارْتَكَزَ عليها –إلى حَدٍّ بعيدٍ –حاضرُ لبنان السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وتَبَلْوَرَت خلالَهما السيطرةُ الاستعمارية للبلاد العربية وتَبعيّتُها الاقتصادية، كما حاولت الدراسة رصد الضغوط المختلفة التي استخدمتها كُلٌّ مِن فرنسا وبريطانيا لمنع الدولة العثمانية مِن مُمارسةِ سيادتِها الفعليَّة على لبنان، وتَحقيق المزيدِ مِن الحقوق والامتيازات التي تُثَبِّتُ مَركزَهما في لبنان. المنهج المتبع: واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي يقوم على جمع المعلومات من مصادرها الأصلية، والتي تمثلها الوثائق العثمانيَّةِ الخاصَّة بفترةِ الدراسة. النتائج: وقد أوضحت الدراسة أن الطائفية في جبل لبنان كانت بضاعة يسهل الاتِّجار فيها، والتداول بأخبارها لمآرب خاصة، وقد وجدت الدول الأوروبية أن الطائفيَّة ثوبٌ مناسبٌ؛ حتى تُخفي وراءه حقيقتها المقيتة، إذ وجدوا للنغمة الطائفية صدًى مستحبًّا في النفوس الساذجة. كما أظهرت النتائج إن نظام المتصرفية في الجبل كان مجرَّد تسوية سياسية، راعت مصالح الأطراف المعنية، وفتحت باب الامتيازات والحماية، فأخذت الدول الأوروبية تتدخل تدخُّلًا سافرًا في الشؤون اللبنانية، وفرضت الوصاية الرسميَّة على جبل لبنان تحت اسم المتصرفية، فضلًا عن ترسيخها للطائفية

الكلمات المفتاحية: جبل لبنان، الطائفية، الوثائق العثمانية، التدخل الأجنبي، المتصرفية.

المقدمة

شكَّلت منطقةُ الشرقِ الأدنى عبرَ التاريخِ قيمةً سياسيَّةً واقتصاديَّةً وثقافيَّةً كبيرةً، فهي مهدُ الحضاراتِ الإنسانية، واللغات الأقدم في العالم، والديانات السماوية، فضلًا عن مَوقعِها الجغرافي المتميِّز الذي جعلَها تُوصَفُ بأنها: «أرضُ الْمُتَناقِضات»، وهذا الموقع الجغرافي شديدُ الارتباط بأهمِّيَّتِها الإستراتيجيَّة، والتي تَعْكِسُها العباراتُ التي كانت تُوصَفُ بها في القرن التاسع عشر؛ كالقول: إنها «جسرٌ إلى آسيا»، و«طريق حيوي للإمبراطورية البريطانيَّة»، و«الشّريان الرئيس للمواصلات بين أوروبا وآسيا»، مما جعلها منذ منتصفِ القرن التاسع عشر تندفِعُ في دوَّامة المصالح الاقتصادية والسياسية المتضاربة للدول العظمى، في ظلِّ الحكم العثماني لمنطقة الشرق الأدنى، والذي أغلق الأبوابَ دونَ احتلالِ الغربِ الفعلي لهذه المنطقةِ حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وفي إطار الأهمِّيَّة الإستراتيجيَّة لمنطقة الشرق الأدنى، جاءت هذه الدراسة التي تشكِّلُ إطلالةً على جانبٍ من التاريخ السياسي لهذه المنطقة عامَّة، وجبلِ لبنان خاصَّة؛ تلك القلعة الطبيعية الكبيرة القائمة بين عالمي الشرق والغرب، خلال حقْبَة مُهِمَّة مِن تاريخنا الحديث من ناحيةٍ، والتي تبيِّنُ جانبًا من جوانب صِراعِ الدول الأوروبية على هذه المنطقة – إذ أمْسى لبنان في القرن التاسع عشر مَسرحًا لتصادُمِ المصالح الأجنبيَّة والإقليميَّة المستغلّةِ للأوضاع الاجتماعيَّة الشرقيَّة عبرَ اختلافِ اتِّجاهات الطوائفِ في لبنان – وخاصَّة بريطانيا وفرنسا من ناحية ثانية، وصورةً للإدارة العثمانيَّة المحليَّة الطائفيَّة – والتي كانت، ولا تزالُ مُرتَكَزًا للنِّظام الطائفيِّ في الجمهورية اللبنانيّة الحاليَّة – من ناحية ثالثة.

تكمُنُ أهمِّيَّةُ هذه الدراسة في اعتمادها على جمع المعلومات من مصادرها الأصلية والتي تمثلها الوثائق العثمانيَّة الخاصَّة بفترةِ الدراسة، والمحفوظة بالأرشيفِ العثماني التابعِ لرئاسة الجمهورية التركيَّة بإسطنبول، والتي تتضمَّن معلومات لا نجدُها في غيرها من المصادر، في الوقت الذي اعتمدَتْ فيه أغلبُ الدراساتِ عن لبنان على الوثائق البريطانيَّة والفرنسيَّة وحدها؛ لِصُعوبةِ الحصولِ

على الوثائقِ العثمانيَّة مِن مَصادرِها الأصليَّة، ولا يُمْكِن الجزمُ بأن تلك المعلوماتِ جديدةٌ بالنسبة إلى ما كُتب عن تاريخ هذه الحقبة، ولكنها تُقدِّم تفصيلاتٍ أوليَّةً، لم تطلْها أيادي الباحثين بعد.

ومَثَّلَت فَترةُ الدراسة عهدَي القائمقاميَّة والمتصرِّفيَّة في جبل لبنان، اللذين ارْتَكَزَ على تَطوُّراتِهما وأحْداثِهما –إلى حَدٍّ بعيدٍ– حاضرُ لبنان السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وتزامُنًا مع السيطرة الاستعمارية للبلاد العربية وتَبعيّتها الاقتصادية، لذا هي فترة زَاخرة بالأحداث السياسية التي أدت دورًا مهمًّا، لا بالنسبة للبنان فحسب، بل للشرق الأدنى عامَّةً، وشهدت استخدامَ كُلٍّ مِن فرنسا وبريطانيا ضغوطًا مختلفةً لمنع الدولة العثمانية مِن مُمارسة سيادتِها الفعليَّة على لبنان، وتَحقيق المزيدِ مِن الحقوق والامتيازات التي تُثَبِّتُ مَركزَها في لبنان. وتبدأ بعام 1845م الذي شهد انتهاءَ عهدِ الإمارةِ، وتطبيق النظام المعروف بالقائمقاميَّة، وذلك إثْرَ صِداماتٍ دَمويَّة مِن أعْنَفِ الفتنِ الأهليَّة – وكانت نتاجًا للصِّراع الدولي – التي وَقَعت بينَ الدُّرُوز والموَارنة، وكادت تؤدي بالبلاد إلى هاويةٍ مِن الفوضى والكوارث، وتنتهي بعام 1915م الذي مثّل نهايةَ عهدِ المتصرفيَّة، التي دمغت مُجتمعَ لبنان بطابعٍ جديد، وركَّزت مُؤسساتُ الدولة على أُسُسٍ لم يَعْهَدْها لبنان مِن قَبل. **وهذا ما سيعكسُه الحديثُ عن المحاور الآتية**:

(1) خلفية جغرافية وتاريخية عن جبل لبنان.

(2) الفتن الطائفية بجبل لبنان، والمحاولات العثمانية لاحتوائها.

(3) الدول الأوروبية وتعميق الاضطرابات الطائفية بالجبل.

(4) الجهود العثمانية والأوروبية للقضاء على الاضطرابات الطائفية بالجبل.

أوَّلًا- خلفية جغرافية وتاريخية عن جبل لبنان:

دخل لبنان تحت سلطة الأتراك العثمانيين معَ بقيَّة المناطق الشاميَّة، إثْرَ الانتصار الذي حقَّقه السلطان العثماني: سليم الأوَّل على قانصوه الغوري في معركة مرج دابق – شمال حلب – عام 1516م، وكانت عبارة: «جبل لبنان» تُطْلَق في أوائل العهد

العثماني على بلادِ جبيل[1]، والبترون[2]، وجبة بشري[3] التي يسكنها الموَارنة[4]، كما كانت تُطْلَق على جبل كسروان[5] في بعض الأحيان. أمَّا منطقة الدُّرُوز[6]، التي تقعُ إلى الجنوب مِن كسروان، عبرَ طريق بيروت دمشق، فكانت تُسَمَّى بـ:«جبل الدُّرُوز»، أو «جبل الشوف»، وشَكَّلَ جبلُ عامِلٍ أو بلاد بشارة في الجنوب، حيث الوجود الشيعي[7]، القسمَ الثالث مِن لبنان، ولم تشمل عبارة: «جبل لبنان» المقاطعةَ الدُّرْزيَّة، أو بلادَ الشوف على الأقل في الاستخدام الشائع، قبل القرن السابع عشر، ولكن مع أواخر القرن الثامن عشر أصبح استعمالُ عبارةِ: «جبل لبنان» يشمل هذه المناطق؛ أي: أراضي الإمارة اللبنانيَّة بكاملها في عهد المعنيين[8]، وخلفائهم الشهابيين[9]، وقد عاش الدُّرُوز، والموارنة، والشيعة، والسنَّة – الذين تركَّزوا في طرابلس، وبيروت، وصيدا – والنصارى الملكيين – الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك – معًا في لبنان، ثم انضمَّت لهم فيما بعد طوائِفُ أخرى؛ كطائفة البروتستانت الإنجيليَّة، والأرمن –كاثوليك وأرثوذكس– وغيرهم[10].

على أية حال، حُدِّدت لبنان تاريخيًّا في العهد العثماني، بالمنطقة التي تبتدئ بقمم جبال لبنان الشرقية، وتمتدُّ حتى البحر، والتي تأثرت مباشرة بالحكمين المعني والشهابي، وهي منطقة لا تختلف في حدودها عن لبنان الحديث[11]. وقد نشأت فيها سلطة سياسية، نمت منذ مطلع القرن السابع عشر دون توقُّف، فاتخذ لبنان من ذلك طابعًا مميزًا، ووحدة سياسية حافظت عليها الأسر والحكومات التي تعاقبت على إدارة شؤون البلاد، لكن كثيرًا ما تزعزعت هذه الوحدة بسبب الانقسامات بين مختلف الطوائف اللبنانية، فقد كانت الاعتبارات السياسية المشتركة تجمع على صعيد الزعامات الإقطاعية، بين مختلف الطوائف، وتوحّد صفوفها، ونادرًا ما كانت الاختلافات الدينية تحول دون التعاون بين الأمراء والمشايخ الموارنة والملكيين والدُّرُوز والسنة والشيعة، إذ كانوا جميعًا ينتمون إلى النظام السياسي نفسه. ولكن –في بعض الأحيان– أدَّى الخلافُ والتنافس بين الأمراء والمشايخ الكبار إلى قيام أحزاب إقطاعية، اخترقت جدار الخلافات الدينية، وتسربت إلى أدنى طبقات المجتمع. وكثيرًا ما كان الزعماء الإقطاعيون يتضامنون في وقت الخطر، فيقود كل

زعيم عشيرته لمحاربة العدو المشترك، وكان الفلاحون الدُّرُوز والنصارى والمسلمون يقفون صفًّا واحدًا؛ دفاعًا عن قضية إقطاعية ما، أو ذودًا، وبزعامة الأمراء المعنيين والشهابيين تآلفت الطوائف اللبنانية فيما يشبه الكونفدرالية. ولكن الاتصال العملي بين الطوائف جميعًا كاد يقتصر على التعاون السياسي والعسكري، فلا يتعدَّاه إلى المجتمع، فبقيت كل طائفة دينية بمعزل عن الطوائف الأخرى، ولم تتعدَّ صلات الجوار في القرية الواحدة نطاق العلاقات الطارئة أو التعاون التجاري[12].

ويبدو أن كلمة (لبنان) بمدلولها السياسي والجغرافي لم تظهر في الدوائر الرسمية إلا بعد إقرار نظام جديد للجبل الذي عُرف بنظام لبنان الأساسي، أو بالبروتوكول، وإعطاء اللبنانيين استقلالًا إداريًّا تحتَ اسم: «المتصرّفية» عام 1861م، وذلك مرادفة لجبل لبنان، ولحدود المتصرّفية فيه، والتي قُسمت إلى ستة أقضية، ثم صارت سبعةً بمقتضى التعديل الذي تمَّ للنظام المذكور بعد انقضاءِ ثلاث سنوات، إذ نصَّت المادة الثالثة منه على أن يتشكَّل جبلُ لبنان: أوَّلًا مِن الكورة، بما فيها القسم الساحلي، والأراضي المتجاورة التي يسكنها مُعتنقو المذهب الأرثوذكسي في الطرف الأسفل، باستثناء قصبة القلمون التي يُشكِّل المسلمون أكثريَّتَها على ساحل البحر. وثانيًا: مِن بلاد الشمال التي تشمل جبة بشري، والزاوية، وبلاد البترون. وثالثًا: مِن بلاد الجبيل، وجبل المنيطرة، وبلاد الفتوح، وكسروان الأصلي، حتى نهر الكلب. ورابعًا: مِن أراضي زحلة وضواحيها. وخامسًا: المتن، وساحل النصارى، وأراضي القاطع، وصليما. وسادسًا: الأراضي الواقعة جنوب طريق الشام بيروت، حتى جزين. وسابعًا: جزين، وإقليم التفاح[13].

وأما حدود المتصرّفية، فكانت مِن الشمال: حدود قضائي الضنية وعكار، ومِن الشرق: سهل البقاع –باستثناء زحلة وضواحيها – والهرمل وشمسطار مع أراضيهما الأميرية، ومِن الجنوب: حدود صيدا، ومرجعيون، ومِن الغرب: اسْتُثنِيت مدينة بيروت[14].

وعلى أيَّة حال لم تكن كلمة (لبناني) شائعة في الاستخدام على الصعيد الخارجي قبلَ الحرب العالمية الأولى، فاللبنانيون الذين كانوا يُقيمون خارج البلاد كانوا

يُعرفون باسم: سوريين، وكانوا يَندمجون في إطار الجاليات السورية، وكانوا يَعملون مِن خلالها، وبالتنسيق والتعاون معَ أعضائها[15].

وبشكل عام، أدَّت الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام عام 1798م، وحملة إبراهيم باشا على بلاد الشام عام 1831م، إلى إضعاف سلطة الخليفة العثماني في هذه البلاد، وإلى تقوية نفوذ الأوروبيين فيهما، وخاصَّةً نفوذ كلٍّ مِن فرنسا وبريطانيا، كما أدَّت الحملتان المذكورتان إلى وقوع مصر والشام في مكائد الاستعمار، إذ أخذت أطماع الأوروبيين الاستعمارية تتصادم فيهما أكثر ممَّا تتصادم في أيِّ بلد آخر، فكانت كلٌّ من فرنسا وبريطانيا على سبيل المثال تحاول أن تنال مركزًا ممتازًا في بلاد الشام، ونفوذًا راجحًا في شؤونهما السياسية والاقتصادية والعسكرية. ولهذه الأسباب وغيرها، يُمكن أن تُرَدَّ الفتن الطائفية التي حَدَثت في جبل لبنان في أواسط القرن التاسع عشر، وكادت تُؤدِّي بالبلاد إلى عاصفة مِن الفَوْضى والدَّمَار[16].

وقد قلبت معاهدة لندن في 15 تموز سنة 1840م الأوضاع في الشرق، وفتحت لنشاط الدول الأوروبية عهدًا جديدًا من التدخل المركز في بلدان هذه المنطقة؛ نتيجة تدهور الأوضاع العامة فيها، إذ خرج محمد علي من سوريا مكسور الجناح –مكتفيًا بالبقاء على عرش مصر– وعاد السلطان العثماني إلى بلاد الشام ضعيفًا، مَدينًا باستعادتها لدول الحلف الرباعي وخاصة بريطانيا، وفرض على فرنسا –حليفة محمد علي– العزلة في أوروبا، واضطرت للخروج منها إلى القيام بتعديل جذري في سياستها، وكانت أولى نتائج هذا الوضع المضطرب في الشرق أن حشدت الدول الأوروبية ما استطاعت من وسائل لبَسْط نفوذها فيه[17].

وكان عامل الدّين مِن أكْفَأ هذه الوسائل وأبعدها أثرًا، فهو في هذه الظروف التي دمغتها حروب استمرَّت نحو عشر سنوات، أنزلت بالبلاد الخراب، وبأبنائها البؤس والشقاء، كان أعمق ما تتأثر به الشعوب الشرقية المعروفة بنزعاتها العاطفية، وهكذا جعل الأوروبيون والعثمانيون عنصر الدّين قاعدة لنشاطهم، ولا سيما في لبنان الذي كان ولا يزال يحتضن مجموعة أديان ومذاهب وعشائر متباعدة التوجهات –كما أسلفنا– ضعيفة في رؤاها السياسية، فكان هذا التفتُّت الطائفي

والاجتماعي من أبرز العناصر التي جعلت لبنان موضعَ استهواء الدول الكبرى، إضافة إلى أهمية مركزه الجغرافي في صدر بلاد الشام، وعلى مقربة من مصر، فأرسلت له ممثلين مِن أوسع رجالها الدبلوماسيين خبرة، وأكثرهم إلمامًا بشؤون الشرق مثل روز Rose القنصل البريطاني، وبازيلي Basile القنصل الروسي، وفون دي فكبيكر Vckebaker القنصل النمساوي، في الوقت الذي لم تغب فيه أهداف هذه الدول الأوروبية الثلاث عن حكومة باريس، فخشيت من أن يؤثر نشاطها في نفوذ فرنسا في لبنان، وفي سياستها العامة في الإمبراطورية العثمانية، فقرَّرت إعادة قنصلها بوريه Bourte إلى عمله الدبلوماسي في بيروت؛ لما له من علاقات وطيدة، مع أعيان الطوائف المسيحية –والأكليروس الماروني خاصة– منذ مؤازرته لثورتهم سنة 1840م، وللمناداة بضرورة إقامة إمارة مسيحية في لبنان، ترتبط مع فرنسا بروابط الوصاية الدينية والسياسية، وبذلك تركز في لبنان عقب ثورة سنة 1840م، وزوال حكم الأمير بشير الثاني ومحمد علي، أربعة من الدبلوماسيين الأوروبيين، لكلٍّ منهم مخططه وأهدافه، ولديه من الإرادة والوسائل ما يسمح له بتنفيذها. هذا وانقسم اللبنانيون بفعل انعدام هيبة الحكم، وتزاحم العملاء والممثلين الأجانب، إلى جماعات وشيع يحتكم كلٌّ منها إلى القنصل الذي أغدق عليها الوعود، وزين لها مَزايا الحماية، فاحتضن الفرنسيون الموارنة، والبريطانيون الدُّرُوز، والروس الطائفة الأرثوذكسية، وتأرجح الروم الكاثوليك بين النمسا وسردينيا، وبات كلُّ قنصل لا يرى في الطائفة التي تنضوي تحت لوائه إلا حسناتها، أما الطوائف الأخرى فلم يكن يرى منها إلا عيوبها[18].

وعلى أية حالٍ شهد جبل لبنان خلال الفترة 1845 – 1915م – عهدَي القائمقاميَّة والمتصرِّفيَّة– العديد من الهزات الطائفية، التي لم تألُ الدولة العثمانية جهدًا للسيطرة عليها واحتوائها، وسط الضغوط المختلفة من الدول الغربية لتحقيق المزيد من الامتيازات التي تثبت مركزها في الجبل.

ثانيًا- الفتن الطائفية بجبل لبنان، والمحاولات العثمانية لاحتوائها:

شهد جبل لبنان -خلال فترة الدراسة- ثلاثَ فتن أهلية، وقعت بين الدُّرُوز والنصارى، ولم يكن لهم عهد بمثلِها مِن قَبل، وهذه الفتن هي: فتنة عام 1840م، وفتنة عام 1845م، وفتنة عام 1860م، وكادت هذه الفتن تؤدِّي بالبلاد إلى هوَّةٍ مِن الاضطرابات والخَراب.

وقد توترت العلاقات بين الدُّرُوز والأمير الجديد بشير الثالث -الذي تعين في أواخر عام 1840م-وراحوا يطالبون بعزله، وقدموا عرائض إلى الباب العالي يشكون سوء تصرفه وفشله في إدارة الجبل، في حين تمسك بالأمير البطريك الماروني وأعيان طائفته؛ اقتناعًا منهم بأن ذهاب الأمير سيؤدي إلى تعيين حاكم عثماني في بيت الدين -مقرّ الحكم- وسرعان ما اصطبغ هذا الصراع السياسي بصبغة طائفية، فانزلق الجميع في طريق مملوء بالمخاطر، وقد سيطرت العواطف والغرائز الطائفية على النفوس، فوقعت بين الموارنة والدُّرُوز في أكتوبر سنة 1841م اضطرابات دامية، ذهب مِن جرَّائها العديد من الضحايا، وانتهى الأمرُ باعتماد الباب العالي، بالاتِّفاق مع الدول الكبرى، تقسيمَ الجبل إلى قائمتين طائفيتين مُنفصلتين في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1842م؛ واحدة للنصارى، والأخرى للدروز، وصدرت التعليمات إلى أسعد باشا والي صيدا لوضع النظام الجديد في حيز التنفيذ، ولكن بدت له صعوبة التنفيذ بسبب تدخل القناصل، وتداخل المصالح بين اللبنانيين، فكان هذا التدبير حلًّا سيئًا للمسألة اللبنانية، وانطلاقة لحروب أهلية جديدة في البلاد. هذا وتم الضغط من ممثلي الدول على الباب العالي؛ لإقصاء أسعد باشا، فتم استبدال وجيهي باشا به عام 1845م، ولكن ازدادت الأوضاع سوءًا في الجبل، واستشرت النقمة بين الدُّرُوز والنصارى، فالدُّرُوز ناقمون على المسيحيين؛ لأنهم رفضوا التقسيم بحدوده الجغرافية، والقَبول بحكم الأمير أحمد أرسلان، والمسيحيون حاقدون على الدُّرُوز؛ لأنهم رفضوا دفع التعويضات المقررة لهم عن حوادث 1841م، وما لبثت الفتنة أن تفاقمت، وعاد الفريقان إلى الاقتتال، وجرت في أنحاء الجبل خلال مايو ويونيو سنة 1845م أعمال مريعة من العنف، وقف فيها وجيهي باشا موقفَ المتفرِّج، وكأن الأمر لا يعنيه[19].

وإزاء توالي الاصطدامات الدامية عام 1845م، واحتجاز السفراء في الآستانة، قرَّر الباب العالي ندب شكيب أفندي وزير الخارجية الجديد للسفر إلى لبنان؛ لوضع حدٍّ لهذه الاضطرابات، وتنظيم شؤون الإدارتين –المسيحية والدرزية– والذي توجَّه قبل سفره بمذكرة إلى سفراء الدول في الآستانة بتاريخ 26 يوليو 1845م ألقى فيها تبعة الحوادث التي وقعت في الجبل على القناصل، وتدخلهم في شؤون البلاد، وتبنيهم الخلافات المحلية بين الأهلين، وعرقلتهم للمقررات التي تتخذها السلطات العثمانية، وانتهى إلى الطلب بتبليغ قناصلهم في بيروت التوقُّفَ عن التدخل في شؤون الجبل[20].

وعلى أية حال أصدر شكيب باشا قرارًا نهائيًّا في مايو 1846م يحدد بصورة نهائية نظام القائمقاميتين، وهو المعروف بنظام شكيب أفندي، ويقضي هذا النظام باعتبار طريق بيروت–دمشق حدًّا فاصلًا بين القائمقاميتين، ويجعل لكلٍّ منهما –برئاسة القائمقام– مجلسًا له صلاحيات إدارية ومالية وقضائية، ويتألف من قضاة ومستشارين يمثلون جميع الطوائف، وينتخبون من رجال الدين ووجهاء الطائفة التي ينتمون إليها، وفرض النظام الجديد مبدأ الإجماع في كل قرار يتخذه كل من المجلسين الإداريين، فإذا تعذر الإجماع حُقَّ لوالي صيدا أن يفعل ما يراه مناسبًا. وبشكل عام أنزل نظام شكيب أفندي هذا ضربة قاسية بمصالح الإقطاع في لبنان، إذ منحَ المجلسين صلاحياتٍ كانت من قبل في أيدي الإقطاعيين، فلم يبقَ لهؤلاء في مناطقهم إلا النظر في الدَّعاوَى الابتدائية –والتي تختصُّ بقضايا القصاص، والدّية، والأحوال الشخصية– وتنفيذ قرارات المجلس المالية، كما بقيت هذه السلطات المحدودة في المناطق المختلطة من حق الوكلاء الدُّرُوز والنصارى، ورغم ما كان للنظام الجديد من أهمية من عدة وجوه –إذ كان بمنزلة اعتراف رسميٍّ من قبل السلطات العثمانية بوضع لبنان الخاصِّ، ومن الناحية الداخلية؛ خَطَا النظام خطوةً نحو إرساء الإدارة في جبل لبنان، فحل القائمقام وأعضاء مجلسه في كلّ قائمقامية من حيث السلطةُ محلَّ الأميرِ الحاكم ومشايخ الإقطاع، وكانوا بمنزلة موظفين عامِّين يعينهم والي صيدَا رسميًّا– فإنه جاءت مجالس الطوائف هذه لتزيد

من الوضع المتأزم سوءًا ومصدرًا للقلق، إضافة إلى أن التقسيم الجديد قد هيأ تربة خصبة لتفجير الصراعات بدلًا من العمل على إزالتها، إذ لم يقضِ على التناقضات الاجتماعية الداخلية التي شكَّلت سببًا في الصدام بين الدُّرُوز والموارنة، بل زادَها بجعلِه الدّين أساسًا للسلطة[21].

وعلى الرغم مِن هدوء الأوضاع في جبل لبنان، وتوقُّف القتال، وتركيز عمل القائمقامين، فقد استمرَّ القلق يُساور نفوسَ النصارى على مُستقبلهم، ولم يكن مِن السَّهل نَزْعُ ذلك القلق في ظلِّ ضعف إدارةِ قائمقامهم الأمير حيدر أبي اللمع، وعَودة الصراع على السلطة بين رجال الإقطاع، ويضاف إلى ذلك التوجيه السلبي في مدارس الإرساليات الأجنبية الذي كان قائمًا على التخويف، ويدعو إلى قوقعة المسيحيين في مناطقهم، وقد غذَّت هذه الأجواء سياسةَ العثمانيين الهوجاء تُجاه القائمقامين، ورغم تمكُّن الأمير حيدر مِن توحيد التيارات والاتّجاهات التي كانت تتجاذب أركانَ الطائفة المارونية، فإن النصارى انشقُّوا على أنفسِهم بعدَ وفاة الأمير المذكور عام 1852م، بسبب اختلافهم حولَ الشخص الذي يخلفُه، إذ قامت فيهم فئة، يؤيِّدها القنصل البريطاني، تطالب بتعيين الأمير بشير عسّاف أبي اللمع، وفئة أخرى، مَدعومة مِن العثمانيين وقنصل فرنسا، تطالب بتعيين الأمير بشير أحمد، وتجاوز الوالي العثماني اعتراضَ خصوم هذا الأمير، وعيَّنه قائمقامًا على النصارى، فرفع خصومُه رايةَ العصيان على القائمقام الجديد، بدعم مِن الكولونيل تشرشل البريطاني، فقطَعُوا الطرق، وزعزعوا الأمنَ، وبطشُوا برجالِه، غير أن الوالي العثماني ألزمَ المتمرِّدين بإلقاء السلاح، والانصياع للهدوء، ولكن استمرَّ خصوم الأمير بشير أحمد في التجريح به، واستعانوا بالطائفية للنيل منه، وراحوا يُعلنون أنه دُرزيّ حديث العهد بالنصرانية، التي اعتنقَها لأسباب سياسية، وأطماع شخصية[22].

كان للخط الهمايوني (السلطاني) الذي أصدره السلطان العثماني محمود الثاني بعد حرب القرم سنة 1856م، والذي اعترف بالمساواة الكاملة بين جميع الأديان في الإمبراطورية العثمانية في شؤون الضرائب والقضاء والحقوق والواجبات المدنية، تأثيرٌ كبيرٌ في الأوساط المسيحية، ولا سيَّما في جبل لبنان، إذ منحَ النصارى حقًّا

قانونيًّا مُطلقًا في المُساواة معَ المسلمين، وبفضل الإصلاحات التي أوجدها السلطان لشؤون الطوائف غير الإسلامية في إطار توازن سياسي في الدولة العثمانية من خلال نظام الطائفة الدينية (الملة)، اعترف بحق مواطنية أفرادها في إطار الدولة ورؤساء الملة الدينيين، وأن ينتخبهم أبناء ملتهم شريطة أن يقترن ذلك ببراءة السلطان، الذي يمنح هؤلاء الرؤساء حقَّ إدارة رعاياهم في الشؤون العامة والشخصية، ومنحت الدولة الأديرة المسيحية في ولاية سوريا ولبنان امتيازاتٍ خاصَّةً بها، إضافة إلى منح الطوائف حق التمثيل في مجالس دعاوى الأقضية ومجالس تمييز الولاية، وقد حاول تنظيم الملل هذا أن يحد من الخصومات المذهبية، وأن يعطي الملل مجالًا من الحرية والاستقلالية الذاتية ضمن إطار الدولة ومؤسساتها وقوانينها بشكل متوازن، وكان هذا التدبير بمنزلة قطع الطريق على تدخل الدول الأجنبية، والتحكم باندلاع الفتن[23].

لكن هذه الإصلاحات أحدثت ردَّة فعل عكسية عند المسلمين والإقطاعيين الدُّرُوز الذين تخوَّفوا من ثورة الفلاحين في كسروان –والتي كانت بقيادة طانيوس شاهين 1857 – 1859م – ولاسيما أنها كانت ضد الإقطاعيين، ومن قبل الفلاحين الذين نادوا بجمهورية لبنانية، وكالعادة تدخل الأجانب، فإذا بالأوضاع تتفاقم، وتعصف كلًّا من القائمقاميتين بأحداث خطيرة وأطماع جديدة، وإذا بالأوضاع الدولية تبرز بوضوح في تعقيدات المسألة الشرقية، إذ بدأ التقهقر يسري في جسد الدولة العثمانية، بسبب فساد الحكم والجيش الانكشاري، فأخذت الدول تهتم بتأمين مصالحها الاقتصادية والبحرية الخاصة، وتوسيع نفوذها العسكري والسياسي والاستعماري، وقد وافقتها أحداث لبنان الداخلية في صميم المسألة الشرقية، ومنذ ذلك التاريخ امتزج التأثير الدولي مع أوضاع لبنان المحلية والخارجية، ووقعت سنة 1860م الاضطرابات الأهلية مُجددًا بين الموارنة والدُّرُوز بشكل لم يسبقْ له مثيل في تاريخ لبنان الحديث[24].

ووقف الوالي العثماني خورشيد باشا من الاضطرابات الأهلية التي وقعت بين الموارنة والدُّرُوز عام 1860م موقف اللامبالي، مبرِّرًا سلبيته بأن ليس لديه قوى

عسكرية كافية لتهدئة الأوضاع، وشجَّعه على موقفه هذا ما لمسه من خلاف بين قناصل الدول، وقد انقسموا إلى نصير للدروز ومؤيد للنصارى، إذ وقف قنصل بريطانيا مور ينفي عن الدُّرُوز أية مسؤولية، في حين أخذ قنصل فرنسا بنتيفوليو Bintifuliu يندِّد بالاعتداء على النصارى، وكان القنصل الروسي يتأرجح بين الفريقين، ولا همَّ له سوى خلقِ العَقَبات أمام الوالي العثماني[25].

وإزاء ضغط ممثّلِي الدول في الآستانة على الصدر الأعظم، تفيد وثيقة بسرعان بحث مجلس الشورى التدابير اللازم اتّخاذها لإنهاء حادثة جبل لبنان المؤسفة، وإعادة الأمن والقضاء على الفتنة الطائفية، إذ ذهب المجلس إلى أنه كان مِن ضمن الإجراءات التي اتُّخِذت: إرسال عساكر وسفنٍ حربية إلى الجبل تباعًا منذ ظهور الحادثة المذكورة، وكتابة رسائل توصيات إلى المأمورين المحلِّيين، وتوجّه مشير الجيش الهمايوني نامق باشا ولجنة التفتيش إلى هناك، ورأى المجلس أن كلَّ ذلك لم يكن بالدرجة الكافية لمواجهة الوضع المشتعل بالجبل؛ إذ انتشرت أعمال الغدر التي يمارسها الدُّرُوز تُجاه المارونيين، ووصلت إلى حيث يوجد المسلمون وغيرهم، وأن التعويضات التي تتحدَّث عنها الآن دولتا إنجلترا وفرنسا ستكبر، إضافة إلى أن التدابيرَ العادية لا تكونُ كافيةً للإصلاح، ممَّا قد يؤدِّي إلى مواجهة الدولة العثمانية مشاكل خارجية كبيرة. وأنه نظرًا للأطوار، والمواقف التي صَدرت عن السفارات، وأعربت عن أن الدوائر الأجنبية لن تنظرَ بارتياح إلى إرسال نامق باشا المشار إليه إلى البلاد العربية، بعد أن أخذت مسألة الجبل مؤخَّرًا مَنْحًى خطيرًا، اقترح المجلس اتخاذَ تدبيرٍ غير عادي، وإصدار أمرٍ عالٍ مِن السلطان، يخول فؤاد باشا ناظر الخارجية –المطلع اطِّلاعًا كاملًا على كافة التطورات والمواقف الدولية المهمَّة والخطيرة، ولديه علم وخبرة بكل جوانب المسألة، وسبق أن شغل مناصب مهمة تجمع التدابير السياسية والعسكرية– صلاحيات غير عادية لحل المسألة المذكورة وإصلاحها، بحيث يكونُ مرجعًا للأمراء والمأمورين في التدابير العسكرية والشؤون السياسية والمدنية، وتكون لجنة التفتيش المذكورة تحت رئاسته، وأن يتمَّ إرساله على وجه السُّرعة، كذلك رأى المجلس أن عبد الحليم باشا رئيس دار

الشورى العسكرية أنسبُ مِن غيره مُشيرًا للجيش الهمايوني في البلاد العربية، وأن يتمَّ تجهيز أربعة طوابير من العساكر السلطانية، وإرسالهم إلى الجبل في سفينة خاصة، وتخصيص مبلغ عشرة آلاف كيسة من الخزينة لتسديد رواتب ومصاريف القوة العسكرية التي ستحتشد هناك[26]، وصدر أمر سلطاني بالموافقة على قرارات مجلس الشورى المذكورة[27]. وأعقبها الأوامر إلى مقام قيادة الجيش بسوق أربعة طوابير عسكرية أخرى إلى الشام؛ نظرًا للحاجة إلى زيادة القوة العسكرية حيال تزايد حجم مسألة جبل لبنان وخطورتها[28].

ويتضح من العرض السابق مخاوف السلطات العثمانية من استغلال الدول الأوروبية لأحداث الجبل لتحقيق المزيد من النفوذ، وإثارة المشاكل الخارجية في وجه الدولة العثمانية. وبديهيًّا والحال كذلك لم تمرر الدول المذكورة، وخاصَّة فرنسا، أحداث الجبل هذه دون تدخل، رغم التدابير التي اتخذها الباب العالي؛ بحجة أن هذه الاضطرابات الأخيرة جاءت نتيجة إخفاق نظام تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين، والذي تأسَّس وفقًا لمذكرة 7 كانون الأول/ديسمبر 1842م –كما أسلفنا– والتي اشتركت في صياغتها الدول الأوروبية، لذا هي ملزمة بالتدخل في قضية تتعلق بنتائج تلك المذكرة، لذا عقد ممثلو الدول الأوروبية الخمس –فرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا– مع ممثل الباب العالي اجتماعًا في باريس في 3 آب/أغسطس 1860م، واتفقوا على إرسال قوة أوروبية إلى سوريا مؤلفة من اثني عشر ألفًا للعمل على توطيد الأمن، وتعهدت فرنسا بتمويل نصف العدد، واشترط الموقعون على أن يكون هناك اتِّفاقٌ بين قائد الحملة الفرنسية ومندوب الباب العالي على اتخاذ جميع الوسائل التي تستدعيها الأحوال، بما في ذلك تحديد المناطق التي توجد فيها تلك القوات، كما وافقوا على إرسال لجنة دولية إلى جبل لبنان للتحقيق في الحوادث وأسباب الفتنة، وتحديد تبعات المسؤولين عنها، ودراسة المشكلات في لبنان، وتقديم الاقتراحات لتعديل نظام الإدارة فيه[29].

وأفادت وثيقة بالتعليمات التي صَدر بها أمر سلطاني، وتقرَّرَ إرسالها إلى فؤاد باشا ناظر الخارجية بخصوص اللجنة السالف ذكرها، والمشكّلة من مندوبي الدول

الخمس ومندوب الدولة العلية لبحث حادثة الشام، وعدم صلاحيتها في التنظيم والإصلاحات والمحاكمات، وتأكيد تركيز مهمتها على التفتيش فقط، وممَّا جاء فيها: و«لما كانت اللجنة المشتركة التي ستُشَكَّل من مندوبي الدولة العلية والدول الخمسة الكبرى قيد الاجتماع في هذا الوقت، فقد أرسلنا إليكم صورة للتعليمات العمومية. وقد تم تعيين أحدهم مِن طرفنا على أن يكون تحت إمرة النظارة السّنية. ويكون معلومًا عند اطلاع معاليكم على التعليمات المذكورة بأنها تتضمن بعض النقاط المهمة. منها عبارات عامة حول تحري الأسباب المؤدية إلى الأحداث الأخيرة المؤسفة، والتدابير التي تبدو لازمة لمنع حدوثها وتكرارها بعد ذلك. فالهدف الرئيس من ذلك هو أن الإدارة الحاضرة لجبل لبنان تقرَّرت بعد مفاوضات ومناقشات سابقة مع الدول المشار إليها، فمن المؤكَّد والحالة هذه أن الهدف هو إصلاح تلك المنطقة فحسب، ولا يشمل إدارة بلاد الشام عامَّةً، وللأهمية الزائدة لهذه النقطة لدى الدولة العلية، وحتى لا يكون هناك أي مجال لوقوع أي مشكلة، فقد كان من المناسب: الإيضاح والاستيضاح أوَّلًا بأول، وبصدق وإخلاص، والتعليمات التي ذكرت قد صيغت من قبل وزير خارجية فرنسا، وحظيت بالقَبول من كافة الدول، وعليه فإن الأخبار الواردة من هناك مؤخَّرًا أكَّدت على أن التنظيمات التي ستناقشها اللجنة المشتركة برأي وملاحظة دولة فرنسا ستكون حصرًا لجبل لبنان، ولا تشمل برية الشام في أي حال من الأحوال. وسيقتصر التفتيش على سائر الأماكن التي وقع فيها القتال في سوريا. كما أن ما أفادت به سائر الدول العظمى لسفاراتها ستركز على ذلك دون أيِّ شكٍّ. فالأصول التي تأسَّست بجبل لبنان سنة ألف وثمانمئة وخمس وأربعين من الميلاد كانت بمشاركة وتوسط الدول المشار إليها، لذا من الطبيعي والحالة هذه أن تجري التعديلات والإصلاحات اللازمة من قبل هذه الدول مجتمعة، ولا يقبل قطعًا قياس برِّ الشام على الأماكن الأخرى، وليس هناك أي اعتراض على حقِّ الدولة العلية في الإصرار على ذلك، أما فيما يتعلق بالتفتيش المشترك على ما حدث، فباعتبار أن الطرفين المتخاصمين هما من أتباع الدولة العلية فحسب، فالجميع يسلم بأن أمور التحقيق ترجع ستكون حصرًا للدولة المتبوعة، كما أن التدابير التي اتخذت من قبل الشام أخذت بثأر المظلومين من البغاة، ومن البديهي ألا تدعو الحاجة بعد ذلك إلى

التفتيش. ومِن المنتظر أن تُنزل السلطنة السّنية عدالتها القويّة في مخالفي حاصبيا، وراشيا، والجبل، كما أنزلتها في الشام. وعلينا أن نقبلَ بأن تلك الحادثة المؤسفة قد أضرَّت ببعض الرجال مِن رعايا وتُجّار الدول الأخرى، كما تعرَّضت بعض القنصليات في الشام للتخريب، فهذا ما يدعو إلى التفتيش المشترك، ولا يمكن والحالة كذلك رفض اشتراك اللجنة المشتركة في التحقيقات اللازمة. إلا أن مهمة هذه اللجنة تنحصر في التفتيش، وجمع المعلومات فقط، وليس لها أن تكون كالمحكمة، وتصدر الأحكام، ومن البديهي والحالة هذه أن من يتهم نتيجة التفتيش من المجرمين من أتباع الدولة العلية يحاكمون وَفقًا لقوانين الدولة العلية، ويتم إيقاع الحكم فيهم مِن قبل مأموريها الخاصين بها. وقد نوقشت هذه الأمور من قبل مجلس الوكلاء المخصوص، وتمت الموافقة عليها، وبلّغت سفارات الدول المشار إليها، وبادرنا إلى بيان ما سبق بمقتضى الإرادة السّنية الصادرة في هذا الأمر»[30].

وشق على فؤاد باشا أن تنتزع جيوش أجنبية من يده المهمَّة التي أوكلها إليه السلطان، فأعلن أنه كفيل بإعادة الأمن والنظام إلى الجبل بالقوة العثمانية وحدها، ولمَّا وصلت سفينتُه إلى قبرص، جاءته أخبار بتمدُّد الفتنة، ووصولها إلى دمشق، فأبحر فورًا إلى بيروت، وانتقل منها إلى دمشق، وهو يعتزم أن يضربَ فيها ضربةً كبرى تُلْقي الهلعَ في أوساط الشعبيْنِ السوري واللبناني، وتقنع الدول الأوروبية بأن للسلطان من الوسائل والعزم ما فيه الكفاية لفرض الأمن في أقاليم إمبراطوريته، وغداة وصوله إلى دمشق، شكَّل فؤاد باشا محاكِمَ خاصَّةً لمحاكمة المسؤولين عن حوادث تموز/يوليو، قضت بعد تحقيقات سريعة مختصرة بالإعدام على مئة وأحد عشر عسكريًّا رميًا بالرصاص، وعلى سبعة وخمسين من المدنيين بالتعليق على المشانق في الساحات العامة، وبالسجن المؤبد على ثلاثمئة وسبعة وعشرين آخرين، وبنفي مئة وخمسة وأربعين، وبالإعدام غيابيًّا على ثلاثمئة وثمانين، وأرسل فؤاد باشا مئاتٍ آخرين من أبناء المدينة، الذين اشتركوا بدرجات مختلفة في الفتنة، إلى المعتقلات والسجون، وكان فؤاد باشا قد أصدر قرارًا بإلغاء نظام القائمقاميتين، ووضع الجبل مؤقتًا تحت الإدارة العسكرية العثمانية[31].

كما أمر فؤاد باشا، ناظر الخارجية بتوقيف والي صيدا خورشيد باشا، ومساعديه المدنيين والعسكريين في بيروت، ودير القمر، وصيدا، وزحلة، والمناطق الأخرى التي وقعت فيها أحداث 1860م، وأحالهم إلى المحاكمة، وطلب إلى زعماء الدُّرُوز الحضور إلى بيروت وتسليم أنفسهم للسلطات العثمانية، وصدرت قرارات مجلس الوكلاء المخصوص بمحاكمات مختلفة لهؤلاء المسؤولين والمتهمين في أحداث الجبل الأليمة بنزع رتبهم وسجنهم ونفيهم؛ ومنها قرار نفي كل من خورشيد باشا إلى رودوس، والفري طاهر باشا إلى قبرص، والأمير آلاي نوري إلى جزيرة ساقز، والترجمان أحمد أفندي وكتخدا الوالي وصفي أفندي إلى قلعة نيش، وسجنهم مؤقَّتًا لمدة خمسةَ عشرَ عامًا[32]. وإنزال عقوبة السجن المؤبَّد لأكثر من خمسين شخصًا من رؤساء الدُّرُوز لثبوت مسؤوليتهم في أحداث الجبل[33]، إلى غير ذلك من المحاكمات.

ثالثًا- الدول الأوروبية وتعميق الاضطرابات الطائفية بالجبل:

وإذا ما حاولنا الوقوفَ على أهم أسباب هذه الفتن الطائفية التي شهدها جبل لبنان –السالف ذكرها– نرى أن أخطرَها يكمُن في تدخُّلات الدول الأوروبية في هذه الأوضاع، وتغذيتها للأطماع الشخصية لمواطني الجبل.

وتعكس الوثائق العثمانية التدخل الأجنبي في أوضاع الجبل بوضوح خلال فترة الفتن المذكورة، إذ يشيرُ أحد التقارير إلى كثرة تدخُّل الفرنسيين في أحداث الجبل خلال عام 1845م، وهذا ما أصدرَ أمرًا سُلطانيًّا بضرورة الاستعلام مِن السفارة الفرنسية في الآستانة عن مدى رسمية هؤلاء الفرنسيين الذين يتوجَّهون إلى جبل لبنان في صورة موظفين لتفقُّد أحوالِ تلك المنطقة[34].

ويُشير أحد التقارير العثمانية إلى لقاء شكيب باشا عَقب وصوله إلى بيروت، مع قناصل كل من إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وأمريكا وفرنسا في العشرين من سبتمبر لعام 1845م، وطلبه إليهم أن يمتنعوا عن أيِّ تدخل في شؤون البلاد، وأن يسحبوا رعاياهم من جميع أنحاء الجبل؛ ليتسنى له تهدئة الأمور، وهذا ما مَثَّلَ اتِّهامًا صريحًا بأنهم كانوا وراء الإخلال بالأمن، إذ جاء فيها –نقلًا عن شكيب

باشا–: «بدأت الحديث عن مياه بيروت وهوائها ومينائها وقلعتها، ولا يوجد بداخل المدينة ماء عذب، لكنه متوفر في أطراف المدينة، وأنه بعد الانتهاء من حلِّ مشكلة الجبل بإذن **الله**، ستبذل الدولة العلية لحل المشاكل الأخرى، وغير ذلك من الكلام العام، فذكر قنصل بروسيا العام أبنيةَ المدينة المذكورة، وقال بأن كل الأبنية قد بُنيت من الإسمنت، ولا خوف مِن تعرُّضها للحرائق، كما هو الحال في إستانبول، فانتهزت الفرصة لأقول: نعم هذا صحيح، ولكن نشهد هنا حريقًا كبيرًا مِن نوع آخر، وقد جئت إلى هنا لإخماده، فتهيَّأ الجميع بأنني سأدخل الموضوع، واستعدوا لذلك، فقلت: خلال انتزاع هذه المناطق من أيدي المصريين، وعدت الدولة العلية بإعطاء أهاليها امتيازات، وأبلغت بها الدولة المتحالفة رسميًّا، لكن الوعد المذكور لم ينفذ حتى هذا التاريخ لبعض الموانع، فتقدَّم الأهالي إليكم بطلب تحقيق هذه الامتيازات، وأنتم بناء على الإعلان الرسمي بالوعد قد استمعتم إلى كل أقوالهم، وحاولتم تحقيق كلّ ما يريدون، فتشجعوا أكثر ليقوموا بأعمال مزعجة؛ لتحقيق كل شيء، فلم تعد لديهم القناعة، وخَلص الأمر إلى ما خَلص إليه من هذا الحريق العظيم. وقد بحثت هذا الموضوع مع سفرائكم بدار السعادة، فتقرر نظام الأمن، وكُلِّفت من سيدي السلطان بوضعه وتنفيذه؛ لتأسيس الإدارة الجيدة بجبل لبنان. وأعتقد بأن سفراءكم زودوكم بصورة المذكرة التي قدمتها لهم عن واقع الحال، وعليه فلا حاجة للتفاصيل المتعلقة بصورة قرار النظام. وما أريده مِن جمعكم هنا أنه بعد أن عرفتم المهمّة التي كلِّفت بها أن تخبروا مَن يأتي إليكم من الأهالي طالبًا المساعدة بأنكم لن تتدخلوا في شؤونهم، وأن ترسلوهم إلينا، وأن كل ما يدعونه ويحتاجون إليه سُيُلَبَّى على أساس الحق والعدل. بالإضافة إلى أنني إذا أراد أحدكم أن يقول شيئًا بناء على تعليمات تلقَّاها من سفيره، فلن أقبل من أحد أيَّ شيء ما لم تأتوا معًا، وتقولوا هذا الشيء معًا بلسانكم، أو تكتبوه معًا، ومع أنني سأعلن لكم ولسائر أصحابكم بمذكرة خاصة، فإني أوضِّح من الآن أنه إذا حصل من أهالي الجبل أي تردُّد أو رفض أثناء تنفيذ القرار المذكور، وتطلَّب الأمر استخدام القوة وتأديبهم، فسأطلب حينئذٍ من كل واحد منكم استدعاء أهل بلده الموجودين في الجبل بصفة ضيوف إلى بيروت، وتبليغهم بضرورة عدم مغادرة بيروت حتى تنتهي المشكلة،

ويتم الإعلان عنها بصورة رسمية، كيلا يتعرَّض واحد من هؤلاء لأيِّ ضررٍ قصدًا أو بغير قصد. وقد أفاد بعد ذلك كلٌّ من قناصل إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا أنهم تلقوا صورة مترجمة من التقرير المقدَّم لسفراء الدول الخمس، وتعليمات قطعية من سفرائهم بالسعي لتقديم جميعِ أنواع الدعم، والتسهيل للمهام التي كلفت بها، وأعربوا عن أملهم في أن تنتهي هذه المشكلة على النحو المطلوب. لكن قنصل فرنسا الذي لم ينطق حتى تلك اللحظة، تكلَّم فقال بأنه يجد صعوبة في التعبير بالاشتراك مع الآخرين، وأنه يطلب الإذن بالحديث والكتابة بصورة منفردة، فأجبته بأنه قد يكون له الحق والصلاحية في الحديث عن الأمور المتعلقة بالفرنسيين فحسب. فلمَّا رأى ذلك مني أمام زملائه، قال: إن أذنتم أن أسأل سؤالًا آخر؛ هل لكم نية في تنفيذ كل المواد الموجودة في اللائحة؟ فأجبته بالقول: وأنا أسألك: وهل هناك سبب لعدم تنفيذه؟ ذلك بأن مسألة الضبطية في الأراضي المشتركة الواردة في البند الثالث من تلك المذكرة ستنفذ من قبل الدُّرُوز، لذلك فقد كتب إلينا المسيو بوريه بأنه أبلغك بذلك، وأنك وعدته بتقديم بعض الضمانات للنصارى ، لذلك وجهَّت إليك هذا السؤال، فأجاب: لا، أنا لم أعد المسيو بوريه بشيء، وكنت أنتظر منه أن يقول أيضًا، لكنه أعرب عن شكواه من هذه المسألة، فقلت له: إن مسألة الضبطية تنفَّذ دائمًا من قبل الدُّرُوز، وأن المقصود بالامتيازات المكانية هي مثل هذه الأمور، فإذا أخذت منهم هذه الخدمة، فإن ذلك يعني النيل مِن حقوقهم القديمة، ولكن عندما تصل الأمور إلى هناك، فإنني سأعطي بعض الضمانات المتعلقة بالنصارى حول المسألة، فإذا كان قصدكم من الوعد هو هذا الكلام فمرحبًا، وأنا لن أتراجع عنه، لكنه لم يقل شيئًا من هذا القبيل، كما سكت زملاؤه، وتجنبوا الدخول في الحديث حول الموضوع، حينها ختمنا الجلسة، وعادُوا جميعًا. لكن القنصل الفرنسي طلب البقاء بعض الوقت، ليقول بأن في جبل لبنان كثيرًا من المواطنين الفرنسيين، ولهم آلاف المنازل، واستدعاؤهم إلى بيروت مؤقتًا سيعرضهم للكثير مِن الخسائر، وبناءً عليه؛ فإنه سيكون شاكرًا لو بقوا هناك تحت الحفظ على النحو السابق، ولم يجبروا على النزول إلى بيروت. فأجبته: سوف أسعى للاجتماع مع مشير صيدا، فإذا كانت حمايتهم هناك ممكنة فسأعلمك بذلك، عندئذ تطرق القنصل إلى موضوع آخر، فقال: إن الترضية المتعلقة

بتنفيذ القصاص بالشيخ حمود أبو نكد، المتهم بقتل الراهب الفرنسي، والتعويض عن التخريب الذي لحق بديري عبيه وسوليما أمران طال انتظارهما شهورًا، والوزراء الفرنسيون يطالبون بتنفيذ هذه الترضيات على وجه السرعة. وتعلمون بأن لدينا المجالس النيابية، فإذا بدأت الجلسات فإن الوزراء سيتعرضون للاستجواب، حينئذٍ يريد المسيو كيزو الحصول على أوراق الترضية التي سعى لها بجهوده. ولكن من المؤسف أن يكون مثل هذا الحديث المثير للغضب بيني وبينكم، أجبته: ليس هناك ما يغضب. وفي الواقع مضى على وقوع الحادثة أربعة شهور، ولكن لم يتبين حتى الآن من هو القاتل. ولكن مراعاةً لدولة فرنسا جئت إلى هنا، وبالرغم مِن كل المسائل المهمة، فإنني سأستدعي الأشخاص الذين لهم علم بالموضوع، ولهم صلاحية وأهلية الشهادة، وكافة الرهبان الموجودين في عبيه، وأستجوبهم، وأجري التحقيقات اللازمة، ولن أبدي بأيِّ رأي في مسألة الترضية ما لم يظهر دور الشيخ المذكور في قضية القتل. وحتى لو كان جرم المذكور ظاهرًا اليوم فرضًا، فإنني مجبر على عرض نتيجة التحقيق لدولتي، والحصول على إذن من السلطان. فمهما طلبتم العجلة في ذلك، فإن الحالة ستعرض مرَّة أخرى لدولتي. وعلى أثر هذا الجواب القاطع مني، قام القنصل المذكور، وغادر المكان»[35].

ويتَّضح مِن العرض السابق نزول القنصليات عند رغبة شكيب باشا، عدا القنصلية الفرنسية التي امتنعت عن الاستجابة لطلب الباشا، مُعتبرة أن الأخير قد تمَّ توجيهُه لإقصاء الوجود الفرنسي –بوجه خاص– في الجبل، على اعتبار أن معظم الأوروبيين المقيمين في الجبل مِن رعاياها والعاملين في معاهدها ومؤسساتها التجارية، أو هم رهبان في أديرة تحت حمايتها.

وجدير بالذكر ما ذهب البعض إليه من أن ممثلي الدول بعد إقرار النظام الجديد (القائمقاميتين) عام 1846م، كفوا عن سياسة التهييج، وتغذية الأحقاد، وتخويف فئة من فئة، وانصرف كلٌّ منهم إلى تدعيم سياسة بلده في لبنان بالوسائل السلمية كالتبشير والتعليم[36].

ولكن الوثائق العثمانية توضِّح عكس ذلك، وأن الفترة التي أعقبت تطبيق هذا النظام الجديد شهدت مزيدًا من التدخل الأجنبي في أحداث الجبل، وأن الدول الأوروبية ساعدت بشكل أو بآخر على تأجيج الفتنة، وانحدار اللبنانيين في مواقفهم السياسية التي قادتهم إلى التمسك بأهداب الطائفية، والاقتتال باسمها، في محاولة لتوظيفها في مخططاتهم السياسية في المنطقة، ومن ذلك إحدى الوثائق التي تشير إلى التقرير الرسمي الذي تسلمه سفير الدولة العثمانية فوق العادة قاليماكي بك في إنجلترا من وزير الخارجية اللورد بالمرستون Palmerston في الخامس من أكتوبر عام 1847م، ويطالب فيه بالتعويض عن الخسائر التي تعرَّض لها بعض الأهالي خلال الاضطرابات في جبل لبنان[37].

كذلك تعكس المذكرة الصادرة بتاريخ 20 سبتمبر 1847م مخاوفَ متعدّدة مِن استغلال الدول الأوروبية، ومنها: مسألة تعويضات المارونيين عن الخسائر التي تعرَّضوا لها مِن قبل الدُّرُوز؛ لتحقيقِ المزيد من السيطرة على الأوضاع في الجبل على حساب السيادة العثمانية، إذ ذهبت المذكّرة المذكورة إلى أنه بعد صدور أمر عالٍ مِن السلطان بتعويض المارونيين عن الأضرار والخسائر التي تعرَّضوا لها مِن قبل الدُّرُوز في الجبل، حمل شكيب أفندي معه خلال سفره إلى الشام ألفي كيسة، مِن أصل عشرة آلاف كيسة، قدِّرت لهذا الغرض، ووزَّعها. كما أمر السلطان أيضًا بتقديم تعويضٍ خاصٍّ مِن الخزينة الخاصَّة، بمقدار ألفي كيسة، وأرسلت بالفعل إلى والي صيدا، وقد تبقَّى –مما هو مزمع توزيعه– ستّة آلاف كيسة، وأن السفارات تطالب بين الحين والآخر بتسديدها، بل إن وزير الشؤون الخارجية الإنجليزي اللورد بالمرستون كان قد قدم تقريرًا رسميًّا إلى السفارة السّنية، مفاده أن المبالغ المقدرة للتعويض هي للحيلولة دون حدوث خلل في مستوى معيشة المارونيين الذين تعرَّضوا للنَّهب والسَّلب مِن قِبل الدُّرُوز، وأن هذا المبلغ لو أُعطي إليهم جملةً، فسيصلح بعض أحوالهم، في حين أنه إذا أُعطي إليهم شيئًا فشيئًا، فيدخل في جيبهم القليل، ويُصرف، فلا يَستفيدون منه على النحو المطلوب. وأوضحت المذكرة أن السفارات تَعتبر أن تسديد هذا المبلغ هو تحت الضمانة الدولية، وأنها تَشعر بالمسؤولية أمام الأهالي من

الناحية المعنوية. وتلحُّ على سرعة تسديدها، وأن إطالة هذا الموضوع يوثِّق علاقة الطائفة المذكورة –المارونيين– بالفرنسيين، وأن إنجلترا لم تكن يومًا تُدافع عن المارونيين، لكنها قد تفعل ذلك لتحقيقِ مصلحتها، وأنه مِن مصلحة الدولة العليّة ألا يبقى لأهالي الجبل شيء يلجؤون مِن أجله إلى الدول الأخرى، ورأت المذكرة إن إعطاءَ هذا التعويض مُقسَّطًا يولِّد الظنَّ بين الأهالي بأن الدفعَ كان نتيجةً لنفوذ هذه الدول، فيستغله بعض ذوي النفوس المريضة، للتقليل مِن قدر وقيمة العون والمساعدة مِن الدولة العلية، ويولد ميل الأهالي إلى الدول الأجنبية. وأنه إذا كان المبلغ المذكور وعد به رسميًّا وعلنًا دفعةً واحدةً، فإن إعطاءَه دفعة واحدة هو الأفضل، ويحقق حسن الإدارة هناك. وأن إطالة تسديد هذا المبلغ يؤدّي إلى عدّة أضرار، ويفتح المجال إلى القيل والقال، وأنه إذا خطر على البال تخفيض ألف أو ألفي كيسة، وتسديد الباقي، فمن الصعب والحالة هذه إيقاف تدخُّل الدول، كما سيؤدِّي إلى مزيدٍ مِن الكلام مِن أجل مبلغ يسيرٍ، وإذا تعذَّر إقناع الدول بالقَبول، فسيذهب الأهالي إلى أن الدولة العلية أرادت إنقاص مبلغ التعويض الذي وعدت به، لكن الدول لم ترضَ بذلك، وأنه مِن الضروري والحالة هذه وضع حدٍّ سريع لهذا اللَّغط بصورة كلية[38].

كذلك تشير رسالة من وزير الخارجية الإنجليزية اللورد بالمرستون إلى السفير الإنجليزي المقيم في الآستانة إلى ضرورة العمل على إقناع ناظر الخارجية العثمانية بتقريب والي صيدا لقنصل إنجلترا في بيروت، والأخذ بمشورته في محاولة منه لسيطرة إنجلترا على صناعة القرار في الجبل، إذ أشارت رسالة بالمرستون إلى أن قنصل إنجلترا المقيم في بيروت الكولونيل روز لا يبلغ إلا الأمور التي تؤيد المصالح الحقيقية للدولة العلية، ولا يتدخل أبدًا في مسائل الشام، وأن آراء الكولونيل المشار إليه تلقى القبول مِن والي صيدا، وأنه في إصدار التوجيهات اللازمة للوالي المشار إليه بالاستماع والإصغاء إلى الكولونيل روز باهتمام يبعث على الرضا والسرور لدى دولة إنجلترا، وأكَّدت الرسالة المذكورة أهميّة الإلحاح على الباب العالي كلما جاءت الفرصة بضرورة استتباب الأمن والاستقرار في جبل لبنان، وتبليغ وكلاء السلطنة السّنيّة أن استمرار الأوضاع الحالية هو مِن المصالح الخاصة للسلطنة

السّنية، وأن تكرار حدوث الاضطرابات بالجبل المذكور ينال مِن مكانة ونفوذ الدولة العلية، ويُؤدي إلى تدخُّل الدول الأجنبية في شؤونها الداخلية مدّةَ أطول[39].

وبالفعل كان لإنجلترا ما أرادت في ظل ضعف الإدارة العثمانية، إذ أشارت إحدى الرسائل من مشير الجيش الهمايوني بصيدا، بتاريخ أول يوليو 1847م، إلى الاحتكام في القضية المتعلقة بأموال بشير قاسم أمير جبل لبنان، التي استولى عليها الدُّرُوز خلال ثورة جبل لبنان برأي الكولونيل روز، والذي رجح تعليق دعوى المسلوبات إلى وقت آخر[40].

كذلك تشير إحدى الرسائل الواردة من سفير السلطنة العثمانية في فرنسا سليمان باشا إلى الصدارة بتاريخ أول مارس 1848م إلى مخاوفه من تثبيت وزير الشؤون الخارجية الفرنسية المؤقت لامارتين ذي الآراء المؤجّجة للأوضاع في الجبل؛ لما ينطوي تثبيته بالمنصب المذكور على احتمالية استقواء بعض المفسدين به، وهذا ما سيتطلب جهودًا مضنية من السلطنة العثمانية لتهدئة الأوضاع[41].

وتفيد رسالة والي صيدا إلى الصدارة بتاريخ 4 سبتمبر 1850م بأن مطالب القنصل الإنجليزي مورجيل Morgel ونظيره الفرنسي مور Moore، بالاستماع إلى شهادة النصارى على الدُّرُوز في الدعوى المقامة في مجالس جبل لبنان، الهدف منها: النيل من قائمقام الدُّرُوز وتغييره، ويطالب الوالي المذكور في نهاية رسالته بعدم الاستماع لما قد يرفع إلى إستانبول من أكاذيب ومغالطات، حول هذا الموضوع دون التحقُّق من الأمر[42].

ووردت رسالة مِن الصدارة إلى والي صيدا بتاريخ 5 أكتوبر 1853م، تُشير إلى ورود الأخبار عن بعض التجاوزات مِن قنصل روسيا في بيروت، وقيامه ببعض الدعايات المغرضة عن طريق النشر بواسطة بعض القساوسة في الجبل بين النصارى، بأنه مِن الأفضل لهم أن يكونوا تابعين لدولته روسيا، ممَّا سيؤدي إلى بلبلة أفكار الرعايا، وختمت الصدارة رسالتها للوالي المذكور بضرورة اتخاذ الإجراءات التي مِن شأنها إفشال ما يَسعى إليه القنصل المشار إليه بنفسه أو بالوساطة، وإشاعة الأمن والطمأنينة في قُلوب رعايا الدولة العثمانية[43].

وتتضح بجلاء مكانة إنجلترا وتأثيرها في الجبل مِن الأمر السلطاني الصادر إلى والي الشام، بتاريخ 30 نوفمبر 1853م، بضرورة ضبط وإحضار مدير قضاء حاصبيَا الأمير سعد الدين إلى إستانبول تمهيدًا لمحاكمته؛ لتجرئه على التفوُّه بكلمات غير لائقة بحقِّ «صاحبة الحشمة ملكة إنجلترا»[44].

ويفيد تقرير مِن فؤاد باشا إلى الصدر الأعظم عام 1861م عن الجهود المبذولة لاحتواء الفتنة في جبل لبنان، بالأكاذيب والشائعات التي يشيعها المفسدون لترويج أفكار الأجانب –وخاصَّة فرنسا– وإطالة فترة بقاء القوات العسكرية الأجنبية لتحقيق مآربهم، وإحراج الدولة العلية وإثبات عجزها عن تحقيق الأمن والقضاء على الفتنة، ومما جاء فيه: «من المعروضات التي قدمتها لمقامكم السامي حتى الآن في بيان أحوال بعض الأشخاص غير المسلمين من أهالي الشام وجبل لبنان، وقد علمت بالتفصيل كيف يعملون منذ زمن بعيد لنشر أفكار الأجانب، ويقومون كلَّ يوم بنوع جديد مِن الفتنة والفساد، مُواصلين الليل بالنهار لتعقيد الأمور، وتشويش الأذهان. إن المقصد الرئيس لهؤلاء هو تمديد فترة إقامة العساكر الأجنبية؛ ليواصلوا الترويج لبعض أفكارهم وآمالهم، وبذلك يلقون العبءَ الأكبر من المسؤولية على الدولة ومأموريها، والآن يُشيرون إلى حملة عدائية موجهة ضد النصارى، وأنهم في خطر، وأن المسلمين والدُّرُوز يعدون العدّة لارتكاب مذابح ضدّ المسيحيين، ولم يبقَ في هذا المجال كلمة إلا وقالوها. ومن جملة مفاسد أصحاب الغرض الذين يخدمون مثل هذه الأفكار الأجنبية ما أعدَّه هؤلاء على لسان الأهالي النصارى في الشام وحاصبيا وراشيا ودير القمر والأماكن الأخرى من تقرير باللغة العربية لتقديمه إلى إمبراطور فرنسا، وقد تحقَّق لدينا أنه وقَّع عليه مئتان وثمانون شخصًا، واستطعنا الحصول عليه، وقدمناه مع ترجمته بالتركية للمنظور السامي. ويفهم من الاطلاع عليه أن نصارى سوريا لا يؤمّلون على ما سمَّوه بأخذ الثأر للحادثة المنتهية، ولا يتوقّعون تحقيق التعويضات والضمانات مستقبلًا، لذا فقد لجؤوا إلى الإمبراطور بصورة خفية لنيل حقوقِهم. في حين عملت السلطنة السّنية منذ البداية كلَّ ما يمكن عمله مِن مُعاقبة المتهمين إلى إصلاح أحوال المظلومين، وأثبتت للعالم كلِّه

عدالتها الفعلية، وشهد أصحاب الأفكار السليمة بالعدل والرحمة السّنية، وبكل أنواع العون والمساعدة وأملهم في إعادة السعادة والبسمة إلى وجوه المنكوبين. فليس هناك أي شكٍّ والحالة هذه أن هذه الورقة من صنع وتنظيم أمثالهم من أصحاب الغرض والفساد. ويُروى أن الكثيرين ممن وقَّعوا عليه لم يطَّلعوا على محتواه، وظنُّوا بأنه يتضمَّن تقديم الشكر لأوروبا على تقديمها العون في هذا المجال. وعلى أية حال نحمد الله تعالى أن الأمن والاستقرار لم يتعرَّضَا لأي خلل، نتيجة لمثل هذه المحاولات من أولئك المفسدين الذين لا يتوقفون دقيقة واحدة عن تشويش وتخديش أذهان الأهالي، بنشر وترويج جميع أنواع الأكاذيب والأراجيف. ومن جملة ما نشرَه هؤلاء أن إشارات للصليب رسمت على أبواب المنازل التي يسكنها النصارى في الشام، وتمكَّنوا بها من تهريب عوائل إلى بيروت، كما علَّقوا على جدران الكنائس لافتاتٍ كتبوا عليها عبارات تخويفٍ وتحريضٍ؛ كي يهربوا إلى هذه الجهة. ولمَّا أصبحت مسألة إشارة الصليب في بداية الأحداث علامةَ تحريض وإفساد، فإنهم ما زالوا يتهمون المسلمين بذلك، لكن الظنون القوية كانت موجَّهة إليهم، وأخيرًا رأى الأهالي المسلمون والمسيحيون واحدًا من هؤلاء، وهو يرسم صورة الصليب على باب منزلٍ في حيٍّ يسكنه المسيحيون، فقبضوا عليه وحبسوه. فهم يقومون بكثير من الأعمال من هذا النوع وغيره، حتى لم يجدوا أخيرًا ما يبثّوه ويروّجوه مِن خرافات وترهات، فصاروا يتحدثون عن الجفر والرمل، وأنهم يرون وَفْق أحكامه أن الفساد سيتجدَّد بين المسلمين وغير المسلمين في بيروت، وسيحدث كذا وكذا، وإلى ما هنالك من الترَّهات والكلام الفاسد من جهة، والسعي إلى كلِّ ما مِن شأنه الإخلال بالأمن والاستقرار من جهة أخرى. فقبل أيام جُرح رجل مسيحي ليلًا بالقرب من المنازل التي يقيم فيها مأمورو بيروت، وبدأ التحقيق على الفور، وتبين أن الذي فعل ذلك من المسيحيين، فتمَّ القبض عليه، وأودع السجن. ففي كل دقيقة نشاهد فسادًا من هذا النوع، وهناك شكٌّ قويٌّ بأن للمأمورين الفرنسيين دورًا في نشر هذه الأراجيف والأكاذيب لدعم أفكارهم وادِّعاءاتهم؛ كي تُمدِّد دولتُهم فترةَ بقاء قوَّتها العسكرية، وأقل ما يقال في ذلك أنهم راضون من ذلك، ويسعون إليه. ويدعم وجود هذه الفكرة أن رسالةً وردت من الجنرال دوبوفور مرفقة برسالة تلقَّاها من القائد العسكري

الموجود في بيت الدين الكولونيل داريكو تضمَّنت أخبارًا وأكاذيبَ لا يمكن تحمُّلُها، كما أنها من المسائل التي قد تطرح على بساط البحث مستقبلًا، والسكوت عليها غير جائز، ومِن المهمِّ جدًّا والضروري التحقيق في مثل هذه الادِّعاءات وتكذيبها بصورة عملية، لذلك فقد أرسلنا سعادة الفريق إسماعيل باشا إلى جبل الدُّرُوز، كي يتجوَّل في قراها ويراها بنفسه، كما أرسلنا جوابًا مطوَّلًا على رسالة الجنرال. وقد عاد الفريق المشار إليه أخيرًا، وأعدَّ تقريرًا أوْضحَ فيه أن الكلام الذي أشيع لا صحَّةَ له جملةً وتفصيلًا، وقد رفعنا صورةَ هذا التقرير مع صورة الجواب على رسالة الجنرال إلى مقامكم السامي للتفضل بالاطلاع عليهما. ومن البيان أيضًا أنه لم يكن جائزًا السكوت من جانب السلطنة السّنية بعد أن ظهرت قصة هذا التقرير، لذلك فقد بادرنا إلى نشر فقرتين من هذه الورقة؛ للتأكيد على الجميع، أن الحكومة السّنية على علم بها، وعملت على إبطال آثار الأراجيف والأكاذيب الواردة فيها، في صحيفة حديقة الأخبار التي تطبع وتوزّع في بيروت، وقد أرسلنا صورةً عمَّا نشر للتفضل بالمنظور السامي. لذلك كله فإننا نبذلُ كلَّ ما بوسعنا للحفاظ على الأمن والاستقرار في مواجهة محاولات الإفساد هذه، وإننا على ذلك بفضل التوفيق الإلهي لحضرة مولانا السلطان، آملين من المولى جلَّت قدرته أن تتحقق النتائج المرجوَّة في مسألة الضمانات والتعويضات؛ كيلا يبقى لمن في الخارج والداخل أيّ شيء يقوله، ولقطع الطريق على الذين يُحِيكون المؤامرات في الخفاء، ويَسْعَوْن إلى زيادة المشاكل»[45].

ويعكس التقرير السالف بوضوح موقفَ فؤاد باشا من وجود القوات العسكرية الأجنبية بالجبل، وأنه ضاق ذرعًا بتدخُّلاتهم المشبوهة لإثارة الأهالي، وتعميق حدّة الفتنة الطائفية في لبنان، كنشر البعض للأكاذيب والشائعات عن حملات تطهير للموارنة على يد المسلمين والدُّرُوز لإظهار فرنسا في نظر النصارى في طليعة المدافعين عنهم؛ للأخذ بثأرهم وتعويض خسائرهم، وما ذلك إلا ذريعة لتنفيذ المخطط السياسي لفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية في الشرق.

كذلك كان التبشير والتعليم مِن وسائل الدول الأوروبية لتدعيم سياساتها في جبل لبنان، فأقاموا معاهدَ للعلم في مناطق الجبل المختلفة، إلا أن إيجابيَّاتِها على

أهمّيتها وكثرتها قد أضعفَ مِن بريقها سوءُ التوجيه التربوي الذي اعتراها، مما كان له آثار سلبية عميقة الأثر في المجتمع اللبناني، وهذا ما اهتمَّ عدد مِن التقارير برصده، إذ ورد بها أعداد هذه المدارس الأجنبية في بيروت، وجبل لبنان، وأوضاعها، ومعلومات مفصَّلة عنها[46].

وذهب تقرير إلى القول: إن ولاية بيروت ومتصرِّفية الجبل تُعتبران ميناء بلاد سوريا الفسيحة؛ وأن أطماع الفرنسيين والإنجليز فيها بالدرجة الأولى، والأمريكان بالدرجة الثانية، بدليل كثرة مدارسهم ومؤسّساتهم فيها. وأن للأجانب في بيروت نفسِها خمس عشرة مدرسة للذكور، وعشرين مدرسة كبيرة للإناث، وستين مدرسة ابتدائية، وفي جبل لبنان: تسع مدارس كبيرة، ومئة مدرسة ابتدائية، في حين توجد للدولة العثمانية مدرسة ملكية (مدنية) إعدادية واحدة، ومدرسة عسكرية واحدة، وأربع مدارس ابتدائية للذكور، وأربع للإناث، ومدرسة إناث لا تلبِّي الحاجة، وأربع دور خاصَّة، تديرُها جماعة لتحفيظ القرآن[47].

وجدير بالذكر ما ذهب إليه التقرير السالف ذكره من ضرورة اتِّخاذ عدد من التدابير؛ للحيلولة دون النشاطات الهدامة التي تقوم بها إنجلترا وفرنسا وأمريكا، عن طريق التعليم في جبل لبنان، إذ ذكر أن هناك حاجة لتأسيس مدرسة سلطانية تدرس فيها اللغتان العثمانية والعربية، وكذلك اللغتان الفرنسية والإنجليزية، وأنه بذلك تنتفي حاجة الناس إلى المدارس الأجنبية، وتسد الأبواب أمام مفاسد القساوسة، كما تطرَّق إلى أن هناك حاجة واضحة مَحليًّا إلى تأسيس مدرسة ليليَّة للإناث؛ لحماية دين وعقيدة المسلمات، مِن محاولات تخريبها من قبل الإنجليز والأمريكان الذين يدرسونهنَّ في مدارسهم، وينفقون على أهاليهنَّ العاجزين عن الإنفاق. وأشار التقرير إلى أن المطابع الأجنبية التي وصل عددها في بيروت إلى عشرين –خاصة مطبعة اليسوعيين التي تضاهي المطابع الأوروبية في تجهيزها– تقوم بطبع الكتب والمجلات وغير ذلك بأسعار رخيصة جدًّا، وسبق أن طبع اليسوعيون كتبًا محرَّفة عن صورتها الأصلية، وإلى أن الحاجة ماسَّة إلى إنشاء مطبعة تعادل مطبعة عثمان بك بإستانبول. كما تطرّق إلى أنه يوجد في بيروت مدرستان للطبِّ: إحداهما للفرنسيين،

والأخرى للأمريكان. وأنه من المهم والحالة هذه إنشاء فرع للطب إلى جانب المدرسة السلطانية، تكون تابعة للمدرسة الطبية بدار السعادة، وأنه يجب أن تكون المدرسة السلطانية المقترحة بسعة لا تقل عن خمسمئة طالب ليلي (داخلي)، ونحو ألف طالب خارجي، وأن يكون ذلك بإلغاء المدرسة الإعدادية ببيروت، وبصرف خمسة آلاف ليرة على أكثر تقدير. وأنه يتعيَّن بعد إنشاء المدرسة السلطانية أن تبذل جهود مشتركة مِن قبل مديري المعارف بتعاون الولاة؛ لتشجيع أولياء الأمور على سَحب أولادهم من المدارس الأجنبية، وتسجيلهم في مدرسة الدولة. وأنه في حال موافقة المقام العالي على تخصيص مئة وخمسين ألفَ قرشٍ من حصة معارف ولاية بيروت، وإضافته إلى ما هو مُخصص للإعدادي، مع ما يؤخذ من ذوي القدرة من الطلاب تُغَطَّى كافة مصاريف هذه المدرسة. كما أن تعيين معلمين ومأمورين مجرِّبين ومطّلعين على المقتضيات المحلية يساعد على تأمين المنافع والفوائد المرجوّة مِن تأسيس هذه المدرسة. وأنه يمكن إنشاء مدرسة للإناث، بصرف ثلاثمئة وأربعين ألفَ قرش، الباقية من طرح ثمانية وأربعين ألفَ قرش مِن أصل خمسمئة ألفِ قرش، المبلغ المطلوب لتوسيع المدرسة السلطانية. وأن مدرسة الإناث تحتاج إلى ثلاثِ مُعلمات دروس، ومعلمة خياطة، ومعلمة أشغال يدوية، وبوابة، ومأمور مستودع، وطبَّاخ، ومساعده[48].

وعلى أية حال فقد دعم هذا التدخل الأجنبي وخاصة الفرنسي رغبةَ الموارنة في إقامة دولة بالجبل، بعد أن منحوا حقوقًا لم يكونوا يتمتَّعون بها مِن قبل فتنة عام 1860م، تحت حماية فرنسا، وتتضح خطورة ذلك على الأوضاع في الجبل، وتعميق حدّة الفتنة الطائفية في لبنان إذا ما أدركنا القوَّةَ العددية والاقتصادية للموارنة، مُقارنة بقوّة باقي الطوائف الأخرى، وهذا ما يتَّضِحُ مِن التقرير السّري المرفوع، جوابًا إلى الصدارة عام 1884م، بخصوص الأوضاعِ في جبل لبنان وإدارته، وممَّا جاء فيه: «ما جاء في التقرير المقدّم مِن قائمقام جبل الشوف مصطفى أمين بك والمرسل حول الإدارة الحاضرة بجبل لبنان جدير بالاهتمام والانتباه، ولكونه مِن أهل الخبرة والاستقامة لا شكَّ في صحَّة ما أبلغ به، وتمَّ طلب إجراء التحريات السريّة

حول هذا الموضوع، بالإضافة إلى ما اتّخذ مِن التدابير لمنع محاولات الإفساد التي تخلُّ في استمرار أمن الجبل، وكذلك حول الأوضاع السائدة والتعامل معها، والإبلاغ بالنتيجة في ذلك. ومن الاطلاع على خلاصة التقرير المذكور نفهم بأن الطائفة المارونيَّة تطمحُ وتتطلَّع منذ وقت بعيد وطويل إلى تأسيس حكومة مستقلّة مِن المارونيين في جبل لبنان تحت الحماية الفرنسية، وترى هذه الطائفة أن تحقيق ذلك يتوقَّف على تعريض الدُّرُوز للضَّعْف والبُؤس، لذلك فإن خلاصة آراء وأفكار القنصل الفرنسي والرؤساء الروحانيين للموارنة هو استمالة نسيب جنبلاط، وهو من أمراء الدُّرُوز، والمعروف منذ وقت طويل بتأييد أفكار وآراء الأجانب، وجلب قسم من طائفة الدُّرُوز معه إليهم، وتأييد أفكارهم. ثم استخدامهم في القضاء على الجانب الآخر المعارض منهم، وعزل وتبديل المأمورين المخلصين للدولة، وتعيين مَن يواليهم، ويخدم آراءَهم وأفكارَهم، والسيطرة على مقاليد الأمور في الجبل بهذه الطريقة. ونظرًا إلى أن المسلك السياسي الذي اتَّخذه حضرة المتصرف اللاحق لا يناسب هذا الاتجاه، كما أنه لا يُعطي المجال لمثل هذه الأمور بسبب صدق ولائه للسلطنة السّنية، لذلك فهو يطلب قَبول استقالته من مأموريته الحالية قائمقامية الشوف، وتعيينه لمتصرِّفية بولاية سوريا. ولما كان تمييز حقيقة المعلومات والآراء التي بيَّنها المشار إليه يحتاج إلى معرفة عدد سكان جبل لبنان، وتركيبتها الدينية ونسبهم، بالإضافة إلى الاطلاع على الأحداث السابقة والأوضاع الحالية، فإننا نبادر إلى بيان وإظهار بعض المعلومات في هذا الشأن. وقد أظهرت نتائج الإحصاء السكاني في الجبل في وقت سابق بأن مجموع عدد الذكور حوالي مئة وعشرة آلاف، منهم 67763 موارنة، و14000 روم أرثوذكس، و12543 دروز، و8600 روم كاثوليك، و3127 مسلمون، و3800 متاولة، و163 من سائر الملل والأديان الأخرى. ومع مرور زمن طويل على هذا الإحصاء تجاوز عدد السكان هذا المقدار كثيرًا، ومِن البديهي ألا تتغيَّر النسب الأساسية بين هذه الطوائف كثيرًا. وبهذا الحساب نجد أن عدد طائفة المارونيين يأتي في المرتبة الأولى، ونسبتهم قريبة من الثلثين، ويأتي بالمرتبة الثانية الروم، وفي المرتبة الثالثة الدُّرُوز، لكن الدُّرُوز يتقدَّمون على الروم في نسبة الأملاك. ويُروى أن حوالي واحد مِن عشرين من الموارنة هم من القسس والرهبان،

وإذا كان عدد هؤلاء يساوي ستة أضعاف عدد الدُّرُوز، فإنهم يساوونهم من حيث القوة والقدرة، وهم يُدركون بأنهم سيتلقون الدعم والعون الكافيين لدى الحاجة من طائفة الدُّرُوز الموجودين بجبل حوران، وسائر بعض الأقضية بداخل الولاية، وأكَّدت حادثة الجبل السابقة هذه الحقيقة، حتى إن المارونيين في هذه الحادثة تلقَّوا ضربةً كبيرةً من الدُّرُوز. وهناك مُفارقة بين الروم والمارونيين، فقد تحالف الروم في بعض الأماكن مع الدُّرُوز في مُواجهة المارونيين، لذلك تكوَّنت عداوة ومنافسة خفيَّة بين الدُّرُوز بالدرجة الأولى، والروم بالدرجة الثانية وبين الموارنة، فالكثرة السكانية من جهة، والحماية المعنوية للفرنسيين من جهة أخرى، جعل الموارنة يعتقدون بأن جبل لبنان ملكهم حصرًا، وهذا قد دفعهم إلى أن يمارسوا الإذلال الدائم تُجاه الدُّرُوز، وسائر الطوائف الإسلامية؛ كي يجبروهم على الانتقال والهجرة مِن هناك. وهم يتظاهرون بالتفاهُم مع الروم والكاثوليك الذين يأتون بالدرجة الثانية والرابعة مِن حيث العدد، للاستحواذ على قوة ونفوذ الحكومة، وجعل مقاليد الأمور في الجبل كليًّا بيد الموارنة، والعمل بعد ذلك على تشكيل حكومة مارونية على يد البطاركة والقساوسة تحت الحماية الفرنسية. هذا هو نظرهم وتصوّرهم منذ وقت طويل، ويمكن إثبات ذلك بالأحداث السابقة والوقائع المتعددة، وأنهم ما زالوا يتحركون وَفْق هذه الخطة. وقبل الأحداث السابقة سعى الرؤساء الروحانيون للمارونيين إلى انتزاع القوّة والنفوذ من أيدي أمراء الجبل، بتحريض أهالي الجبل عليهم، وإثارة مارونيي كسروان على أمرائهم ورؤسائهم، فاضطروهم للهرب إلى بيروت، ومنذ ذلك الوقت ساد العلاقةَ بين الرؤساء الروحانيين للمارونيين وبين أمراء النصارى نوعٌ من المنافسة والخلاف. وخلال الحادثة الثانية، قام المرحوم فؤاد باشا بجولة إلى بيروت والجبل، فلمَّا وصل إلى قرية رأس العين القريبة مِن دير القمر، وتوقف هناك، جاءه قسّ من القساوسة المارونيين مُشتكيًا، وقال بأن درزيًّا اغتصب أموال الكنسية، وأشياءها النفيسة، وهي موجودة الآن في منزله. وعلى الفور أمر الباشا مساعديه بتفتيش المنزل، حيث عثروا على كلِّ ما يتعلق بالكنيسة من فضة، وأشياء نفيسة، وجاؤوا بها إليه. وعندما دعَا القسيسَ إليه ليريه الأشياء ويسلمها له، ظهر بين الأشياء ثوب للنوم، شديد القدم باليه، فقال القسيس –وقد بدا عليه الاضطراب–:

«وهذا لي، وتقدَّم لأخذه، فساور الباشا الشكوك، فأمر بتفتيش هذا الثوب، فوجدوا في جيبه رسالة كتبت قبل عشرين عامًا، وهي موجهة من البطريرك الماروني في الجبل إلى عموم القساوسة، يقول فيها ما معناه: (لماذا تتركون الدُّرُوز في الجبل؟ إنهم في الأصل والواقع مهاجرون، وجاؤوا إلى الجبل على أنهم ضيوف، فلماذا تتركون لهم المجال للعيش في الجبل؟ الجبل ملكنا، فلا تسمحُوا لهم بالبقاء، افْعلُوا أيَّ شيءٍ لطردهم من هنا)، وغير ذلك من التنبيه والتحذير. وقد أخذ فؤاد باشا خلال وجوده في بيروت المحضر الذي نظم من قبل ضباط فرنسيين وبعض الرؤساء الروحانيين للمارونيين، بطلب تشكيل متصرّفية في الجبل لتقديمه إلى الدول الأخرى وإلى الباب العالي، وطاف بقرى الجبل بنفسه ليوقِّعوا عليه، حتى إن بعضًا من الدُّرُوز والروم الكاثوليك وقَّعوا على المحضر. وقد طلبوا فيه تعيينَ الأمير مجيد شهاب على ولاية الجبل على أن يستقلَّ بها مستقبلًا»[49].

رابعًا - الجهود العثمانية والأوروبية للقضاء على الاضطرابات الطائفية بالجبل:

اتفقت الإرادة العثمانية مع إرادة الدول الأوروبية المهتمة بشؤون جبل لبنان على ضرورة العمل لإزالة كل ما من شأنه تعقيد العلاقة بين الطوائف المختلفة بالجبل، ولهذا اتُخذت إجراءات في هذا الاتجاه من الدولة العثمانية بشكل منفرد، وأحيانًا بدعم بعض الدول الأوروبية.

(أ) إقرار نظام لبنان الأساسي بضمان دول أوروبية:

أدَّت أعمال اللجنة الدولية التي تقرر إرسالها إلى جبل لبنان للتحقيق في الحوادث وأسباب فتنة عام 1860م –السالف ذكرها– إلى إقرار نظام جديد للجبل عُرف بنظام لبنان الأساسي أو بالبروتوكول، مؤلَّف من ست عشرة مادَّة، وصدر فرمان سلطاني رسميّ بذلك في 9 حزيران/ يونيو 1861م، اعترف بموجبه للجبل، الذي أصبح متصرّفية ممتازة، مُقسّمة إلى ستة أقضية، بالاستقلال الذاتي، وكرَّس لأول مرة في تاريخه حقَّ الدول الأوروبية في التدخُّل لدى الباب العالي لضمانِ

حسن تنفيذ هذا النظام، ووقع اختيار الصدر الأعظم عالي باشا على داود براميان باشا، ناظر التلغراف في الآستانة لتعيينه مُتصرِّفًا على لبنان، فصدر –برضا سفراء الدول– في 10 حزيران 1861م فرمان سلطاني بتعيينه لمدة ثلاث سنوات، على سبيل التجربة[50].

هذا وعُدِّلَ النظام المذكور بعد انقضاء ثلاث سنوات، وصَدر فرمان سلطاني بالنظام الأساسي لجبل لبنان بعد التعديل، والمكون من ثمانية عشر مادة في 14 سبتمبر 1864م، وبموجبها أصبح النظام المذكور على الوجه الآتي:

– **المادة الأولى:** يُدار جبل لبنان مِن قبل مُتصرِّف مسيحي تعيِّنه الدولة العثمانية، ويرتبط مباشرة بالباب العالي، على أن يكون هذا المتصرِّف قابلًا للعزل؛ أي: لن يكونَ مُتصرِّفًا مدى الحياة، ويقوم بمهامِّ كافّة الوظائف الإدارية التنفيذية، ويشرف على حفظ الأمن والنظام في كافة أنحاء الجبل، وتحصيل الضرائب، وبمقتضى الصلاحية التي يمنحها له السلطان، وعلى مسؤوليته الشخصية يقوم بتعيين مأموري الإدارة المحلية، وتَمكين حُكّامها مِن ممارسة مهامّهم، وأن يدعو المجلس الكبير إلى الانعقاد تحت رئاسته، كما يقوم بتنفيذ الأحكام القانونية الصادرة عن المحاكم، ما عدا تلك المدرجة في المادة الثامنة، ويمثل كلَّ عنصر من عناصر الجبل وكيلٌ يُعينه الكبراء والوجهاء من كل طائفة.

– **المادة الثانية:** إنشاء جهاز ذي سلطة إدارية ومالية وقضائية يعاون المتصرّف؛ يعرف بمجلس الإدارة المركزي الكبير لكلِّ جبل لبنان، ويكون مكوَّنًا مِن اثني عشر عضوًا؛ اثنين مِن المارونيين مِن مديرية كسروان، وثلاثة أعضاء يُمثِّلون مديرية جزين، ويكون أحدهم مارونيًّا، والآخر دُرزيًّا، والثالث مسلمًا، وأربعة أعضاء يمثِّلون مديرية المتن، يكون أحدهم مارونيًّا، والآخر روميًّا، والثالث دُرزيًّا، والرابع من المتاولة، وواحد يُمثِّل مديرية الشوف، ويكون دُرزيًّا، وواحد يُمثِّل مديرية الكورة، ويكون روميًّا، وواحد يُمثِّل مديرية زحلة، ويكون مِن الروم الكاثوليك. وتكون مهام مجلس الإدارة: توزيع التكاليف الضريبية، وتفتيش إدارة واردات ومصروفات الجبل، وإبداء آرائه الشورية فيما يَعرضه عليه المتصرِّف مِن مسائل.

- **المادة الثالثة:** يَتشكَّل جبل لبنان -كما أسلفنا- أوَّلًا: مِن الكورة بما فيها القسم الساحلي، والأراضي المتجاورة التي يسكنها مُعتنقو المذهب الأرثوذكسي في الطرف الأسفل باستثناء قصبة القلمون التي يُشكِّل المسلمون أكثريَّتها على ساحل البحر. وثانيًا: مِن بلاد الشمال التي تشملُ جبة بشري، والزاوية، وبلاد البترون. وثالثًا: من بلاد الجبيل، وجبل المنيطرة، وبلاد الفتوح وكسروان الأصلي حتى نهر الكلب. ورابعًا: مِن أراضي زحلة وضواحيها. وخامسًا: المتن وساحل النصارى وأراضي القاطع وصليما. وسادسًا: الأراضي الواقعة إلى جنوب طريق الشام بيروت حتى جزين. وسابعًا: جزين وإقليم التفاح، فيتكوَّن الجبل بذلك مِن سبعة أقضية، بدلًا مِن ستة. ويكون في كلِّ قضاء من الأقضية مأمورٌ يُنتخب مِن غالب مَذهب كلِّ قضاء على أساس سُكَّانه، أو مساحة الأراضي التي يَملكونها، ويُعَيَّنُ مِن قِبل الْمُتصرِّف.

- **المادة الرابعة:** تُقَسَّم الأقضية إلى نواحٍ بطريقة مشابهة لتقسيم الأقاليم القديمة، ويكون في كل ناحية مأمورٌ، يَقترح اسمه مدير القضاء، ويُعيَّن مِن قبل المتصرف، وسيكون لكل قرية شيخ ينتخبه أهاليها، ويُعيَّن من قبل المتصرِّف.

- **المادة الخامسة:** تَقَرَّر أن يكون الجميع على قدم المساواة أمام القانون، وأن تُلغى كافة امتيازات أعيان البلد، وخاصّة أصحاب الإقطاعات.

- **المادة السادسة:** تُشَكَّلُ في الجبل ثلاث محاكم من الدرجة الأولى، من حاكم ووكيل يُعيِّنُهما المتصرِّف، ومِن ستة وكلاء دَعوى رسميين تنتخبهم الجماعات، وسيكون مجلس كبير للمحاكمة في مركز إدارة الحكومة مِن ستة حكام مِن الجماعات الست، وهي الإسلام السُّنَّة، والمتاولة، والمارون، والدُّرُوز، والروم الكاثوليك ينتخبهم ويعينهم المتصرّف، ومِن ستة وكلاء دعوى رَسميين تُعيِّنهم كل جماعة من هذه الجماعات، ولدى إقامة دَعوى ممّن هم على المذهب اليهودي والبروتستانتي، يُضاف إلى الأعضاء الاثني عشر حاكمٌ ووكيل دعوى رسمي مِن هذين المذهبين. وتكون رئاسة المحكمة الرئيسة مِن قبل مأمورٍ يُعَيِّنه المتصرِّف بصورة خاصة، وحين ظهور الحاجة محليًّا، فإن للمتصرف صلاحية مُضاعفة عدد المحاكم مِن الدرجة الأولى، وتحديد الأماكن التي ستكون فيها محاكم مِن الدرجة الأولى مِن الآن لضمان سَير أعمال الحكومة بصورة منتظمة.

- **المادة السابعة:** لشيوخ القرية الذين يُؤدّون مهام حاكم الصلح الحكم في الدعاوى التي لا تتجاوز مئتي قرش دونَ استئناف. وسيكون الحكم في الدعاوى التي تزيدُ على مئتي قرش للمحاكم مِن الدرجة الأولى. أما في الدعوى المختلطة؛ أي: في الدعوى التي يكون طرفاها من مذهبين مختلفين، فإنه في حال رفض الطرفين حكم حاكم الصلح الذي هو من مَذهب المدَّعى عليه، تُنقل الدَّعوى فورًا إلى المحكمة من الدرجة الأولى، مهما كانت قيمة الدعوى المذكورة. ومع أن كافة الدَّعاوى يبتُّ فيها بآراء أكثرية الأعضاء، فإن لطرفي الدعوى إذا كانا مِن مذهب واحد حقّ رفض الحاكم من مذهب آخر، لكن هذا لا ينفي حقّ حضور الحكام المرفوضين جلسة المحاكمة.

- **المادة الثامنة:** تكون محاكمة الدعاوى الجزائية على ثلاث درجات؛ فالتقصير ينظر فيه شيخ القرية الذي هو بمنزلة حاكم الصلح، وفي الجنح والجرائم من قبل المحاكم الابتدائية، وفي الجنايات مِن قبل محكمة المجلس الكبير. لكن القرارات التي يصدرها هذا المجلس الكبير لا تُوضع موضع التنفيذ إلا بعدَ إكمال المراسم والمعاملات المعتاد إجراؤها في سائر أماكن الممالك العثمانية.

- **المادة التاسعة:** كافة الدعاوى المتعلقة بالتجارة يبتُّ فيها مِن قبل مجلس تجارة بيروت، كما ينظر هذا المجلس في الدعاوى في المسائل العادية بين الرعايا الأجانب، أو بين واحد في حماية دولة أجنبية، وبين واحد مِن أهالي الجبل، ولكن في المنازعات التي تحدث بين واحد من أهالي الجبل، وبين واحد من الرعايا الأجانب يكون الحكم من قبل حاكم يتّفق عليه جانبا الدعوى إن أمكن. وفي هذه الحالة، يتعيَّن على المأمورين المحليين بجبل لبنان، وعلى قناصل الدولة المتحابة العمل على تنفيذ الحكم الذي يصدره الحاكم. وفي حال تعذُّر التفاهم بين المتنازعين على الحاكم الذي سينظر في الدعوى، وحُوِّلت الدعوى إلى محكمة بيروت، عندئذٍ يُحَمَّل مَن خسر الدعوى مَصاريف نقل وإقامة الدعوى وَفق تَعْرفةٍ يُحدِّدها مُتصرِّف جبل لبنان بالاتِّفاق مع هيئة القناصل، ويُصَدِّق عليها الباب العالي، وفي حال اتفاق الطرفين على حاكم يجبُ أن يوقِّعَا على سند الاتِّفاق المنظم وَفق الأصول المتبعة، ويُسجل لدى كلٍّ مِن محكمة بيروت، ومحكمة المجلس الكبير بالجبل.

- **المادة العاشرة:** يُنَصَّب الحكام مِن قبل المتصرِّفين، ويُنتخب أعضاء مجلس الإدارة مِن قبل شيوخ القُرى في النواحي، والشيوخ مِن قبل أهالي كلِّ قرية. ويتمُّ تجديد ثلث أعضاء مجالس الإدارة مرَّة في كلِّ عامين، ويُمكن انتخاب كلِّ مَن تنتهي عضويته لفترة أخرى.

- **المادة الحادية عشرة:** يكون كافة الحكام موظفين، فإذا تبيَّن لدَى التحقيق أن أحدَهم ارتكب عملًا أو قامَ بشيء لا يليقُ بصفة مأموريته؛ فإن هذا الحاكمَ يُعزل، ويتمُّ تأديبه بصورة تتناسب، وما ارتكبه من عمل.

- **المادة الثانية عشرة:** تكون المرافعات في كافة جلسات المحاكم علنية، وتضبط الدعوى مِن قبل كاتب خاص، ولما كان هذا الكاتب مأمورًا بتنظيم دفتر للسندات المتعلّقة ببيع الأملاك الثابتة أو العقارات، على ألا تكونَ السندات المذكورة ساريةَ المفعول، ما لم تُسجَّل في هذا الدفتر بحسب الأصول.

- **المادة الثالثة عشرة:** دَعاوَى المتّهمين بارتكاب جُرم مِن أهالي جبل لبنان بداخل الألوية الأخرى، ينظر ويبتُّ فيها في اللواء الذي ارتكبَ فيها جريمته، كما ينظر ويبتُّ في الدَّعاوى التي ارتكبَها أهالي الألوية الأخرى في جبل لبنان في محكمة جبل لبنان. وعليه، فإنه إذا فرَّ مُتَّهم بارتكاب جريمة في جبل لبنان مِن أهالي الأماكن الأخرى إلى لواءٍ آخر؛ فإنه بناءً على طلب إدارة جبل لبنان يُقبض عليه فورًا مِن قبل ضابط ذلك اللواء، ويُسلَّم إلى الإدارة المذكورة، وكذلك إذا فرَّ مُتَّهم بارتكاب جريمة في مكان آخر مِن أهالي جبل لبنان، وفرّ إلى جبل لبنان؛ فإنه بناءً على طلب ضابط اللواء يُقبض عليه فورًا مِن قبل إدارة جبل لبنان، ويُسلّم إلى اللواء المذكور. وكلّ مأمور يتسامح أو يؤخِّر تنفيذ الأوامر الموجَّهة له لإعادة أمثال هؤلاء المُتّهمين إلى المحاكم التي يتَّبعونها دونَ إبداء الأسباب المشروعة في ذلك، أو يخفيه ويكتمه عن الحكومة؛ يحاسب ويُعاقب وَفقًا لأحكام القانون. وخلاصة القول أن العرقلات بين إدارة جبل لبنان وبين إدارة الألوية المُجاورة لها ستخضعُ لنفس الأصول، ودستور العمل الجاري بين سائر ألوية ممالك الدولة العثمانية.

- **المادة الرابعة عشرة:** أن سبيلَ المتصرِّف إلى إقرار الأمن وتنفيذ القوانين إنما يكون بواسطة فرقة مُختلطة مِن الضبطية تجنّد على أساس سبعةِ أنفارٍ لكلِّ ألفٍ مِن الأهالي، ونظرًا لنزول الضبطية في البيوت، وإلغاء أصول الإحالة، والاستعاضة عنها بالأسباب الاضطرارية، مثل: القبض على المحكوم عليه وحَبسه؛ فإنه يُمنع على مأموري الضبطية طلبهم من الأهالي أجرة نقدية أو عينية، ويُعرَّضون للعقوبات الشديدة بسبب ذلك. ويلبس الضبطية لباسًا رسميًّا خاصًّا، أو يَحملون علامات مُميّزة. وإلى أن يتثبَّت المتصرِّف مِن أن فرقة الضبطية اللبنانية باتت كفئًا للقيام بكافة الوظائف الموكلة إليها في الأحوال العادية؛ فإن حماية طرق بيروت والشام وصيدا وطرابلس تكونُ مِن قبل العساكر السلطانية. وسيكون هؤلاء العساكر تحتَ أمر وإدارة المتصرِّف. وللمتصرِّف عندَ الحاجة في الأوقات الطارئة طلبُ دَعم العساكر النظامية التابعين للحكومة العسكرية في سوريا، بعد الحصول على مُوافقة مجلس الإدارة الكبير. ويقرِّر الضابط المكلف بقيادة هؤلاء العساكر التدابير التي سيتّخذها بالتفاهم مع المتصرّف. والضابط وإن كان حرًّا مُستقلًّا في إجراء الحركات والنظم العسكرية وغيرها مِن المسائل التي تخصُّ الجيش حصرًا، فإن عليه أن يلتزمَ أمرَ المتصرِّف خلال فترة وجوده في جبل لبنان، ويتحرّك تحت مسؤوليته. وفور إبلاغ المتصرِّف هذا الضابط بصورة رسميّة أن سبب بقائه الذي جاء مِن أجله قد زال، فإنه ينسحبُ مِن هناك معَ عساكره.

- **المادة الخامسة عشرة:** تحتفظُ الدولة العثمانية بحقّ جباية الضرائب مِن الجبل المحدّدة الآن بثلاثة آلاف وخمسمئة كيسٍ بواسطة المتصرِّف، ويجوز إذا كانت الأوضاع مناسبةً رفعُ المبلغ إلى سبعة آلاف كيسٍ، مع الأخذ بالحسبان أن ما يُجْبى يُصرف قبلَ كلِّ شيء على إدارة الجبل ومنافعه العمومية، وما يزيد منها يرجع إلى الخزينة. وإذا زادت المصاريف العامة الضرورية على التكاليف الضريبية؛ فإن الخزينة الجليلة تُغَطِّيها، ونظرًا إلى أن واردات الأملاك الهمايونية لا تخضع للضرائب، فإن الواردات المذكورة تُسلّم لصندوق الجبل لحساب الخزينة. لكن السلطنة العثمانية لن تدفعَ ما لم تقبلْه أو تُوافق عليه مِن الأعمال العمومية وسائر المصروفات الطارئة.

- **المادة السادسة عشرة:** ستبدأ في أقصر وقت مُمكن عملية تسجيل وتحرير نفوس أهالي جبل لبنان في كافة أماكنه، ولكلٍّ ملله، كما تُحدّد المساحة، وتُنظّم خارطة كافة الأراضي المزروعة.

- **المادة السابعة عشرة:** في كافة النزاعات التي تَنشب بين أفراد رهبان الأديرة وقسس الكنائس؛ فإن المتّهمين يتّبعون حكومتَهم الرهبانية، إلا في حال طلب الأسقفيات إحالتَهم إلى مجلس الدَّعاوَى العادية.

- **المادة الثامنة عشرة:** ليسَ لأيِّ مكانٍ تابع للرهبان قَبول لجوءِ أيِّ راهبٍ أو أحدٍ مِن عامة الناس تُلاحقه الحكومة أو تبحثُ عنه[51].

(ب) الاهتمام باحتواء أهل النفوذ في الجبل:

تُشير الوثائق إلى اضطلاع المتصرِّف الجديد (داود باشا) بمهامِّ عملِه الجديد فورَ وُصولِه إلى مَقرِّه في دير القمر، وسوف يعلمُ الصدارة أولًا بأوّل بأوضاع الجبل وترتيباته، ومِن ذلك ما يُشير إليه أحدُ تقاريره إلى الصدارة في 7 سبتمبر 1862م عن اختيارِه وتعيينِه لمديري الأقضية الستة التي قَضى النظام الجديد بتشكيل جبل لبنان منها، إذ جاء فيه أنه كان مِن المناسب أوَّلًا جمع المعلومات المتعلِّقة بمقتضيات المكان والأوضاع المحلية؛ ليصار بعد ذلك إلى اختيار المُديرين وتعيينهم. وأنه توجّه إلى جِهات كسروان لمشاهدتها عن قربٍ، والاطلاع على أحوالها، وعرض على الناظر الموجود في بيروت المعلومات التي تكوَّنت لديه مِن هذه الزيارة، وعاد إلى دير القمر، وباشر في تنفيذ الأصول التنظيمية. وأنه لمَّا كان المُديرون يُنتخبون مِن مذهب غالبِ أهل البلد والمُلّاك والمُتصرّفين بالأراضي بحسب المواد المتعلّقة بها الواردة في نظام الجبل، فالمصلحةُ تقتضي أن يكون مَن يُنتخب للمديرية مِن ذوي النفوذ، وعليه فإنه يجبُ أن يكونَ الاختيار لمديرية كسروان بين يوسف بك كرم الذي يَراه الأهالي المحليُّون جديرًا بهذا المنصب، وبين الأمير مجيد مِن آل شهاب، وأنه إذا اختير أحدهما، فسيرفضُه الجانب الآخر، ويلجؤون إلى بعض أعمال الشغب والفساد، وإذا استبعد الاثنان، وعُيِّن مدير من الخارج، أو واحد مِن الأهالي، فمن المؤكَّد أنه سيلاقي صُعوبات كبيرة في

تنفيذ أوامر الحكومة، طالمَا ظلَّ هذان –يوسف كرم والأمير مجيد الشهابي– هناك، إضافة إلى أن كِلَا الأميرين المُشار إليهما له أملاك واسعة، ومُقتضى النظام الجديد في التساوي بينهما في المعاملة في مَسألة إلغاء وإزالة الإقطاعات، والامتيازات القديمة، وتَعيين أمثالِهما في الأقضية التي ليست لهم أملاك فيها له فوائد عديدة، فضلًا عن أن مثل هذا التعيين لن يَلْقى اعتراضًا، وأنه كان مِن الواجب إقناع وإلزام يوسف بك كرم بطريقة لائقة بسبب خَدماته السابقة، لذا استدعى المتصرِّف داود الأمير المشار إليه، وعرض عليه بعباراتٍ مناسبة قيادةَ فرقة الضبطية التي سيُوكِلُ إليها الحفاظَ على الأمن بجبل لبنان، إضافة إلى مديرية جزين براتب جيد، في حين أعرب يوسف بك كرم عن شُكره واكتفائه بمديرية جزين، ثم استدعى المتصرِّف الأمير مجيد الشهابي، وعرضَ عليه مديرية قضاء المتن، فقبل ذلك. وأنه بهذه الطريقة تمَّ تعيين الأمير مراد أبي اللمع مديرًا لكسروان، ولمديرية الشوف الأمير ملحم الذي يَنتمي للأمراء الدُّرُوز؛ لكون الأكثرية المذهبية هناك منهم. كما تمَّ تَعيين الأمير عبد الله لقضاء زحلة. وأنه باشر كلٌّ مِن الأمراء المشار إليهم مهامَّهم بعد أن وافقوا عليها. ثم أضاف المتصرِّفُ بتقريره أن يوسف بك كرم نكث اتفاقَه، وأعلن استقالته في اليوم التالي لتعيينه بطريقة لا تتناسب وشأن الحكومة؛ إلى غير ذلك مِن التصرُّفات الملتوية التي صَدرت عن يوسف بك، ممَّا يُؤكِّد عدمَ جواز الثقة بعد ذلك بحالِه وقولِه. وأنه من المحتمل أن يضع المزيد مِن العراقيل والصعوبات أمام المدير الذي لا يَملك سِوى القليل مِن القوّة التنفيذية. وأنه ظهرت الحاجة والحالة هذه إلى تَعيين رجل مُقتدر مِن آل شهاب، يستطيع سدَّ طُرقِ الفساد عليه. وأنه أحسنُ مَن يَصلح لهذه المُهمّة مِن آل شهاب هو الأمير بشير الذي سيكون للاستفادة منه في مكانٍ مُناسب مثل المديرية فوائد ومحاسن كثيرة، وأنه تمَّ تعيين الأمير المومَأ إليه على كسروان، ممَّا اقتضى تحويل مأمورية الأمير مراد الذي سبقَ أن عُيِّن في القضاء المذكور إلى قَضاء المتن، وختم المتصرّف داود تقريره بأنه زوَّد المُديرين المذكورين بتعليمات خاصَّة، تتضمَّن الوظائف الأساسية لكلِّ واحدٍ منهم وَفقًا لنظام الجبل مع أوامر تَعيينهم، وأرسلهم إلى أماكن عملِهم. وأنه تُجْرَى الاستعدادات لانتخاب وتَعيين مُديرين لقضائي جزين والكورة، وأنه مِن المقرَّر أن يتمَّ ذلك خلال أيام، وأنه سيُرسل أسماءَ المُعينين، ويَعرض ما هو مُتعلِّق بالمَجالس المُقرَّرة [52].

هكذا يتضح من الوثيقة السابقة اصطدام المُتصرِّف داود بـ(يوسف بك كرم)، وهو من أعيان إهدن في لبنان الشمالي، إذ استصغر يوسف قضاء جزين، وعَدّ القَبول به انتقاصًا من قَدْره، وطالب بمديرية كسروان، ورفض داود باشا استجابة هذا الطلب اقتناعًا منه بأن مشايخ كسروان لن يرضوا بحكم شيخ من الشمال أقلَّ منهم مالًا وجاهًا، في حين كانت حجة يوسف أن كسروان منطقة مارونية صرف، ويعود إليه وحده حقّ إدارتها. وإزاء احتدام الموقف، قدَّم يوسف استقالته من المنصب الذي عهد إليه، وأعلن العصيان على النظام الجديد، ومنع الأمير الشهابي من تسلُّم أعمال مديريته في زغرتا وبشري، ودفع مؤيديه من أبناء المنطقة إلى عدم الاعتراف بسلطة الأمير المذكور؛ مما أدى إلى إشاعة حالة من الفوضى وزعزعة للأمن بكسروان، فاصطحب فؤاد باشا يوسف بك كرم معه إلى إستانبول، وانصرف داود باشا إلى العمل على تثبيت أركان دولته. فاستتبّت الأمور في الجبل، خاصَّةً بعد اتخاذه لعدد من التدابير الأمنية، بالتعاون مع آيالة صيدا، ومشيرية الجيش الهمايوني الخامس، للقبض على بعض المحرضين على إشاعة الفوضى والفساد، أمثال الأميرين سليمان وأسعد من طائفة المتاولة من آل حرفوش، والمتورطين بإيقاع الخسائر والأضرار بالأهالي والفقراء بجهات بعلبك والبقاع[53].

حاول داود باشا التقرُّب من رجال الأكليروس الماروني، لتوطيد مركزه في لبنان وللحيلولة دون اتحادهم مع ممثلي الدول الأوروبية، فأوصدت الأبواب في وجهه لغضبهم من إبعاده ليوسف كرم إلى إستانبول، فعمد داود باشا إلى توطيد علاقاته بالأسر الإقطاعية المارونية في الجبل، وإعادة الأموال والممتلكات التي سُلبت منهم خلال الاضطرابات الطائفية السابقة، وراح داود باشا يبحث مع الباب العالي، ووالي صيدا قبولي باشا أمر هذه التعويضات، حتى لا تكون ذريعة في يد الأجانب للقيام بالتحريض واختلاق المشاكل، وأعدّت الصدارة مُذكّرة بذلك إلى السلطان، جاء فيها: «على نحو ما هو معلوم لدى مقامكم العالي؛ فإنه خلال الأحداث التي وقعت عام 1860م بين الدُّرُوز والنصارى في جبل لبنان، قام الدُّرُوز بإحراق معظم بيوت النصارى في الجبل، وأخذت أموالهم وممتلكاتهم، وعقب ذلك وقعت أحداث الشام،

فقتل فيها كثير من النصارى، وأحرقت منازلهم، وأخذت أموالهم أيضًا، وبمقتضى المأمورية الطارئة بقرار من المجلس المخصوص والإرادة السّنية الصادرة بالموافقة عليها، أجريت محاكمة أصحاب الجرائم والجنايات، ونفذت فيهم العقوبات المقرَّرة وفْقًا للقوانين السّنية، بحسب درجات جرائمهم؛ لأن هذه الأحداث كان لها وقع كبير في أوروبا، حتى بلغ الأمرُ بفرنسا إلى سوق العساكر نحو برِّ الشام، كما شُكِّلت لجنة للنظر في أمر التعويض، وقدَّمت الدول ممثلين لها؛ ليكونوا أعضاء في اللجنة، حيث بدأ البحث في مسألة تعويضات المصابين في الشام، وبعد ذلك كلِّه كان الحديث بين السفراء والباب العالي، ومجلس الوكلاء، والمبادرة إلى التسديد وفقًا للقرار الصادر والمقدار المحدَّد، على أن يغطَّى ذلك بتحصيل تسعين ألف كيسة مِن الضرائب الطارئة، حيث فُرضت ووُزِّعت على أهالي مدينة دمشق وأيالتها، مع المبالغ المرسلة من هنا لإعمار ما احترق من المباني، ودفع شيء من التعويضات، كما كان الاهتمام الأكبر والعناية السلطانية بتأمين معيشة المصابين الذين بقوا دونَ مأوى، والعناية بالأرامل والأيتام، وبقي الكثير مِن بدلات المسلوبات والمحروقات في الشام لم تُسدَّد، كما أن البيوت المحترقة في الجبل أعيد بناؤها بجهود الدولة، ولكن تعذَّر تقرير شيء في مسألة المسروقات. وأخيرًا عقد مؤتمر في العام الماضي حضره سفراء الدول، وحُوِّلَ أمر تحديد مقدار التعويضات إلى اللجنة المذكورة، فتقرَّر بعد ذلك أن تسدِّدَ الدولة العلية تلك التعويضات مهما بلغت على أقساط خلال ثلاث سنوات، وتحصيل بدل هذه التعويضات مِن دروز حوران، ومن الذين لجؤوا إلى هناك، وصدرت أحكام غيابية بحقهم، ومن الجناة الذين يقضون فترة عقوباتهم في أماكن مختلفة من الممالك السلطانية. وحجز واردات كلِّ مَن يدخل ضمن الصنوف الثلاثة لمدة ستِّ سنوات، ويسمح بعد ذلك لمن سدَّد الحصة التي حملتها له الدولة من تلك التعويضات في نهاية هذه المدة بالعودة إلى بلدانهم، والتصرّف بأملاكهم دون أيِّ مانع، والسماح لكلِّ مَن يسدد ما بذمَّته من تلك المبالغ كاملة بالتصرُّف في أملاكه. وتطبيقًا لهذا القرار، فقد حدَّدت لجنة بيروت مجموع المبالغ التي ستدفع لقاء خسائر أهالي جبل لبنان بعد تحصيلها من الدُّرُوز، بما في ذلك تعويضات بلدات دير القمر وزحلة بأربعة وأربعين مليون قرش، ومع إضافة بقية تعويضات الشام

والتعويضات التي ستدفع للأجانب، فإن الحاجة قائمة إلى حوالي مائتي ألف كيسة لعموم تعويضات بر الشام. وقد حوّلت مبالغ التعويض هذه إلى واردات جمارك بر الشام، حيث تدفع شهريًّا أربعة آلاف كيسة أقجّة، ولكن لا يمكن إرضاء أصحاب المطلوب بهذا القدر القليل، كما أن الخزينة غير قادرة على تسديدها دفعة واحدة، فتؤدي هذه الحالة إلى كثير من الشكاوى المتعاقبة، وباتت ذريعة في يد الأجانب الذين يريدون إحداث مزيد من المشاكل ليقوموا بأعمال التحريض، فمن البديهي والحالة هذه أن إطالة هذه المسألة لا تخلو من محاذير. ومِن الأهمية بمكان للسلطنة السّنية أن تبادر إلى اتخاذ الأسباب التي من شأنها حلّ مسألة التعويضات في أقصر فترة ممكنة، ووضع حد للدعاوى التي لا نهاية لها، والحيلولة دون الادّعاءات التي لا تخطر على بالٍ. ولتحقيق ذلك هناك طريقان: أحدهما الاقتراض من أوروبا، والآخر إصدار سندات خزينة خاصة بالتعويضات تكون صالحة في أماكن خارج بر الشام. ففي حال الاقتراض مِن أوروبا تتحمَّل الخزينة مزيدًا من الأعباء من فوائد وعمولات ومصاريف أخرى، والأخف من ذلك إصدار سَندات خزينة، جاء ذلك في التقرير الوارد مِن والي صيدا قبولي باشا، تمَّت قراءته لدى مجلس الشورى الخاص، مع ترجمة التقرير المنظم مِن قبل لجنة بيروت حول تَعيين مقدار التعويضات المذكورة. وجاء في خلاصة المناقشات التي تناولت الجوانب العديدة للمسألة بالشرح والإيضاح أنه مِن المقرّر قيام السلطنة السّنية بتسديد ما يخصّ الجبل مِن المبالغ المذكورة خلال ثلاث سنوات، واستيفائه من الدُّرُوز الذين تسبَّبوا في تلك الأحداث على مدى ست سنوات. وقد أكَّد الجميع أهميّةَ التزام السلطنة السّنية بتنفيذ قرارها في الموعد المحدّد، وأنه ليس بخافٍ على أحد مَدى المخاوف الداخلية والتعويضات الأجنبية مِن التأخر في السداد، وقد خصَّصت الدولة مبلغَ أربعة آلاف كيسة شهريًّا من جمارك أيالة صيدا، ويتمّ تسديد هذا المبلغ منذ عدة شهور، إلا أن هذا المبلغ لا يمكنه تغطية القسط الثاني مما احترق في الشام والجبل وما سلب في حاصبيا وراشيا، والتعويضات الأجنبية في الجبل والإعانات المقدمة لمتصرفية الجبل، ورواتب ومصروفات الموظفين وغيرها مقسطة، فلا يبلغ نصيب كل جهة من هذه الجهات في الشهر الواحد نصفًا في المئة. ونظرًا إلى أنه من الممكن وضع ذلك في قالب مقبول بمخصصات كافية، فقد

أجمع الحاضرون في الرأي على التنفيذ الفوري لأحد الحلين اللذين بينهما الوالي المشار إليه في تقريره. وحتى في مسألة ترجيح واحد مِن الحلّين، فإن الاقتراض مِن أوروبا يتطلَّب مَزيدًا من الأعباء على الخزينة، لذلك كان الرأي مع الحلِّ الثاني، حيث تُغطِّي أربعة آلاف كيسة محولة للتعويضات فوائد ورأس مال الأوراق التي تصدرها الخزينة، وعلى نحو الطريقة التي ذكرَها الوالي المُشار إليه تجمعُ الأوراق المذكورة كاملة خلال أربع سنوات وثلاثة شهور، وعلى الخزينة في هذه الحالة إضافة إلى المبلغ الذي ستخصِّصه، وهو أربعة آلاف كيسة، أن تدفع حوالي ستة وعشرين ألفَ كيسة أقجّة، وهذا المبلغ يعتبر شيئًا يسيرًا أمام التضحيات التي تحملتها السلطنة السّنية تجاه مسألة برِّ الشام، وحل هذه المشكلة الكبيرة، وتجاه الأثر الحسن الذي ستحدثه المساعدات والتسهيلات الجديدة في نفوس الأهالي المصابين، فكان هذا هو الحلّ الأنسب والمُوافق لمقتضى الحال. وإذا كان اتخاذ الحوالة المعطاة سابقًا من جمارك صيدا تغطية لذلك من التصوُّرات التي قدَّمها الوالي المشار إليه، فإن اعتبار جمارك الشام تغطية للمقترضات وحوالة وارداتها إليها مباشرة، فلا شك بأن هذا سيواجه بالاعتراضات، ونظرًا لوجود فرع للبنك العثماني في بيروت، فإن المبالغ التي ستحوَّل بشكل عام من الأموال المخصَّصة المسلمة إلى فرع البنك في البلد العربي، فمن الممكن والحالة هذه تسديد التعويضات المذكورة بالتحويلات الخاصة على النحو المبين. والتحويلات التي سَتُعطى هناك ليست من نوع الأسهم الجديدة، بل من الأنسب القول: إنها عروض تعويضات. وبموجب النظام الذي أعد بحسب ما أبلغ به الوالي المشار إليه، وأجري عليه بعض التعديلات أثناء الجلسة، ثم قدّم لفًّا، وتمَّت الموافقة على إحالة أمر ترتيب وإصدار التحويلات المذكورة؛ لتكون خاصة بها إلى نظارة المالية الجليلة». وصدر الأمر السلطاني بالمُوافقة على ذلك، مُنوِّهًا إلى أن دفع تلك التعويضات من أهمِّ الأمور لدى السلطنة العثمانية[54].

وبذلك يكون داود باشا قد أشاع في البلاد جوًّا من الأمن والعدالة والمساواة، ساعد على إعادة ثقة الناس بعضهم ببعض، وثقة المواطنين بحكومتهم –بعد تعدد الشكاوى من بعضهم من اضطهاد الحكومة لهم مما اضطرهم إلى التخلي عن مذهبهم– على أسس جديدة، قوامها نظام المتصرفية الأساسي، وقوانين السلطنة

العثمانية، بضمانة وحفظ الدول الأوروبية العظمى، فكان نجاح مهمة داود باشا وسياسته في حكم لبنان سببًا في نيل المتصرف المذكور رضى حكومته في الآستانة، ورضى سفراء الدول الأوروبية المعنية. وعندما طرحت قضية تعيين حاكم جديد في لبنان، وافق مجلس الآستانة برئاسة الصدر الأعظم عالي باشا، وحضور سفراء الدول الأوروبية الخمس، على تجديد ولاية داود باشا لمدة خمس سنوات تبدأ من 9 حزيران/ يونيو 1864م[55].

غير أن يوسف بك كرم، الذي عاد من منفاه بعد ثلاث سنوات، أزعجه التجديد لداود باشا مُتصرِّفًا على الجبل، فأعلن الثورة من جديد على المتصرِّف، وتبعه عدد من أبناء الطائفة المارونيّة، وعمَّت الثورة مناطق الشمال وكسروان وجزءًا من البقاع، وكثرت أعمال القتل والنهب في مناطق زغرتا وبشري وإهدن والبترون وزحلة والهرمل وغيرها؛ مما استدعى من المتصرِّف –بعد استنفاده لمحاولات اللِّين لاحتواء تمرُّد يوسف كرم– اتخاذ عدد من التدابير الأمنيّة؛ كالتشدد في تَطبيق ما جاء في المادة الثامنة عشرة من نظام الجبل من عدم اتخاذ الكنائس والأديرة ودور العبادة ملاجئ لرؤوس الفتن والفساد، ومناشدة رجال الدين بوجوب تسليم مَن يلجأ إلى هذه المحال من المذنبين إلى الحكومة وفقًا للأصول والنظام[56]، وتجريد حملة عسكرية خلال عام 1866م بالاستعانة بوالي سوريا درويش باشا، لمطاردة يوسف كرم «محرك الفساد» وأعوانه، وصدَرَ أمر سلطاني بزيادة عدد الجنود لدعم المفرزة الموجودة في طرابلس، ونشرت ووزعت التعليمات إلى مسؤولي وأهالي الجبل، إذ باتت مجازاة يوسف ومناصريه بِشَرِّ أعمالِهم واجبًا في ذِمَّة الحكومة والعدالة العثمانية[57]، وكذلك حرص داود باشا على جمع الأسلحة التي في حوزة ساكني الجبل باستثناء أتباع الدول الأجنبية؛ «لكونهم من أصحاب الكرامة والاعتبار»، على حدِّ تعبير داود باشا[58].

على أية حال فشلت ثورة يوسف كرم، بسبب عزم داود باشا في مواجهتها، وتأييد الدول الكبرى له، ولا سيَّما فرنسا، إذ أصدر القناصل بيانًا في 15 كانون الثاني 1867م أعلنوا فيه مداومة مساعدتهم الأدبية لداود باشا، وأن أفضل الوسائل

لتوطيد السلام في البلاد إنما هي إبعاد يوسف كرم، وأن الدولة العثمانية مستعدة أن تمنح يوسف كرم الرخصة ليخرج من لبنان، ويتوجه إلى أي مكان يريده، وبالفعل خرج يوسف في نهاية الشهر المذكور من سنة 1867م[59].

واستمرَّ المتصرِّف داود باشا في إجراء التعديلات الأساسية في الإدارة وَفقًا للنظام الأساسي المعدل، السالف ذكرُه، وفي تنفيذ المشاريع لإنماء الجبل، وأدرك العجزَ المالي والوضعَ الاقتصادي الذي تُعانيه البلاد، ففكر –من أجل إصلاح اقتصاد لبنان البلد الجبلي الخالي من الموارد الطبيعية– في توسيع حدود المتصرِّفية لتشمل سهل البقاع الخصيب، والمنطقة الساحلية الممتدة من صيدا إلى طرابلس، ووافقَ الباب العالي، عند إصرار داود باشا على ذلك بشكل مؤقت، وحاول الباشا التمسُّكَ بسهل البقاع الغربي، ورفض أية تدخُّلات مِن ولاية سوريا بأموره، بل وأصرَّ على أن يكون البقاعُ جزءًا من المتصرِّفية بشكل رسميٍّ، وتوجَّه إلى الآستانة في 1868م، وقدَّم استقالته كوسيلة للضغط على الباب العالي، ظنًّا منه بأنها سترفض، ولكنها قُبلت على الفور، وعُيِّنَ السلطان فرنكو نصري باشا مُتصرِّفًا جديدًا للبنان، بعد التشاور مع الدول الأوروبية المعنية، في حزيران/ يونيو 1868م مع تحديد ولايته بعشر سنوات[60]. وجدير بالذكر ما أفادت به إحدى الوثائق العثمانية بتاريخ 14 سبتمبر 1868م عن تخلِّي مُتصرِّفية جبل لبنان عن قضاء البقاع الغربي للشام[61].

هكذا انتهت ولاية أول مُتصرِّف للبنان بعد سبع سنوات، مسجلةً قدرًا مِن النجاح، وكما ذكرَ داود باشا في إحدى رسائله إلى الصدارة أنه لم نحجم لحظةً واحدةً عن الإقدام والعمل اللازم لتحقيق الإصلاحات التي يَحتاج إليها الجبل، والتي تظهرُ آثارُها الحسنة في التحوُّل مِن حالة البداوة إلى التحضر[62].

ومن الإنصاف الاعتراف بأن متابعة تاريخ جبل لبنان خلال ولاية مُتصرِّفها الأول داود باشا تؤكِّد وجود إنجاز ملموس، ونجاحه في إشاعة جوٍّ من الأمن والاستقرار، رَغْم ما صادف داود باشا من عقبات؛ كثورة يوسف كرم المسلحة، ولكنه تمكن من اجتيازها بفضل كياسته من جهة، ورضى الباب العالي وممثلي الدول الكبرى، وضمانتهم من جهة ثانية.

(ج) العمل لإقرار التوازن بين الطوائف بالجبل:

خلف داود باشا المتصرِّف (فرنكو نصري باشا)، وقد أسهب الباحثون في الحديث عن معالجته لمعضلات الجبل ومشاكله الاقتصادية والمالية، وتنفيذه لبعض المشاريع الاجتماعية، وفي حقل الأشغال العامة والصناعة، وغيرها من الإصلاحات الإدارية والمشاريع التي وجدها ضرورية للنهضة بالبلاد[63].

لكن لم نجدْ إشارةً في الدراسات المختصَّة بالجبل إلى دَور فرنكو باشا خلال فترةِ مُتصرِّفيته تُعبِّرُ عن مواقفه الطائفية في الجبل، والحفاظ على مكتسبات النصارى في جبل لبنان، وما تحقَّق لهم من امتيازات منذ إقرار نظام المتصرّفية، والذي جعل المتصرّف مسيحيًّا، هذا الإجراء الذي حرَّر المسيحيين مِن عقدة الشعور بمواطنية الدرجة الثانية –التي كان يعانيها الذِّميون في ظل نظام السلطنة العثمانية– وجعلهم يسعون لتمييزهم عن الطوائف الأخرى، في حين يفيدنا بهذا الدور للمتصرف فرنكو باشا الوثائق العثمانية، ومنها تقريره إلى الصدارة بتاريخ 13 أكتوبر 1868م، الذي حاول فيه تزكيةَ وجهةِ نظرِه، بوجوب منع عودة النازحين من الدُّرُوز من جبل لبنان إلى جبل دروز حوران، حتى لا تكون لهم الغلبة والقوة على النصارى، إذ أشار إلى أن الازدواجية التي دخلت بين دروز جبل لبنان خلال عهود سابقة بدأت تأخذ شكلًا قويًّا بمرور الوقت، فصار البعض منهم يأخذ جانب قائمقامهم، وأكثرهم في الصف المعادي له. ويصرُّون على طلبهم بتبديل القائمقام، حتى بلغت بهم درجة الجرأة إلى تحدِّي الحكومة وتخويفها؛ وأن المقصدَ الأصلي من ذلك لم يكن البحث والتعويض عمَّا لَقوه من الظلم والتعدِّي الذي لا يمكن إنكاره، بل لمجرُّد تأكيد قدرتهم على عزل القائمقام، وحتى تكون الغلبة لهم في الدعوة إلى الاتحاد مرَّة أخرى، وبلوغ مرحلة من القوة يبعثون بها الخوف في قلوب النصارى؛ وأن قائمقامهم الحالي الأمير ملحم لم يكن بالحماقة التي تدفعه إلى قهر النصارى، وأنه ليس فيه ذلك التعصب الذي يبحثون عنه، وأنهم في حال تبديلِه سيتحكمون إلى البديل على النحو الذي يريدون، وسيتمكَّنون مِن إقناع الذين رحلوا إلى جبل دروز حوران بالعودة؛ ليخطِّطوا بعد ذلك لفتنة جديدة، إضافة إلى أن أهالي النصارى

بسبب أحداث الجبل صارت لهم بعض الامتيازات، واكتسبوا بعض القوة، وحرموا الدُّرُوز من الأموال والغنائم، وأنه إذا أثيرت مشكلة جديدة فإن الأدوار قد تتبدل، ويحملون النصارى وزر ما حدث، ويكونون هم بُرآء منه. ثم أشارَ فرانكو باشَا إلى أنه عندما تثبَّت مِن صحّةِ هذا الأمر، كان يقابلهم بالتهديد تارةً، وبالنصائح المؤثّرة تارةً أخرى، مع إعطاء الضمانات المناسبة بالدرجة التي يتحمَّلها الوضع، حتى تحقَّقت التهدئة الممزوجة باليأس، وأنه اتَّخذ بعض الإجراءاتِ التي من شأنها إلزام القائمقام المُومَأ إليه بالبقاء في منصبه، مع توجيه مُذكّرات سريّة تدفعُه للقيام بأعمال تفيدُ الدولة، حتى بدت الأمور تسلكُ طريقَها الصحيح، وختمَ الباشا المذكور تقريرَه بأن السَّماحَ بعودة الدُّرُوز النازحين إلى حوران سيؤدي إلى إفساد كلِّ المكتسبات التي تحقَّقت، إضافة إلى أنه لو وقعَ أيُّ حادث قتل مِن قِبَل الدُّرُوز لنصرانيٍّ عمدًا أو خطأ، فسيؤدي ذلك إلى مصائب كثيرة[64].

وعلى أية حال انتهى عهد المتصرِّف فرانكو بوفاته في شباط/فبراير 1873م، فعيَّنَ الباب العالي خلفًا له رستم باشا، الإيطالي الأصل، وباشر عهده بعدد من التغييرات والإصلاحات، كإبعاده ذوي النفوذ عن التدخُّل في شؤون القضاء، فأمَّن العدالة للجميع[65]، ثم تعقَّب المجرمين حتى فرض الأمن والنظام في أنحاء البلاد، مما قلَّل الهوَّة بين الدُّرُوز والنصارى في جبل لبنان، وهذا ما يتَّضح مِن أحد تقاريره إلى مقام نظارة الداخلية، الذي ذهب فيه إلى حرصه على بَذل النُّصح، وإشاعة الطمأنينة في أفكار الناس وأذهانهم، وأن الفتورَ الذي ساد العلاقات بين الدُّرُوز وبين النصارى في جبل لبنان آخذ في الزوال، وأنه بالرغم مِن أن جهود المفسدين لم تخمدْ مِن أجل زعزعة الأمن والنظام، وربما يضاعفون نشاطَهم في حال شيوع أخبار القتال مرَّة أخرى، فإن التدابيرَ الفعَّالة التي اتَّخذها ستحولُ دونَ استئنافِ نشاطِهم وفسادهم، وستمكنه مِن وقاية أمن الجبل من الاضطرابات[66].

على أن الوضع في عهد المتصرِّف رستم لم يَدُم على استقراره، وذلك بسبب خلافه مع الأكليروس الماروني، وبخاصَّة مع المطران بطرس البستاني، رئيس أساقفة صور وصيدا، وزميله المطران يوسف الدبس أسقف بيروت، اللذين انتابهما القلق منذ بداية

تعيين المتصرِّف، من الأخبار التي أشاعها قنصل إيطاليا الذي هلَّل باختيار أحدِ مواطنيه القُدامى لأعلى منصب في الجبل، وأن مِن أبرز مهمَّاته: وضع حدٍّ لنفوذ فرنسا لدَى الموارنة، واستبدال نفوذ إيطاليا به، فاتَّهم المطرانان القنصلَ بالعَبث بمُقَدَّرات البلاد[67].

فردَّ المتصرِّفُ باتِّهام المطرانين بالعمل على إعادة يوسف كرم إلى لبنان، وإثارة الفوضى بين الدُّرُوز والنصارى، وإعادة عهد 1860م، ومِن ذلك: ما جاء في أحد تقارير المتصرِّف إلى نظارة الخارجية؛ إذ ذهب إلى أنه في الجهة الشمالية مِن الجبل؛ أي: في جهات المارونيين، يسود الأمن، وأن الشائعات لا تكادُ تنتهي عن إمكانية عودة يوسف كرم، وتؤدي إلى شيء من الاضطراب، ولكنه ما مِن علامة ظاهرة تدعو الحكومة إلى اتخاذ تدبير حيالها، وأن مثيري هذا الاضطراب في الجهة الشمالية مِن الجبل عبارة عن حفنة قليلة مِن مؤيِّدي يوسف كرم ورفاقه، الذي لا يزال له بعض النفوذ لديهم، وأنهم مجموعة مارونيَّة في بيروت، يرأسهم أسقف بيروت يوسف دبس، الذي يبدو عليه الطمع والتعصُّب، ويعتقد أنه بإمكانه استغلال نفوذ يوسف كرم الذي لا يزول للوصول إلى منصب البطريركية، وأن المجموعة التي تتّبع المشار إليه تعمل جاهدةً لإثارة الفتن، وتواصل تخابرها مع يوسف كرم الذي تفيدُ المعلومات الموثّقة بأنه أرسل إلى الأسقف المذكور مُؤخّرًا ألفَ ليرة؛ لترويج الفتن والقلاقل، وأن الوضع الحالي للجبل لا يسمحُ ليوسف كرم بالحصول على أيِّ فائدة من محاولات الإفساد؛ لأن –المتصرف رستم– يملك وسيلة رادعة لتأديب يوسف كرم الذي لا يمتلك الجرأة للظهور إلى العيان، وأضاف المتصرف أنه نظرًا إلى أهمية العلاقات بين الحكومة المحلية وبين المأمورين الروحانيين للموارنة، فإنه يرى أن مِن واجبه عدم إغفال الحديث عن هذا الموضوع، وأن علاقاتِه مع البطريرك الماروني مرضية، لكنها ليست كذلك مع الأسقف الماروني، وبشكل عام فهؤلاء المأمورون الروحانيون للموارنة من أقوى المؤيِّدين ليوسف كرم ويوسف الدبس منهم، كما أن هناك أسقفًا مارونيًّا آخر، اسمه: بطرس البستاني يتَّخذ موقفًا عدائيًّا منه –أي: المتصرِّف– لأنه لم يتمكَّن مِن حلِّ مسألة ما على نحو ما يريد، ممَّا جعله

يتصرَّف خلافًا للقواعد والاحترام، وأنه مثلًا لم يقم بردِّ الزيارة بالرغم مِن وُجود المتصرِّف على بعد عدّة مئات مِن الأمتار مِن منزله، رغم أن هذا الأسقف كان مُكلفًا بالحفاظ على العلاقات الحسنة بين المتصرّف والمأمورين الروحانيين، بمقتضى تعليمات القنصل الفرنسي الذي عمل جاهدًا لتذكير الأسقف بالقواعد العامة، وأعدَّ للمتصرّف استقبالًا رسميًّا للتعبير عن استهجانه لتصرُّفات الأسقف، وأرسل برقيةً إلى الأسقف المذكور، أعلن فيها أنه لم يعدْ يعترفُ به بسببِ عدمِ ردِّه للزيارة، وأنه لن تكونَ بينهما علاقات رسمية أو غير رسمية بعد ذلك، وختم المتصرّف تقريرَه بأن التعاون الذي يلقاه مِن القنصلين الفرنسي والإنجليزي جدير بالشكر والامتنان[68].

ويتجلَّى بوضوح من التقرير السابق محاولات المتصرف رستم للإشادة بجهود ومساعدة قنصلي فرنسا وإنجلترا في مساعدته على تدعيم العلاقات بينه –بصفته ممثلًا للحكومة المحلية– وبين المأمورين الروحانيين للموارنة، وربما كان موقفه هذا لإغلاق الباب على شائعات القنصل الإيطالي السالفة ذكرها.

وفي حزيران/يونيو 1878م وافق الباب العالي على طلب المتصرِّف رستم بإبعاد المطران بطرس البستاني عن لبنان، وجعل القدس محلًّا جبريًّا لإقامة المطران، بموافقة سفيري فرنسا وإنجلترا في الآستانة، حرصًا منهما على تهدئة الأجواء في لبنان قبيل انعقاد مؤتمر برلين على الساحة الأوروبية، وأعرب رستم باشا في أحد تقاريره عام 1879م عن ارتياحه لإبعاد المطران بطرس البستاني إلى القدس الشريف الذي يُعتبر من أذرع الفساد، كما أضاف في تقريره أن هؤلاء الأساقفة شكَّلوا في عهد أسلافه منظمةً ثوريَّةً مِن مُؤيِّديهم؛ بهدف الإخلال بالأمن، ونشر الفساد[69].

وكثرت شكاوى المتصرِّف من تمرُّد المارونيين، وتجاوزهم حقوق السلطنة العثمانية في قواعد التعيين لمنصب الأسقفية، فضلًا عن رغبتهم في تحويل لبنان إلى إمارة مارونية مستقلة، وهذا ما يتضح من تقرير المتصرِّف رستم إلى رئاسة كتابة المابين الهمايوني الجليلة بتاريخ 4 مايو 1879م، وأشار فيه إلى أن الرؤساء الروحانيين لطائفة المارونيين المقيمين في جبل لبنان يسعون إلى التفرُّد منذ وقت طويل، ويعملون لجعل الملل الأخرى تحت سيطرتِهم، ويواصلون دَعْوى الاستقلال

بحيث يتجاوزون الحقوقَ المقدّسة للسلطنة العثمانية؛ وأنهم لم يعودوا يراعون القواعد في طلب الحصول على البراءة السلطانية لمن انتخبوه وعيَّنوه لمنصب الأسقفية، ويصرُّون على الامتناع عن مجرَّد إخبار الحكومة بذلك؛ وأنه عندما اطَّلع في بداية مأموريته في الجبل على الدعاوى الواهية لهذه الفئة المخالفة للحقوق السلطانية لم يرضه بأيِّ صورة من الصور مُسايرتهم وتصديقهم لدعواهم، وأضاف المتصرّف المذكور: إن المارونيين يَسْعَون إلى ضمِّ أكبر مدن وموانئ سوريا، وأخصب أراضيها إلى الجبل، وتحويل لبنان إلى إمارة مارونية مستقلّة؛ وأنه بمقتضى موقعِها الطبيعي فإن ما يظهر في الجبل مِن الأوضاع السيّئة ستتأثر به سوريا وتشترك فيه؛ وأنه مِن البديهي والحالة هذه ظهور الفتن في سوريا بهذه الحالة. وأكَّد المتصرّف في نهاية تقريره أنه ملتزم دائمًا جَعْلَ أوضاع وحركات هذه الفئة تحت الرصد والمراقبة، وإفشال مُخطّطات فسادهم التي يسعَوْن إلى تنفيذها؛ نظرًا لسوء التأثير والضرر الذي يلحق بحقوق وسيادة الدولة العثمانية في حال وصول هؤلاء إلى ما يُريدون[70].

وتحث عدة تقارير خلال تلك الفترة من والي سوريا أحمد حمدي باشا إلى نظارة الداخلية على وجوب اتخاذ التدابير حيال المؤامرات التي يحيكها الأمريكان والإنجليز في جبال النصارى لتوسيع دائرة سياساتهم في جبل لبنان، فضلًا عن محاولات تحريض الأهالي التي قام بها الملحق العسكري الفرنسي تورسي خلال زيارته لولاية سوريا[71]. كما أشار أحد التقارير إلى ما تم نشره في صحف بطرسبرج بموسكو والتايمز البريطانية حول شكوى المارونيين بجبل لبنان المتعددة إلى فرنسا[72].

ومنذ عام 1881م أخذت فكرة تجديد الولاية تراود مخيلة المتصرِّف رستم؛ مما أثار مخاوف معارضيه من المارونيين، فراحوا يرسلون العرائض إلى السلطان وإلى الدول الأوروبية المعنية، يدينون فيها إدارة رستم، ويلتمسون عدم تجديد ولايته، وذهب المتصرِّف إلى تبرير ذلك بتحريض المفسدين من الأساقفة المارونيين –السالف ذكرهم– وغيرهم من أنصار يوسف كرم، بدعم وتأييد من القنصل الفرنسي في بيروت، إذ جاء في أحد تقاريره: «الشكاوى والاتهامات التي أفرزتها ترجع إلى الخلاف منذ زمن بيني وبين بعض الأساقفة المارونيين، ومجموعة من

المفسدين الذين يعاونونهم، وهذا من الأمور المعلومة لدى معاليكم، والسبب الرئيس لهذا الخلاف والتباين هو سعي هؤلاء إلى جعل حكومة الجبل تحت سيطرتهم، واضطهاد الفقراء وسائر الأديان، كي يحقّقوا نفوذَهم الماروني–الفرنسي في الجبل، ولكي ينتهكوا حقوق السلطنة السّنية بصورة كلية، أما خادمكم فهو مِن الخادمين القدماء للدولة العلية، ومِن الصادقين لها، المتنعمين بنعمها، لذلك فلم أستسغ دعاوى هؤلاء الأساقفة ومناصريهم الباطلة الزائفة، ولم أُسلم بها في أي شكل من الأشكال، فأدركوا بأنهم لن ينالوا ما يتمنون، طالما بقيت على استقامتي، وعلى رأس عملي. فعمدوا إلى التغرير بالبسطاء من الناس، وأعدوا محاضرَ وشكاوى باسمهم، وقدّموها إلى الباب العالي والسفراء الأجانب، عند ذلك هبَّ أهل العرض والشرف الذين يشكِّلون أكثرية أهل الجبل مِن سائر الأديان والقسم الأعظم من المارونيين، ووقفوا ضدَّ محاولات هؤلاء، وأعدُّوا معروضات قدَّموها إلى المابين الهمايوني والباب العالي، وإلى سفراء الدول الأجنبية. ومع أن بطلان دعاوى أهل الفساد مؤكَّد لدى الجميع، وعدم جدواها واضح وبديهي، فإن التعصب الشديد والفساد المستشري لدى القنصل الفرنسي وسعيه لأن تكون لحكومته التي يتبعها اليد العليا في جبل لبنان، وتزول سلطة الدولة العلية فيه، فقد وضع يده في أيديهم، وأوْلَى هذه المسألةَ الأهميّة القصوى، وضَخَّمَها، ودفعه ذلك إلى أن يقول بصراحة: إما أن أطرد رستم باشا من هنا أو يطردني. ومع اقتراب مدة مأموريتي مِن نهايتها، فإن هؤلاء المفسدين نسبوا إليَّ سيلًا من الافتراءات، وأعدُّوا رسالةً باللغة الفرنسية، وطبعوها في المطبعة المارونية التي يملكها المطران يوسف دبس، ويديرها رزق الله خضر، وسلَّموها إلى المدعو عبد الأحد خضر شقيق رزق الله، الذي كان صديق وكاتم أسرار يوسف كرم الذي اشتهر أثناء تمرُّده، وأرسلوها إلى دار السعادة، ووزعوها على سفراء الدول هناك، وعلى وزراء السلطنة السّنية. ومعلوم لدى مقامكم العلية قيمة رسالة لا يعرف مصدرها، ولا تحمل أي توقيع. وإنني أرسل إلى معاليكم نسختين مترجمتين من رسائل قد نشرت في تواريخ مختلفة في صحيفة دروبا الصادرة بباريس تدَّعي بأنني عدو لفرنسا، وأنني أعمل على إزالة نفوذها. وأنا على يقين تام بأن الكثير مِن هذه الافتراءات الموجّهة إلي مصدرها القنصلية الفرنسية في

بيروت. والله يشهد والدلائل الواضحة المعلومة لدى معاليكم تؤكِّد أنه خلال فترة عملي هنا، والتي بلغت عشر سنوات، لم يكن لي فيها أيُّ هدفٍ غير حماية الحقوق المقدّسة لحضرة وليّ نعمتِنا في جبل لبنان. ومع أنني لا أحملُ أيَّ شعورٍ بمعاداة فرنسا، فإنه لا يمكنني السكوت على محاولات بعض الأساقفة المارونيين تدنيس حقوق ونفوذ الدولة العلية، وإقامة نفوذ دولة أجنبية تساندهم، ولا يقبل ضميري وحميّتي تسليمَ حكومة جبل لبنان إليهم، فهذا هو سبب ما هو جارٍ هنا. إن الباشا والي ولاية سوريا الجليلة، وكذلك الباشا مشير الجيش الهمايوني الفرعي مُطّلعان على حقائق ما يجري لمجاورتهما المنطقة، ويفهمان الأسباب والمقاصد الحقيقية للافتراءات الموجهة إليَّ، وليس لدي أيّ شكٍّ في أنهما في حال استفساركم منهما سيقدمان الشرح الوافي لحقيقة الحال. لقد شجَّعني حرص واهتمام معاليكم على مصالح الدولة العلية وحماية حقوقها، إضافة إلى ولائي القديم الذي أعتزُّ به، على بيان وعرض واقع الحال، راجيًا أن ينالَ اهتمامَ صاحب المقام السّني، كما وأرجو بذلَ مَساعيكم لدَى الباب العالي في هذا الشأن»[73].

كما ذهب أحد التقارير إلى أن مُحرِّري هذه الشكاوى ضدّ المتصرِّف رستم من المفسدين الذين يسعون لبذر أذرع الفتنة بين طوائف الجبل، وأنهم مدفوعون بتحريضٍ من فرنسا التي أعربت عن نواياها في الاستيلاء على سوريا بعد سيطرة الإنجليز على قبرص، إذ تطرَّق التقرير المذكور إلى أنه بعد تحوّل حكم قبرص للإنجليز، أعلن الفرنسيون نواياهم الحثيثة ضدّ سوريا، وإخضاع إدارة جبل لبنان لهم؛ ليضعوا حدًّا للنفوذ الإنجليزي هناك، فألقوا بذور الشقاق والفتنة بين كاثوليك الجبل، وحرَّضوا بعض المفسدين لاختلاق شكاوى ضد متصرِّف جبل لبنان رستم باشا الذي أشرفت فترة ولايته على الانتهاء، وأرسلوهم إلى إستانبول، وأن هؤلاء قد نزلوا ضيوفًا على السفارة الفرنسية. وأضاف التقرير أنه بحسب المعلومات الموثّقة فإن الفرنسيين إذا نجحوا في إزاحة رستم باشا من الجبل، فسيعرضون على الدولة اختيار متصرِّف برأي الأهالي، ونظرًا لوجود رجال من مؤيدي سياستهم، فإن المسألة ستواجه مشكلاتٍ مستقبلًا. وانتهى التقرير إلى أن المفسدين في الجبل يَطرقون الباب، ويَعملون على تنفيذ خُططهم، كما يلقون تأييدًا مِن السفارة الفرنسية لدى الباب العالي، ولكيلا يبقى

مجال لظهور مشكلة سياسية مستقبلًا، يجبُ اتّخاذ عدد مِن التدابير، ومَنع المفسدين المذكورين مِن مواصلة نَشر رسائلهم المغرضة في إستانبول[74].

أما مؤيِّدو المتصرِّف رستم مِن الدُّرُوز والأرثوذكس، فأعربوا في العلن عن تأييدهم له، فتعكّرت أجواء الأمن في الجبل، وباتت عرضة للانفجار عندَ أيِّ حادث عارض، فاضطر الباب العالي إلى حسم الأمر بتعيين متصرِّف جديد حين انتهاء ولاية رستم باشا، واختار الباب العالي وممثلو الدول الأوروبية الضامنة لنظامه الأساسي في 8 آيار/مايو، 1883م (واصَا باشا) خلفًا لرستم باشا[75].

هكذا حرص الباب العالي على طمأنة الموارنة في جبل لبنان، بتعيين متصرِّف جديد، استقبلوه بارتياح، وسط حذر الدُّرُوز والمسلمين، وكان (واصا باشا) على قسط وافر من الثقافة، لكن لكبر سِنِّه كانت همّته على العمل قليلة، فاعتمد على بطانة سيئة برئاسة صهره كوبليان، حملته على الانزلاق في الرشوة، حتى باتت مِن تقاليد إدارته، وكانت باكورة أعماله تسريح جميع القائمقامين ومعظم كبار الموظفين؛ ليتسنّى له ابتزاز المال مِن المرشّحين لتلك المناصب[76]، ومن هؤلاء مثلًا قائمقام الدُّرُوز مصطفى أرسلان، مما أدَّى إلى نفور الدُّرُوز وهجرتهم، وهذا ما أشار والي سوريا رؤوف باشا إلى عواقبه غير المحمودة، إذ جاء بتقرير الوالي المذكور إلى الباب العالي أنه جرت العادة في قائمقامية الشوف الكائنة بداخل جبل لبنان قبل تشكيل متصرّفية جبل لبنان وبعده على استخدام شخصية مناسبة مِن آل أرسلان، وأن سلف القائمقام الحالي الأمير مصطفى أرسلان الذي كان معروفًا بحسن خدمته وصدقه، فكسب ثقة واعتماد المتصرِّف الأسبق فرانكو باشا ورستم باشا، وأنه لأسباب غير معروفة عزل في عهد واصا باشا، وعُيِّن مكانه نسيب بك جنبلاط، وأنه دونَه من حيث الشخصية والاعتبار، ومعروف بسوء الحال، ممَّا أدى إلى نفور الدُّرُوز، وهجرة الكثير منهم إلى جبل الدُّرُوز في لواء حوران. وأضاف التقرير بورود أخبار موثقة بأن وجوه وأعيان القضاء المذكور اجتمعوا أخيرًا، وقرَّروا أنه إذا لم يعزل نسيب بك، ويُعيّن مكانه رجل آخر، فسيرحلون جميعًا إلى جبل الدُّرُوز، وأن هجرة دروز جبل لبنان إلى حوران تؤدِّي إلى زيادة نسبتِهم فيها، وهذا يؤدِّي إلى مَحاذير

بداخل الولاية، إضافة إلى عواقبه العديدة بجبل لبنان، وأنه مِن المناسب أن يتم إرسال تعليماتٍ إلى المتصرِّف الجديد لإجراء اللازم[77].

ولم يطل الوقت حتى عمَّت الرشوة، وانتشر الفساد في دوائر المتصرِّفية، فضجّ اللبنانيون من هذه الحالة المزرية في البلاد، ولكي يقمع واصا باشا التململ اللبناني عمد إلى خنق الحريات في الجبل، وهذا ما تشير إليه إحدى الوثائق برئاسة دائرة الكتابة بالباب العالي، إذ ذهبت إلى وصول رسالة باللغة الفرنسية بتوقيع لبناني، تتحدث عن خشية الأهالي من اشتداد الظلم الذي تمارسه حكومة الجبل تجاههم إلى درجة عدم قدرتهم على رفع الشكاوى إلى الباب العالي مباشرة[78]، وحذَّرت رسالة من ناظر العدلية والمذاهب إلى الصدارة من احتمالية استغلال المارونيين للأوضاع المضطربة في الجبل للعمل على إحداث فتنة، معتمدين على دعم فرنسا لهم[79].

وقد اختار الناقمون من اللبنانيين مدينة بيروت مسرحًا لفضح سياسة الباشا وصهره في الرشوة والابتزاز، فشكَّلوا جمعيات سرية، وراحُوا يكتبون الشكاوَى بأسماء أهالي القرى والنواحي، ويديرون حملة دعائية مهينة بحقِّ الباشا وأعوانه في مختلف أحياء المدينة، وهذا ما دفع واصا باشا إلى تكذيب هذه الشكاوَى المنسوبة للأهالي لدى الباب العالي، ونسبها إلى «افتراءات ونشاط منظمة الفساد التي تشكَّلت في بيروت» على حدِّ قوله[80].

لم تؤثر هذه الحملة في مركز المتصرِّف الذي يبدو أنه كان مدعومًا بقوة من المسؤولين العثمانيين من جهة، ويطمئن من جهة أخرى إلى أن اللبنانيين المنقسمين إلى شيع وأحزاب وطوائف دينية متعددة ومتناحرة عاجزون عن توحيد صفوفهم ضده، أما قناصل الدول في الجبل، فيبدو أن المتصرِّفَ لم يكن ليقيمَ وزنًا لمعارضتِهم، لعلمه أن جل ما يريدوه هؤلاء هو ضمان حرية عملهم، وترسيخ نفوذهم لدى الطوائف المختلفة.

وهذا ما يتَّضح من أحداث سنة 1887م، وبعد بلوغ الفساد في إدارة الجبل حدًّا شلَّ الأعمال فيها، وحيال النداءات الملحّة من أهالي الجبل، إذ تنادَى القناصل في

بيروت إلى اجتماعات لحل قضية بطانة واصا باشا الفاسدة، وبعد مداولات فيما بينهم استمرَّت طوال شهر حزيران/يونيو من السنة المذكورة، أعلنوا فشلهم في الاتفاق على حلٍّ مُجدٍ، وقرَّروا الْتزام الحياد حيالَ مشاكل الجبل؛ تَجنُّبًا لخلقِ مَزيد من الإرباك لأوروبا في حال إقدام واصا باشا على الاستقالة، إذا ما تمَّ التدخل لدى الباب العالي لعزل كوبليان صهر الباشا[81].

على أية حال عندما شعر اللبنانيون أنهم تُرِكُوا وحدهم لمصيرهم البائس، تنادَوا إلى العصيان، وأنذروا المتصرِّف بثورة عارمة، ورصد أحد التقارير الواردة من ولاية بيروت تسلح أهالي الجبل والدُّرُوز بالبنادق والرصاص «من مفرق رؤوسهم، وحتى أخمص أقدامهم» بشكل يُنذر بحركة ثورية قريبة، وأضاف التقرير المذكور أن من المؤكَّد أنه إذا تمَّ إخبار المتصرِّف بذلك، فسيستاء من إبلاغ الباب العالي، وسينفي صحَّة هذا الخبر ويُكذِّبه[82].

ولكن هذا الوضع في جبل لبنان لم يطل، فقد انتهى بوفاة المتصرِّف واصا باشا في 29 حزيران/يونيو، من عام 1892م، وعمل نعوم باشا الذي خلفه في حكم متصرِّفية جبل لبنان (1892–1902م) على توطيد الأمن والنظام في الربوع اللبنانية، وعمل خلال الفترة الأولى من ولايته على التقرُّب من رجال الدين والعائلات الأرستقراطية المارونية، وآثر الاعتماد على الحزب اليزبكي الدُّرزي، مثبتًا ممثله الأمير مصطفى أرسلان في مركزه كقائمقام للشوف، دون أن يُظهر معارضة للحزب الجنبلاطي، كذلك حاول كسب ود الطائفة الأرثوذكسية[83].

وبشكل عام تعكس الوثائق حرصَ نعوم باشا على حماية الحقوق المذهبية للطوائف المختلفة، فنراه وهو المسيحي الديانة يقف في وجه محاولات أحد الرعايا الإنجليز لتنصير أطفال بعض فقراء الدُّرُوز بإحدى المدارس التي أنشأها لتعليم الأطفال في جبل لبنان، إذ أقدم نعوم باشا على إغلاق مدرسة المذكور، لإشاعة الطمأنينة بين الأهالي، وعدم إفساح المجال لإثارة الفتن والفوضى، فنال رضا الأهالي[84].

كذلك وقف نعوم باشا في وَجْه كلِّ ما من شأنه استثارة غضب وعداء الطوائف

الدينية في جبل لبنان، كمنعه لاجتماعِ محفل ماسوني في الجبل[85]، إذ عدَّ المسؤولون العثمانيون هذه المحافل الماسونية مِنبرًا لترويج أفكار الأجانب وأطماعهم في السيطرة على العالم العربي[86]، كذلك وقفَ نعوم باشا أمامَ بعضِ التعديات من قبل بعض الدُّرُوز على أملاك بعض الأهالي من النصارى والمسلمين[87].

(د) حكم الاتحاديين وتغيّر السياسة العثمانيَّة تُجاه جبل لبنان:

وبعد نهاية ولاية نعُّوم باشا عام 1902م، اختار الباب العالي –بموافقة الدول الأوروبية الست الموقعة على النظام الأساسي السالف ذكره– مظفر باشا لمنصب متصرِّف جبل لبنان (1902 – 1907م)، والذي اسْتُقبِل بحفاوة من قبل المحافل الماسونية في بيروت، وتقدَّم فورَ وصوله ببرنامج إصلاحي إلى مجلس الإدارة المركزي –الذي نصَّت على تشكيله المادة الثانية مِن نظام الجبل الأساسي الصادر عام 1864م بعد تعديله السالف ذِكْره– واعدًا أعضاءَه بتحديث الإدارة، وإعادة تنظيمها، وتحسين أحوال اللبنانيين عامّة، غير أن المتصرِّفَ الجديد لم يستطعْ تنفيذ أيِّ شيء من برنامجه؛ لضعفه وسوء إدارته، كذلك انتماء المتصرِّف إلى المحافل الماسونية دفعَه منذ بداية ولايته إلى محاربة نفوذ رجال الدين ورجال الإقطاع، مما أدَّى إلى التباعد والجفاء بين الفريقين، فتفشَّت الفوضى في أنحاء الجبل، وانتهى الأمر بوفاة مظفر باشا في يونيو 1907م، وخلفه يوسف فرانكو باشا (1907–1912م)، الذي حدثت في أيامه ثورة جمعية الاتحاد والترقي في تموز 1908م[88].

تلقَّى الزعماء العرب بارتياح أخبار هذه الثورة كفاتحة عَهد في الانعتاق والحرية، ولكن خيبة الأمل سرعان ما تغلَّبت عليهم، حين كشف الاتحاديُّون عن قوميَّتهم الطورانية، وعن عزمهم على تتريك جميع مؤسسات الدولة، وجعل اللغة التركيَّة وحدها لغةً رسميَّةً في التعليم والإدارة، دون أيِّ اعتبار لخصوصيات ولايات الإمبراطورية، وخاصة العربية. أما اللبنانيون المقيمون في الخارج، فقد كانوا يتسلَّمون مراكز عُليا ذات تأثير في الرأي العام في مصر، وفي عدد من البلدان الأوروبية والأمريكية، فشكَّلوا لجانًا سريَّة لمناهضة سياسة الاتحاديّين بالتعاون مع الجمعيات السّرية التي شكَّلها القوميُّون العرب في تلك البلاد[89].

وعلى أيّة حال حرص المتصرِّف فرانكو باشا على تنفيذ سياسة الاتحاديين التي هدفت إلى تعطيل أحكام نظام 1864م –السالف ذكره– وإلغاء استقلال لبنان الذاتي، مما أفقد المتصرِّف ثقةَ اللبنانيين به، لا سيَّما حين أصرَّ على تطبيق بعض القوانين العثمانية في الجبل، وأحكام الضرائب التركية، مما دفع البعض إلى الاستغاثة بالدول التي ضَمِنت هذا الاستقلال للدفاع عنه، ومن ذلك ما أشار إليه السفير الإنجليزي في الآستانة خلال لقاء له بقصر يلدز مع بعضِ المسؤولين العثمانيين، مِن تلقِّيه العديد مِن الرسائل مِن أهالي الجبل، والتي تعكس شكواهم مِن الضرائب، وسوء معاملة الموظفين لهم، والرغبة في احترام خصوصية واستقلالية متصرّفية الجبل وَفْقًا لبروتوكول 1861–1864م، وهذا ما دفع السفير المذكور إلى تأكيد أن الجبل مع وجود وساطة الدول الأوروبية لا يمكن التعامل معه من قبل الحكومة السّنية كالمناطق الأخرى[90].

وتفشَّت الفَوْضى في مالية الجبل، وفرغت خزينته مع مجيء المتصرِّف أوخانس قيومجيان (1912–1915) الذي اضطر إلى الأخذ ببعض الإجراءات الاقتصادية التي أضرَّت بمصالح بعض أهالي الجبل، فتوتَّرت العلاقات مع المتصرِّف الجديد، وتفاقَمت الأزمة في الجبل على إثر انعقاد المؤتمر العربي في باريس سنة 1913م بمشاركة عدد من أعيان لبنان وقادة حركات الإصلاح في البلاد العربية الأخرى، وكان من ضمن مطالب المؤتمر من حكومة إستانبول أن تؤمِّن لمتصرفية جبل لبنان الوسائل الفعَّالة لتحسين الوضعين الاقتصادي والمالي في البلاد، ولم تأخذ الحكومة التركية بهذه المطالب، رغم الاتفاق الذي وقع في إستانبول بين طلعت بك وزير الداخلية وبين عبد الكريم الخليل ممثل المؤتمر في باريس ورئيس جمعية المنتدى العربي[91].

وراحت التقارير العثمانية ترصد نشاط قادة الإصلاح، وتعده محرضًا للأهالي ضدَّ الحكومة العثمانية، ومن ذلك نشاط عبد الكريم الخليل، المذكور سلفًا، إذ جاء في إحدى الوثائق إفادة بأن عبد الكريم الخليل توجَّه إلى صور بلبنان، واصطحب البعض معه إلى قرية بنت جبيل بقضاء مرجعيون، وعقد هناك اجتماعًا أثارَ خلالَه موجةً

مِن العِصْيان ضدَّ الحكومة، ولاقى القَبول مِن كُلِّ مَنْ حضر الاجتماع، كما انضمَّ إلى هذه الحلقة السياسية نصارى صور، وأن المذكور سيوسِّع مِن نطاق جولته حتى لواء نابلس[92]، وهذا ما أدَّى إلى تَوقيفِه بديوان الحرب بجبل لبنان[93]، وملاحقة أعضاء الجمعية المذكورة، ومصادرة أوراقها ودفاتر حساباتها[94]، وانتهى الأمر بالحكم بالإعدام على عبد الكريم الخليل، وسيف الدين الخطيب عضو الجمعية من قبل ديوان الحرب العرفي (المحكمة العرفية) بتهمة القيام بنشاطات تهدف إلى سلخ سوريا ولبنان من حكم الدولة العثمانية، فضلًا عن إصدار أحكام أخرى مختلفة بحقِّ أعضاء آخرين وحلِّ الجمعية[95].

على أية حال، استمرَّ الاتحاديون في سياستهم القمعيَّة ضدَّ الحركات القومية العربية، ولم ينجُ منها أبناء الجبل، وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في 28 حزيران/يوليو 1914م، وانضمَّت تركيا إلى قوات المحور، كُلِّف جمال باشا قائد اللواء الرابع باحتلال الجبل، خارقًا بذلك أحكام نظامه الأساسي منذ سنة 1861م، واستبدل جمال باشا في 15 آذار 1915م بالمتصرِّف أوخانس باشا المسيحي علي منيف بك المسلم، ووضع لبنان تحت سلطته المباشرة على غرار ولاية بيروت، فأنهى بذلك نظام المتصرفية[96].

هكذا كان المتصرِّف المسيحي المعيَّن من قبل الدولة العثمانية وموافقة الدول الأوروبية وفق البروتوكول الأساسي لجبل لبنان صورةً لحكم ذاتي، ورمزًا لحكم عثماني غير مباشر، وما لَبث أن تحوَّل إلى حكم تركيٍّ مباشر بدخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا، قاطعة بذلك العلاقات مع الحلفاء الذين كانوا ضمن الدول الضامنة لاستقلال لبنان الذاتي، ومدشّنة لانتهاء نظام المتصرِّفية بعد 54 عامًا حافلةً بالتجارب.

الخاتمة:

بعد استعراض الأوضاع الطائفيَّة في جبل لبنان ما بين الإدارة العثمانية والتدخل الأجنبي في ضوء وثائق الأرشيف العثماني خلال الفترة 1845-1915م، والتي شكَّلت مُنعطفًا كبيرَ الأهميَّة، نستخلص منها النتائج الآتية:

قلبت معاهدة لندن في 15 تموز سنة 1840م الأوضاع في الشرق الأدنى، وفتحت لنشاط الدول الأوروبية عهدًا جديدًا من التدخُّل المركز في بلدانه نتيجة تدهور الأوضاع العامَّة فيها، وعاد السلطانُ العثماني إلى بلاد الشام ضعيفًا مدينًا باستعادتها لدول الحلف الرباعي، وخاصَّة بريطانيا، وحَشدت الدول الأوروبية ما استطاعت من وسائل لبسْط نفوذها فيه، وكان عامل الدين من أكفَأ هذه الوسائل وأبعدها أثرًا، فجعل الأوروبيون والعثمانيون عنصر الدين قاعدة لنشاطهم، ولا سيما في لبنان الذي كان ولا يزال يحتضن مجموعة أديان ومذاهب وعشائر متباعدة التوجهات، ضعيفة في رؤاها السياسية، فكان هذا التفتت الطائفي والاجتماعي من أبرز العناصر التي جعلت لبنان موضع استهواء الدول الكبرى -ذات المصالح المتضاربة والأطماع الاستعمارية في بلادنا- إضافة إلى أهميَّة مركزه الجغرافي في بلاد الشام، وعلى مقربة من مصر.

من سوء حظ لبنان أن الطائفية فيه كانت بضاعة يسهل الاتِّجار فيها، والتلاعب بأوضاعِها لمآرب خاصة، وقد وجدت الدول الأوروبية أن الطائفيَّة ثوبٌ مناسبٌ؛ حتى تُخفي وراءه حقيقتها المقيتة، إذ وجدوا للنغمة الطائفية صدًى مستحبًّا في النفوس الساذجة.

في أواسط القرن التاسع عشر، وجد سكان جبل لبنان أنفسَهم وسطَ لهيبِ الحروب الأهلية والفتن الدامية، لم يكن لهم عهد بمثلها من قبل، وكانت ذروة هذه الحروب الفتَّاكة ثلاث فتن أهلية وقعت بين الدُّرُوز والنصارى، وكادت تودي بالبلاد إلى هاوية من الفوضى والبلاء، وهذه الفتن هي: فتنة عام 1841، وفتنة عام 1845م، وفتنة عام 1860م.

عندما اعتمد الباب العالي، بالاتفاق مع الدول الأوروبية الكبرى، تقسيم الجبل إلى قائمتين طائفيتين منفصلتين في ديسمبر سنة 1842م؛ واحدة للنصارى وأخرى للدروز، بدت صعوبة التنفيذ بسبب تدخل القناصل، وتداخل المصالح بين اللبنانيين، وكان هذا التدبير حلًّا سيئًا للمسألة اللبنانية، وانطلاقة لحروب أهلية جديدة في البلاد، إذ ازدادت الأوضاع سوءًا في الجبل، واستشرت النقمة بين الدُّرُوز والنصارى، وعاد الفريقان إلى الاقتتال سنة 1845م، وإزاء احتجاج السفراء في الآستانة قرَّر الباب العالي ندبَ شكيب أفندي وزير الخارجية للسفر إلى لبنان لوضع حدّ لهذه الاضطرابات، وتنظيم شؤون الإدارتين: المسيحية والدرزية.

ورغم ما كان لنظام القائمقاميتين من أهمية من عدة وجوه –إذ كان بمنزلة اعتراف رسميٍّ من قبل السلطات العثمانية بوضع لبنان الخاص، كما خطَا النظام خطوة نحو إرساء الإدارة في لبنان، فحلَّ القائمقام وأعضاء مجلسه في كلِّ قائمقامية، من حيث السلطة، محل الأمير الحاكم ومشايخ الإقطاع– فإن مجالس الطوائف هذه جاءت لتزيد من الوضع المتأزِّم سوءًا ومَصدرًا للقلق، إضافة إلى أن التقسيم الجديد قد هيَّأَ تُربةً خصبَةً لتفجيرِ الصِّراعات بدلًا مِن العمل على إزالتها، حيث لم يقضِ على التناقضات الاجتماعية الداخلية التي شكَّلت سببًا في الصدام بين الدُّرُوز والموارنة، بل زادها بجعله الدِّين أساسًا للحكم، فقضى على روابط الوحدة الوطنية بين الدُّرُوز والنصارى.

تفيد الوثائق العثمانية بأن الفترة التي أعقبت تطبيق هذا النظام الجديد شهدت مزيدًا من التدخل الأجنبي في أحداث الجبل، وأن الدول الأوروبية ساعدت بشكل أو بآخر على تأجيج الفتنة وانحدار اللبنانيين في مواقفهم السياسية التي قادتهم إلى التمسك بأهداب الطائفية، والاقتتال باسمها، في محاولة لتوظيفها في مخططاتهم السياسية في المنطقة.

ونتيجة تَدَخُّلات الدول الأوروبية في هذه الأوضاع، وقعت سنة 1860م الاضطرابات الأهلية مجددًا بين الموارنة والدُّرُوز بشكل لم يسبقْ له مثيل في تاريخ لبنان الحديث، هذ وانقسم قناصل الدول إلى نصير للدروز ومؤيِّد للنصارى.

وإزاء ضغط ممثلي الدول في الآستانة على الصدر الأعظم، فإن الوثائق العثمانية تفيد بسرعان بحث مجلس الشورى التدابير اللازم اتخاذها لإنهاء حادثة جبل لبنان المؤسفة، وإعادة الأمن والقضاء على الفتنة الطائفية وكان من ضمن الإجراءات التي اتُّخذت إرسال عساكر وسفنٍ حربية إلى برية الشام برئاسة فؤاد باشا ناظر الخارجية، ورغم التدابير التي اتخذها الباب العالي، لم تمرر الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا، أحداث الجبل هذه دون تدخل، وتم الاتفاق على إرسال قوة أوروبية إلى سوريا مؤلفة من اثني عشر ألفًا للعمل على توطيد الأمن.

وتعكس الوثائق موقف فؤاد باشا من وجود القوات العسكرية الأجنبية بالجبل بعد فتنة عام 1860م، وأنه ضاق ذرعًا بتدخُّلاتهم المشبوهة لإثارةِ الأهالي وتعميق حدة الفتنة الطائفية في لبنان، وإظهار فرنسا في نظر النصارى في طليعة المدافعين عنهم للأخذ بثأرهم وتعويض خسائرهم، وإطالة فترة بقاء القوات العسكرية الأجنبية لتحقيق مآربهم، وإحراج الدولة العلية، وإثبات عجزها عن تحقيق الأمن والقضاء على الفتنة، وما ذلك إلا ذريعة لتنفيذ المخطط السياسي لفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية في الشرق.

وكان إقرار نظام المتصرفية الأساسي في 9 حزيران/يونيو 1861م، بضمانة الدول الكبرى الخمس: فرنسا وإنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا، قد حقَّق مصالح الدول الكبرى والقوى المحلية الطائفية التابعة لها جميعًا بدرجات متفاوتة، وأرضى كذلك الباب العالي الذي كان يتخوَّف من نمو الحكم الذاتي، وأرضى المسيحيين إجمالًا بأن جَعَلَ المتصرِّفَ مَسيحيًّا، وإن كان عثمانيًّا، مما يؤكد كثرة المسيحيين العددية، وحَررَّهم مِن عُقدة الشُّعور بمواطنيَّة الدرجة الثانية التي كان يُعانيها الذِّميُّون في ظلِّ نظام السلطنة.

وكان نظام المتصرفية مجرَّد تسوية سياسية راعت مصالح الأطراف المعنية، وفتح باب الامتيازات والحماية، وأخذت الدول الأوروبية تتدخل تدخُّلًا سافرًا في الشؤون اللبنانية، وفرضت الوصاية الرسميَّة على جبل لبنان تحت اسم المتصرفية، فضلًا عن ترسيخها للطائفية حتى صارت أساسًا في الحكم، وتحوَّلت الطوائف

اللبنانية إلى مجموعات مرتكزة على مصالح متعددة، متباينة العلاقة مع الدول الأوروبية من ناحية، والدولة العثمانية من ناحية أخرى.

ولكن لا بد من الاعتراف بأن نظام المتصرِّفية قد وطَّد في جبل لبنان إلى حدٍّ بعيد الاستقرارَ والأمنَ طوالَ نصفِ قرنٍ، بضمانة الدول الست باستثناء بعض الاضطرابات الداخلية؛ كثورة يوسف كرم في مطلع عهد المتصرفية، كما كان عهد المتصرفية مرحلة انتقالية تعلَّم فيها اللبنانيون ممارسة الديمقراطية في شكلها الانتخابي بمجالس البلديات بالمدن، وغيرها من المجالس التي أُنْشِئَت بقرى الجبل.

وبشكل عام كان نظام المتصرِّفية صورةً لحكم ذاتي، ورمزًا لحكم عثمانيٍّ غيرِ مباشر، وما لَبث أن تحوَّل إلى حُكم تركيٍّ مباشر بدخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا، قاطعة بذلك العلاقات مع الحلفاء، الذين كانوا من ضمن الدول الضامنة لاستقلال لبنان الذاتي، ومدشّنة لانتهاء نظام المتصرِّفية بعد 54 عامًا حافلةً بالتجارب.

ملحق (1)

خريطة متصرفية جبل لبنان

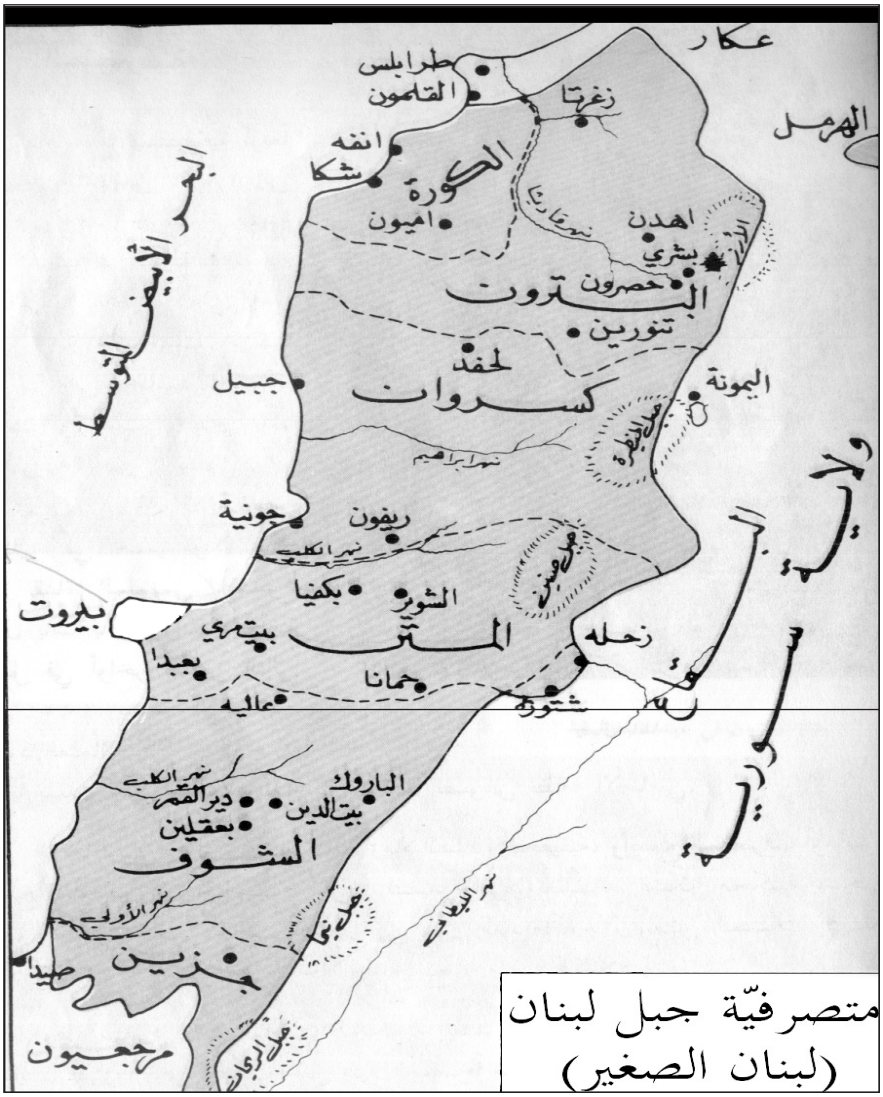

- **المصدر**: إسماعيل، منير: جبل لبنان في عهد المتصرفية 1861-1915م، سلسلة دراسات لبنانية بعنوان: لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، بيروت، 1993م، ص 434.

ملحق (2)

إرسال عساكر وأسطول إلى الشام بسبب أحداث جبل لبنان عام 1860م

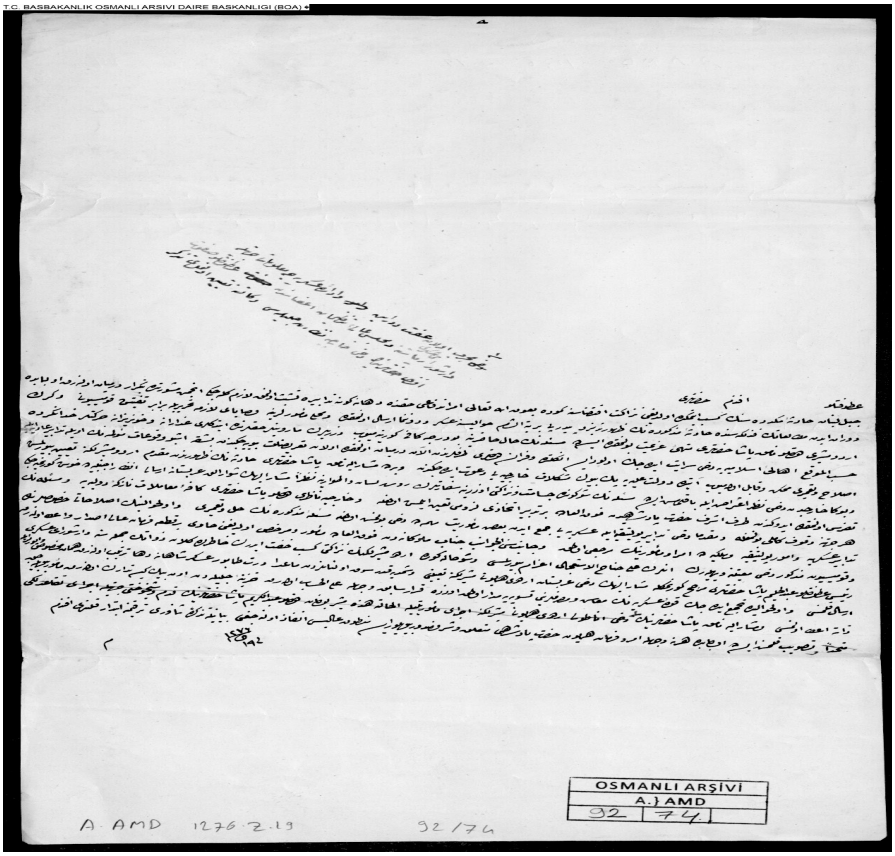

● **المصدر**: الأرشيف العثماني: تصنيف A.A.MD 92/74، بتاريخ 8 يوليو 1860م.

ملحق (3)

المعلومات المقدمة من نظارة الخارجية حول الطريقة التي ستتبع لتطبيق القرارات المتخذة خلال اللقاءات مع قناصل كل من إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وأمريكا وفرنسا في بيروت بعد وضع حد للقتال بين النصارى المارونيين وبين الدروز في جبل لبنان عام 1845م

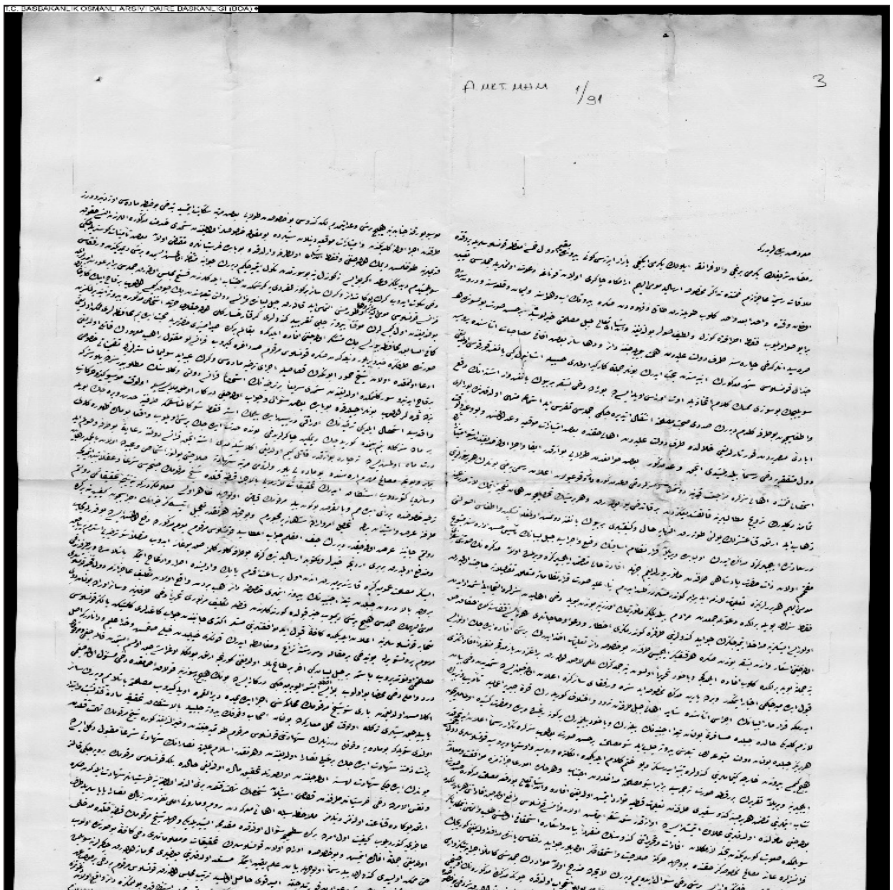

● **المصدر**: الأرشيف العثماني: تصنيف A.MKT.MHM 1/91، بتاريخ 6 ديسمبر 1845م.

ملحق (4)

معلومات عن المدارس التي تعتمد في تدريسها على اللغات الأجنبية في بيروت وجبل لبنان عام 1891م.

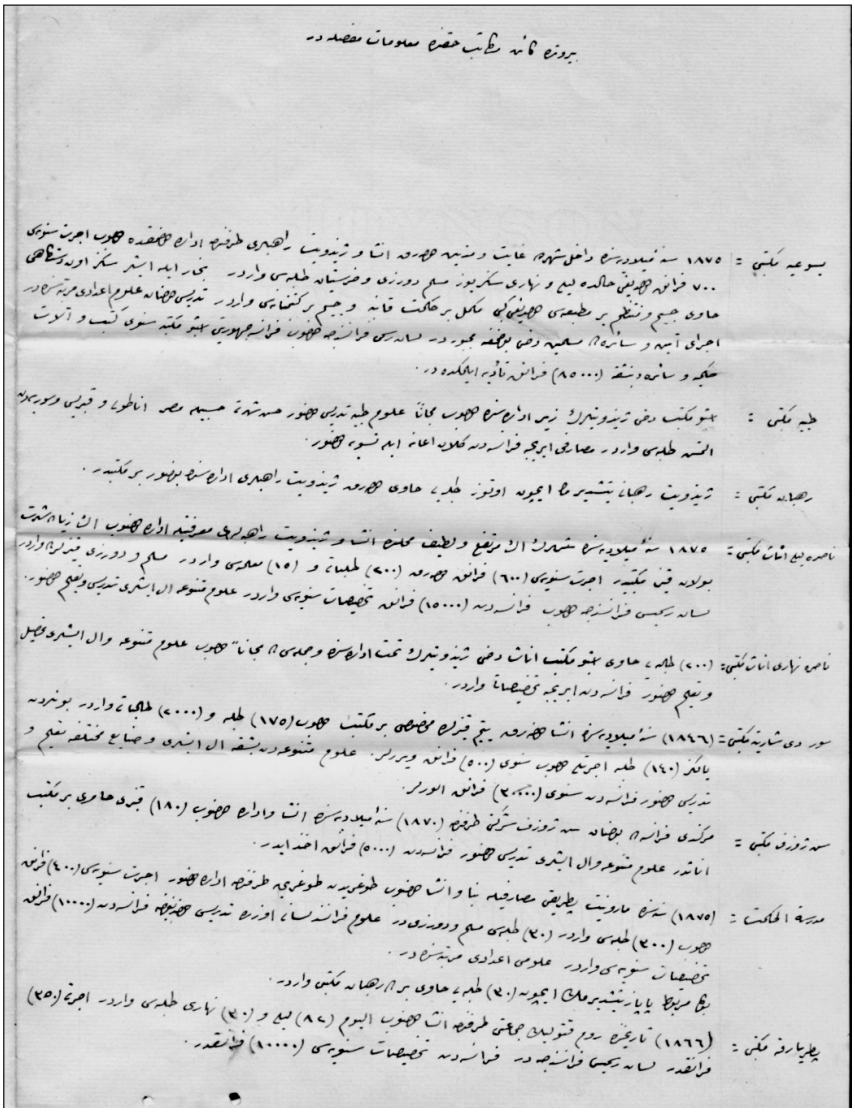

● **المصدر**: الأرشيف العثماني: تصنيف Y.PRK. MF. 2/22، بتاريخ 27 سبتمبر 1891م.

تابع / ملحق (4)

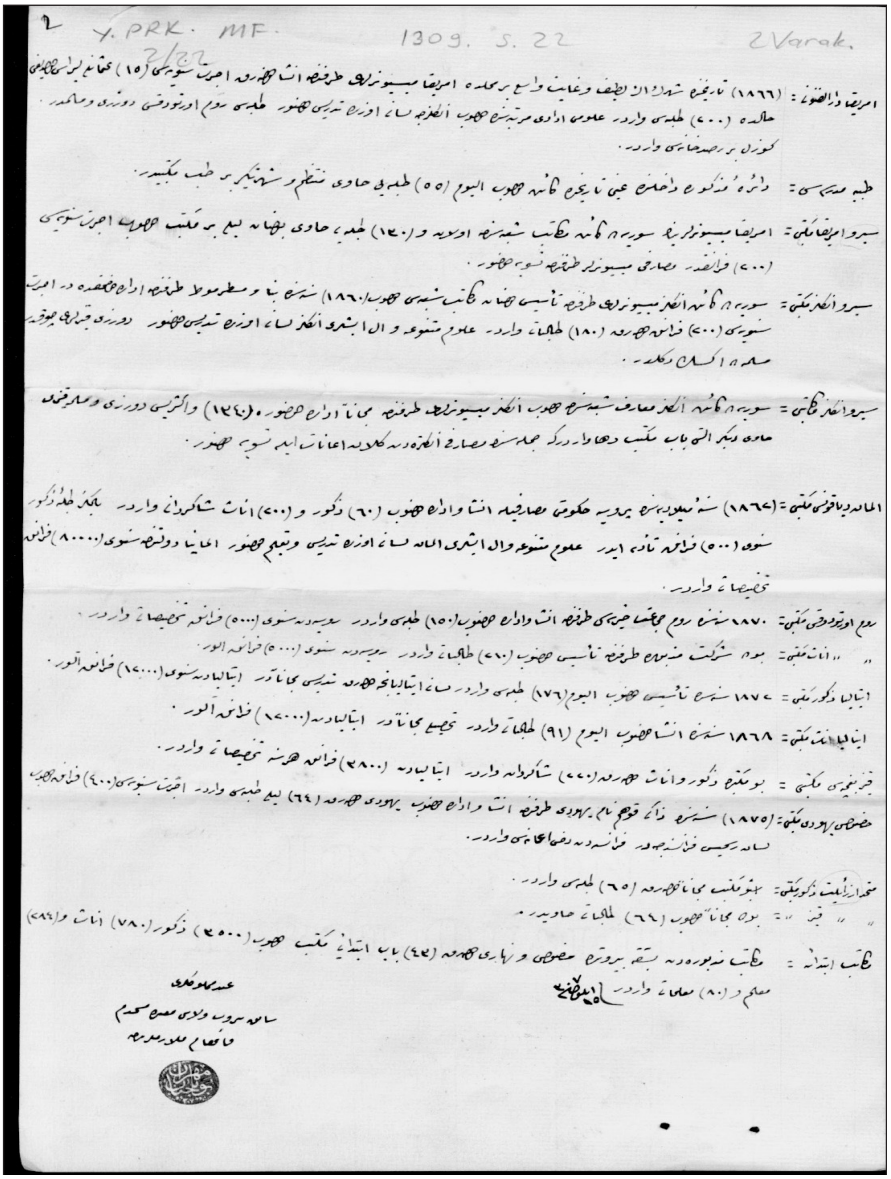

2 Y. PRK. MF. 1309. S. 22 2 Varak.

امریقا ولایتنده: (۱۸۶۶) تاریخنده شهرلرك لطف وغایت واسع بر محله امریقا میسیونرلری طرفنده انشا قهرمان اجرت سنوی سی (۱۵) محاسن لیسه سی عالمده (۶۰۰) طلبه سی واردر. علوم اداری مرتبه سنه جهت آلمغه سالی اوزره تدریس حضور طلبه سی روم اورتودوقس دورزی و مسلمان کوزل بر رصدخانه سی واردر.

طبه مدرسه سی: دائره مذکوره داخلنده عین تاریخده کائن جهت الیوم (۵۵) طلبه یی حاوی منتظم و شهنشاهی طب مکتبیدر.

سیرو امریقا مکتبی: امریقا میسیونرلری سوریه ده کائن مکاتب شعبه سنه اوسویه و (۱۴۰) طلبه یی حاوی بضاعه بیع بر مکتب جهت اجرت سنوی سی (۶۰۰) فرانقدر مصارف میسیونرلر طرفنده تسویه حضور.

سیرو انکلز مکتبی: سوریه ده کائن انکلز میسیونرلری طرفنده تاسیس قیلنان شعبه سی جهت (۱۸۶۰) سنه سنده بنا و مطرمولا طرفنده ادارهٔ مخصوصه در اجرت سنوی سی (۶۰۰) فرانقه جهت (۱۸۰) طلبه واردر. علوم متنوعه و آل ایشری انکلز لسانی اوزره تدریس حضور دورزی جماعتی یهودی مسلمان اکسلر دکلدر.

سیرو انکلز مکتبی: سوریه ده کائن معارف شعبه سنه جهت انکلز میسیونرلری طرفنده بنا اولنان حضور (۱۴۰) واکرتیسی دورزی و مسلمان قیزلری دیکر التی باب مکتب دخی واردر که جمله سنه مصارف انکلزدن کلدوقه اعانات ایله تسویه حضور.

المانیا دیاقونس مکتبی: (۱۸۶۷) سنه سنده یهودیلر حکومتی مصارفیله انشا و ادارهٔ جهت (۶۰) ذکور و (۲۰۰) اناث شاکردانی واردر. بالکز طلبهٔ ذکور سنوی (۵۰۰) فرانقه تابع ایدر. علوم متنوعه و آل ایشری المان لسانی اوزره تدریس و تعلیم حضور. المانیا دولتنده سنوی (۸۰۰۰) فرانقه تخصیصات واردر.

روم اورتودوقس مکتبی: ۱۸۷۰ سنه سنده روم جماعتلری طرفنده انشا و ادارهٔ جهت (۱۵۰) طلبه سی واردر. سویسره ده سنوی (۵۰۰۰) فرانقه تخصیصات واردر.

" اناث مکتبی: بو دخی شرکت مذکوره طرفنده تاسیس جهت (۲۱۰) طالبات واردر. سویسره ده سنوی (۵۰۰۰) فرانقه الور.

ایتالیا ذکور مکتبی: ۱۸۷۷ سنه سنده تاسیس جهت الیوم (۱۷۶) طلبه سی واردر. سالی ایتالیانجه جهت تدریس مجاناً ور. ایتالیاده سنوی (۱۷۰۰۰) فرانقه الور.

ایتالیا اناث مکتبی: ۱۸۶۸ سنه سنده انشا جهت الیوم (۹۱) طالبات واردر. تحصیل مجاناً ور. ایتالیاده (۲۷۰۰۰) فرانقه الور.

فرنسویلر مکتبی: بو مکتبده ذکور و اناث جهت (۲۷۰) شاکردانه واردر. ایتالیاده (۲۸۰۰) فرانقه هرسنه تخصیصات واردر.

مخصوص یهودی مکتبی: (۱۸۷۵) سنه سنده زاکی قوهن نام یهودی طرفنده اناث و ادارهٔ جهت یهودی جهت (۶۴) لیلی طلبه سی واردر. اجرت سنوی سی (۴۰۰) فرانقه جهت سالانه رئیس فرانسه جهت. فرانسه ده رفاه اعانه سی واردر.

متوسط ارمنیلر ذکور مکتبی: بو مکتب مجاناً جهت (۶۵) طلبه سی واردر.

" قیز " بو دخی مجاناً جهت (۶۴) طالبات حاویدر.

مکتب ابتدائی: مکتب نمونه ده بتقریب مخصوص و زیاری جهت (۴۴) باب ابتدائی مکتب جهت (۲۵۰۰) ذکور (۷۸۰) اناث و (۴۸۴) معلم و (۸۰) معلمات واردر.

عبد الحمید

سالنامه سروب ولوی مصلح سلیم

قائمقام ملکیه مدیری

ملحق (5)

تقرير حول عدد من التدابير الواجب اتخاذها للحيلولة دون النشاطات الهدامة التي تقوم بها إنجلترا وفرنسا وأمريكا عن طريق التعليم في جبل لبنان بتاريخ 6 أكتوبر 1892م.

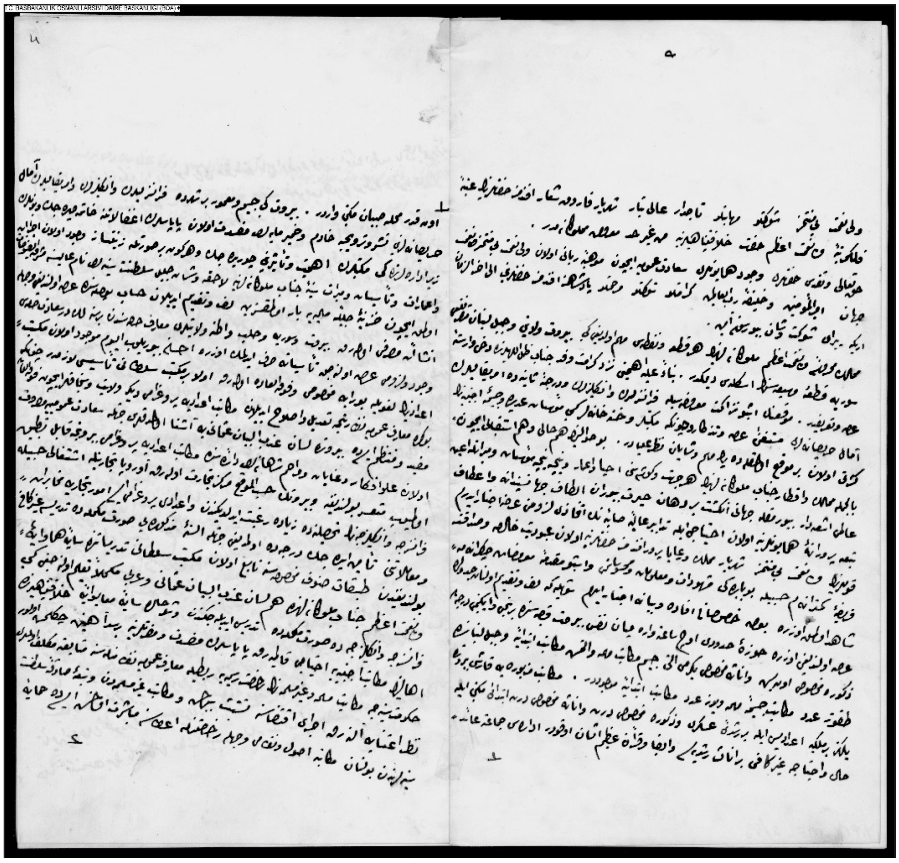

● **المصدر**: الأرشيف العثماني: تصنيف Y.PRK. MF. 2/53، بتاريخ 6 أكتوبر 1892م.

تابع / ملحق (5)

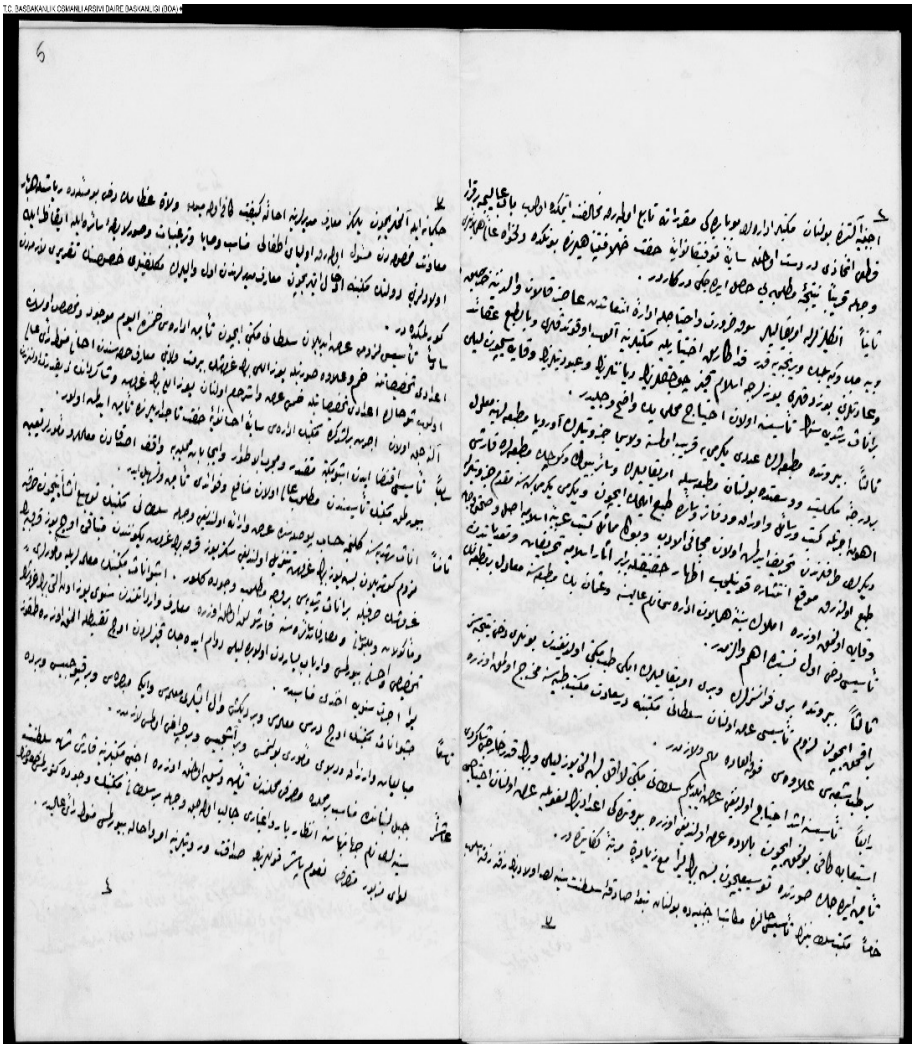

● المصدر: الأرشيف العثماني: تصنيف Y.PRK. MF. 2/53، بتاريخ 6 أكتوبر 1892م.

تابع / ملحق (5)

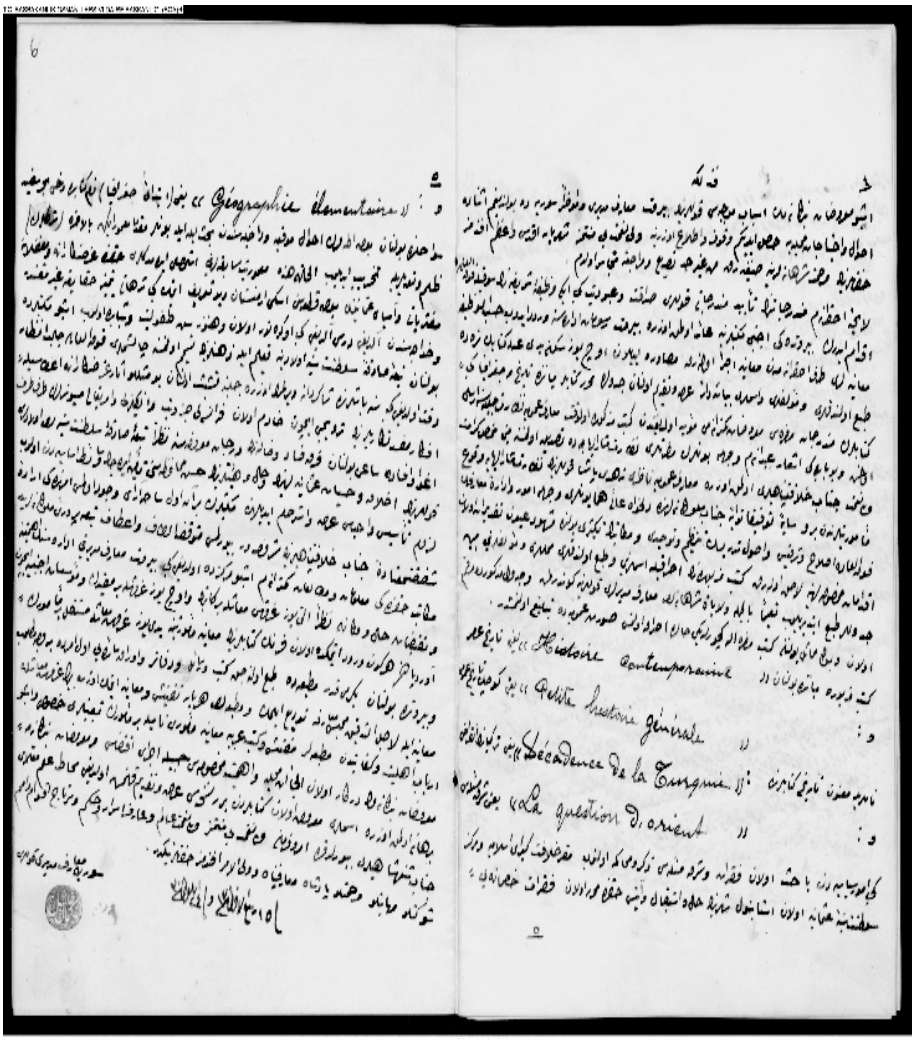

● المصدر: الأرشيف العثماني: تصنيف Y.PRK. MF. 2/53، بتاريخ 6 أكتوبر 1892م.

ملحق (6)

تقرير سري حول أطماع المارونيين في إنشاء حكومة مستقلة في جبل لبنان تحت حماية فرنسا عام 1884م.

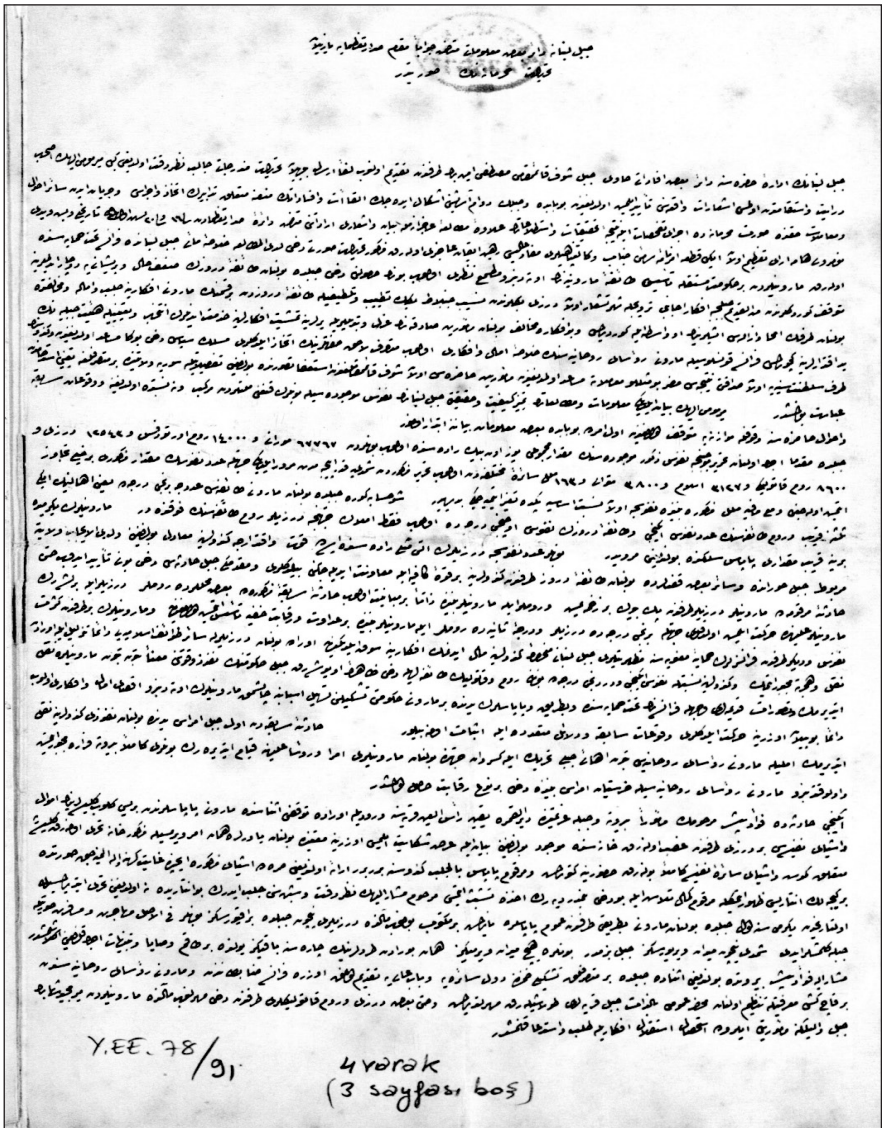

Y.EE. 78/91

4 varak
(3 sayfası boş)

● المصدر: الأرشيف العثماني: تصنيف Y.EE MF. 78/91، بتاريخ 26 فبراير 1884م.

تابع / ملحق (6)

● المصدر: الأرشيف العثماني: تصنيف Y.EE MF. 78/91، بتاريخ 26 فبراير 1884م.

تابع / ملحق (6)

● المصدر: الأرشيف العثماني: تصنيف Y.EE MF. 78/91، بتاريخ 26 فبراير 1884م.

ملحق (7)

النظام المقرر بشأن تعديل وإصلاح نظام المتصرفية الصادر حول جبل لبنان عام 1864م.

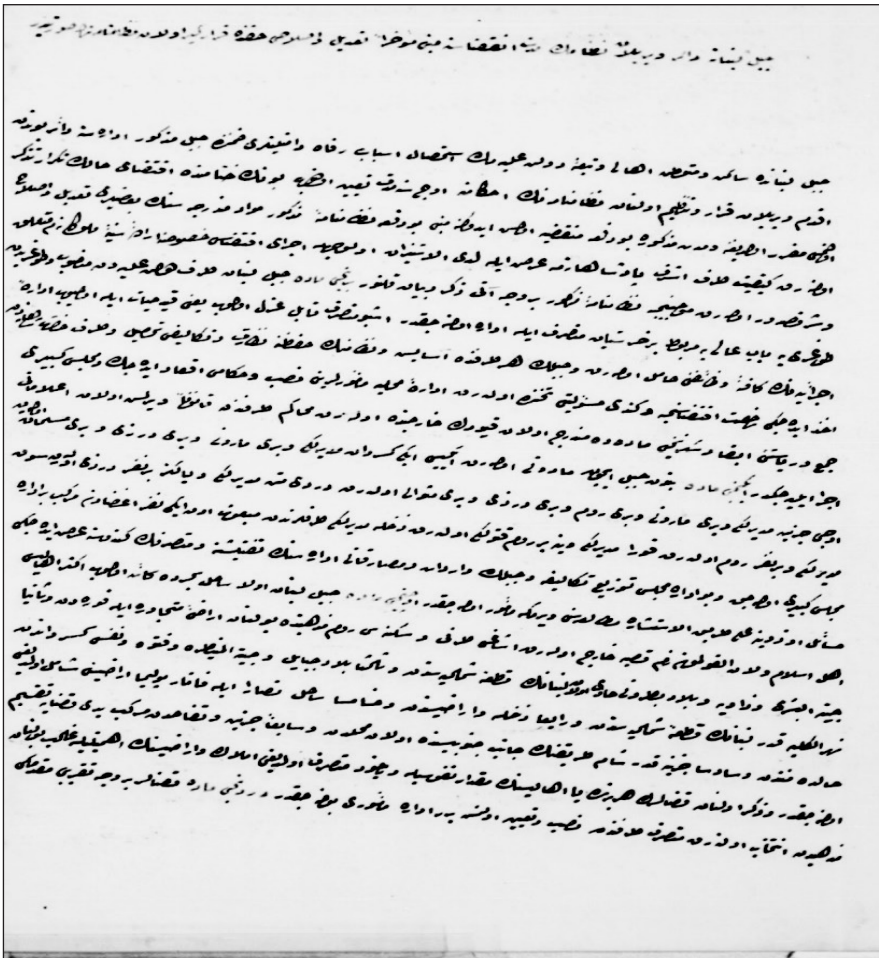

● **المصدر**: الأرشيف العثماني: تصنيف Y.EE 31/2، بتاريخ 15 سبتمبر 1864م.

تابع / ملحق (7)

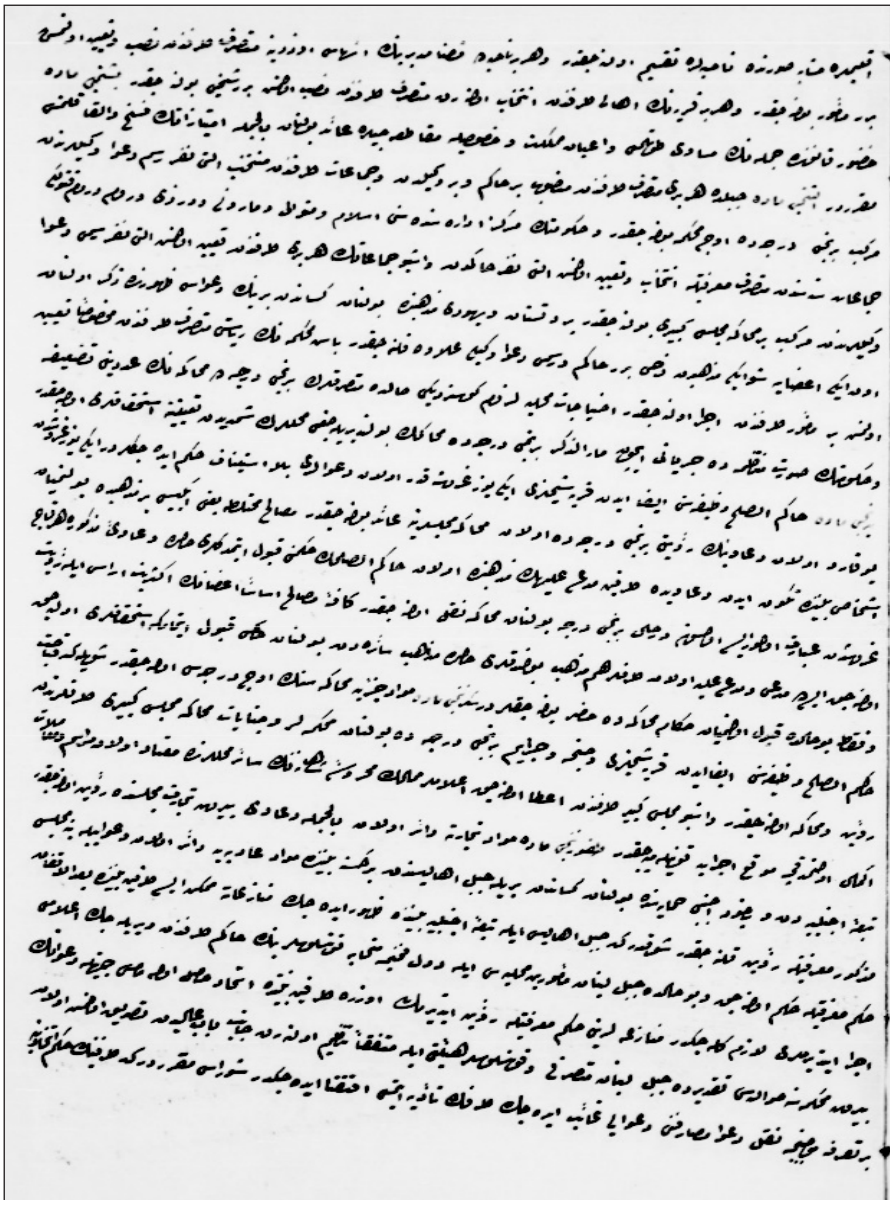

● المصدر: الأرشيف العثماني: تصنيف Y.EE 31/2، بتاريخ 15 سبتمبر 1864م.

تابع / ملحق (7)

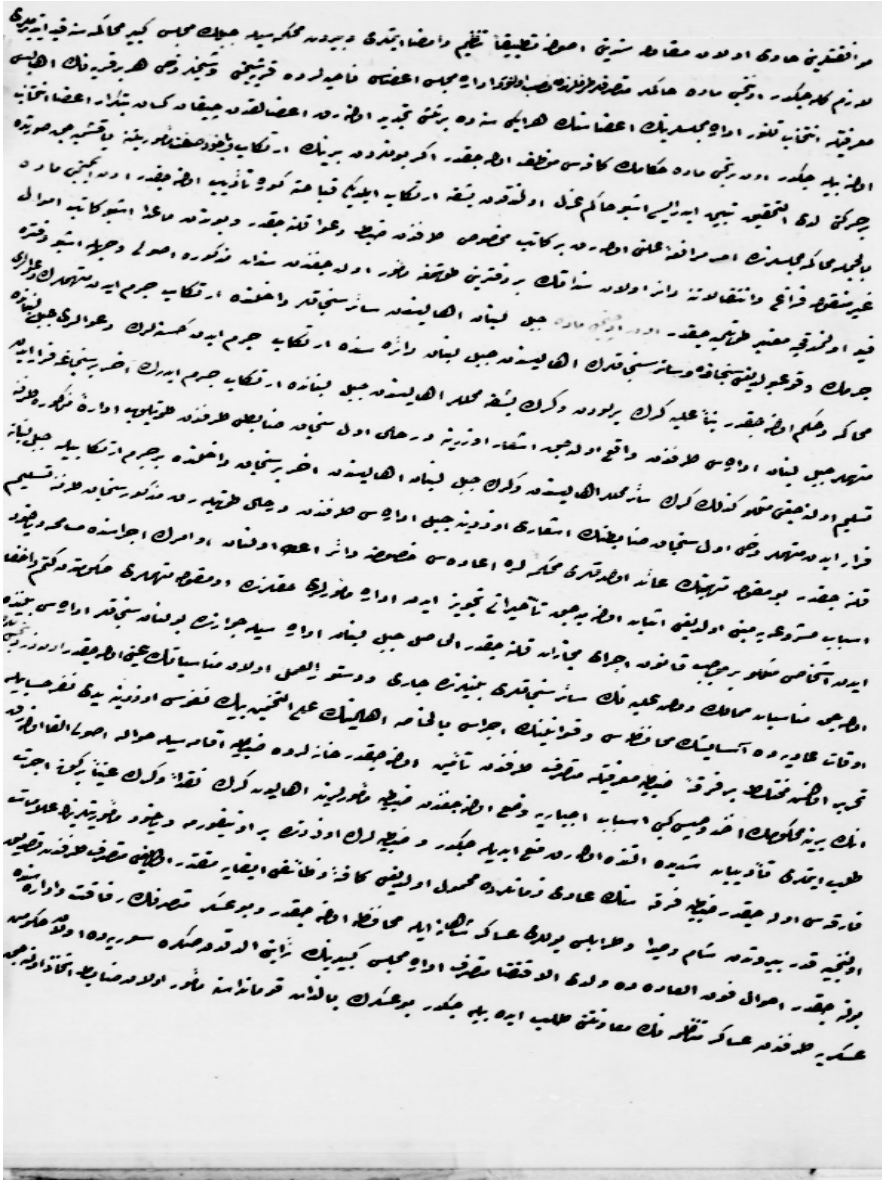

● المصدر: الأرشيف العثماني: تصنيف Y.EE 31/2، بتاريخ 15 سبتمبر 1864م.

تابع / ملحق (7)

● المصدر: الأرشيف العثماني: تصنيف Y.EE 31/2، بتاريخ 15 سبتمبر 1864م.

تابع / ملحق (7)

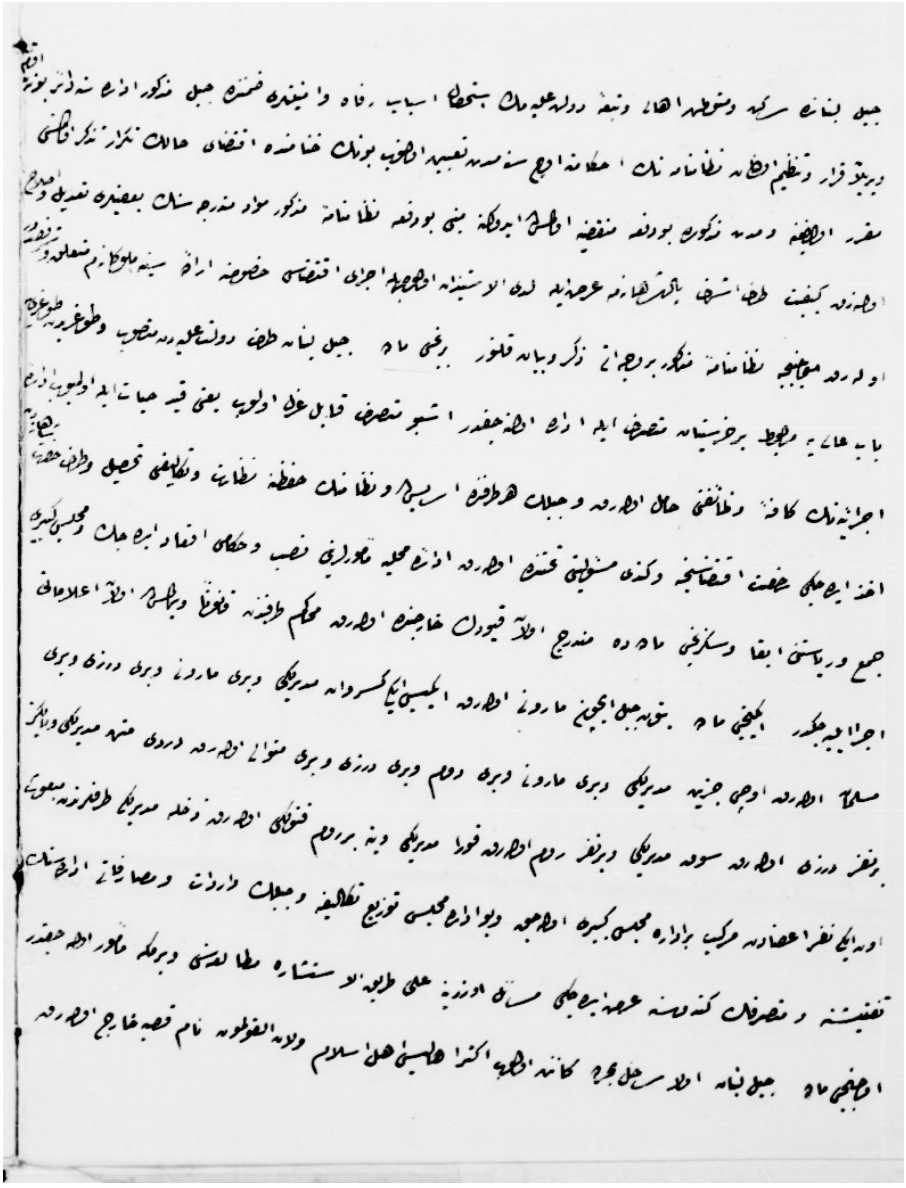

● المصدر: الأرشيف العثماني: تصنيف Y.EE 31/2، بتاريخ 15 سبتمبر 1864م.

تابع / ملحق (7)

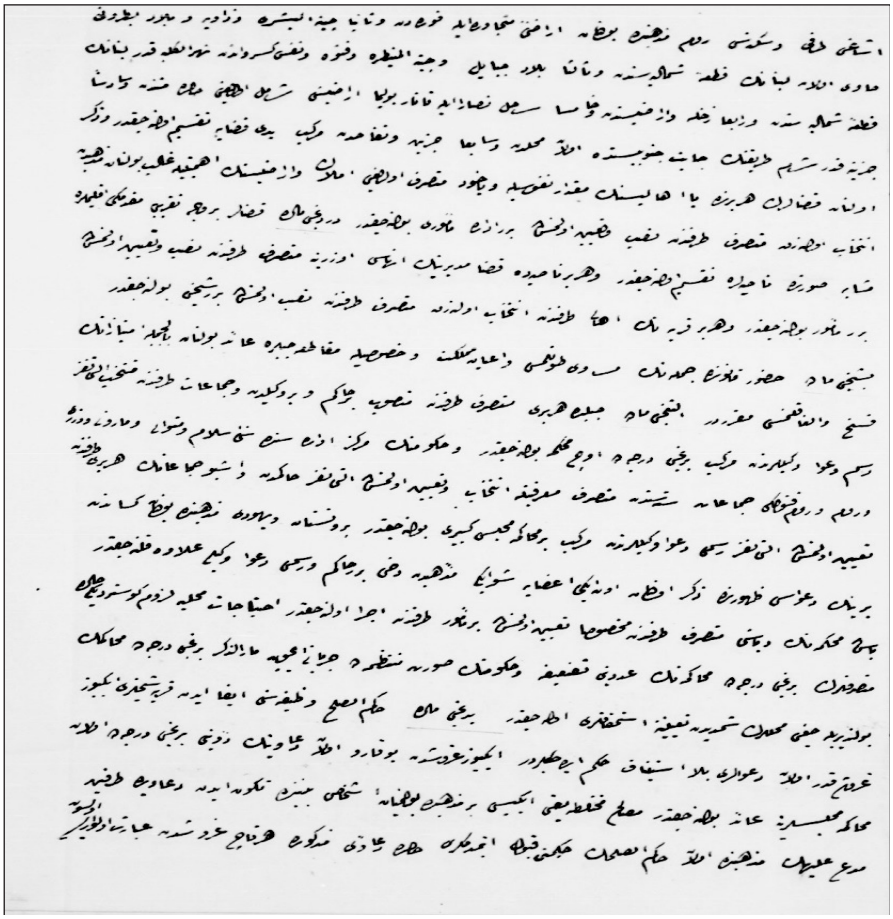

● **المصدر**: الأرشيف العثماني: تصنيف Y.EE 31/2، بتاريخ 15 سبتمبر 1864م.

ملحق (8)

حول اختيار وتعيين أربعة من مديري الأقضية الستة التي تشكلت داخل جبل لبنان بحسب الأكثرية المذهبية والسكانية 1862م.

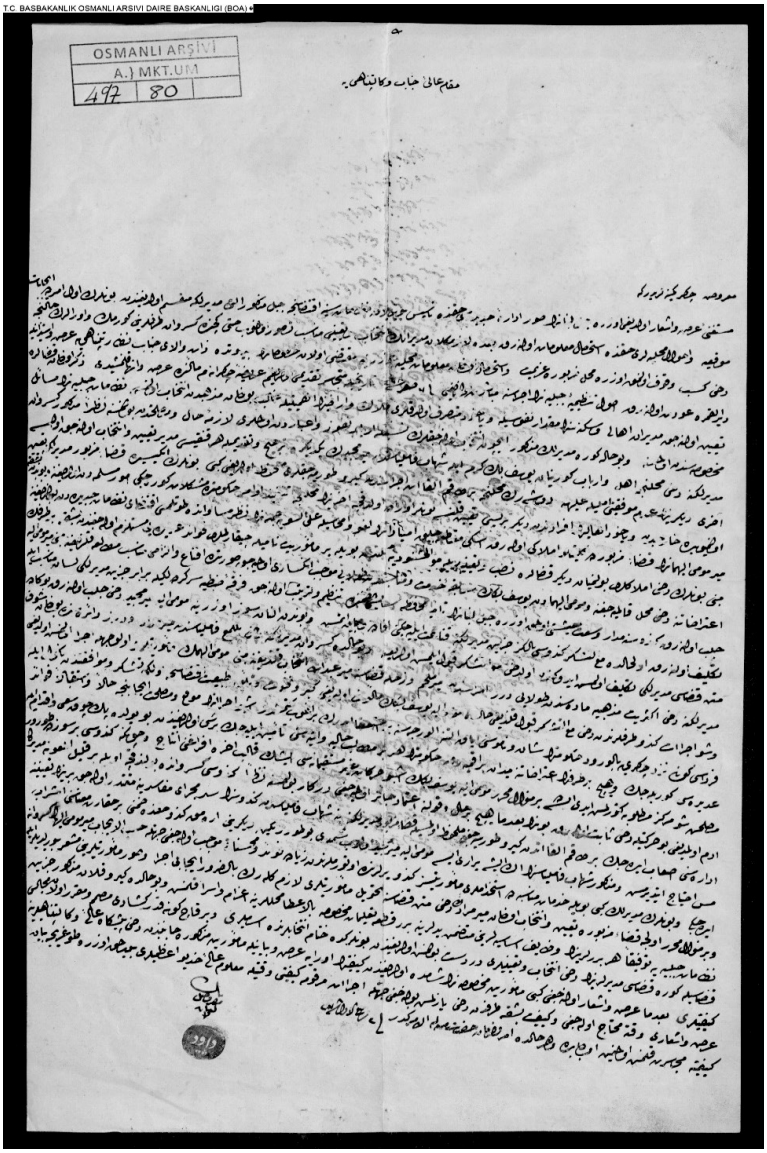

● **المصدر**: تصنيف A.MKT. UM. 497/80، بتاريخ 7 سبتمبر 1862م.

تابع / ملحق (8)

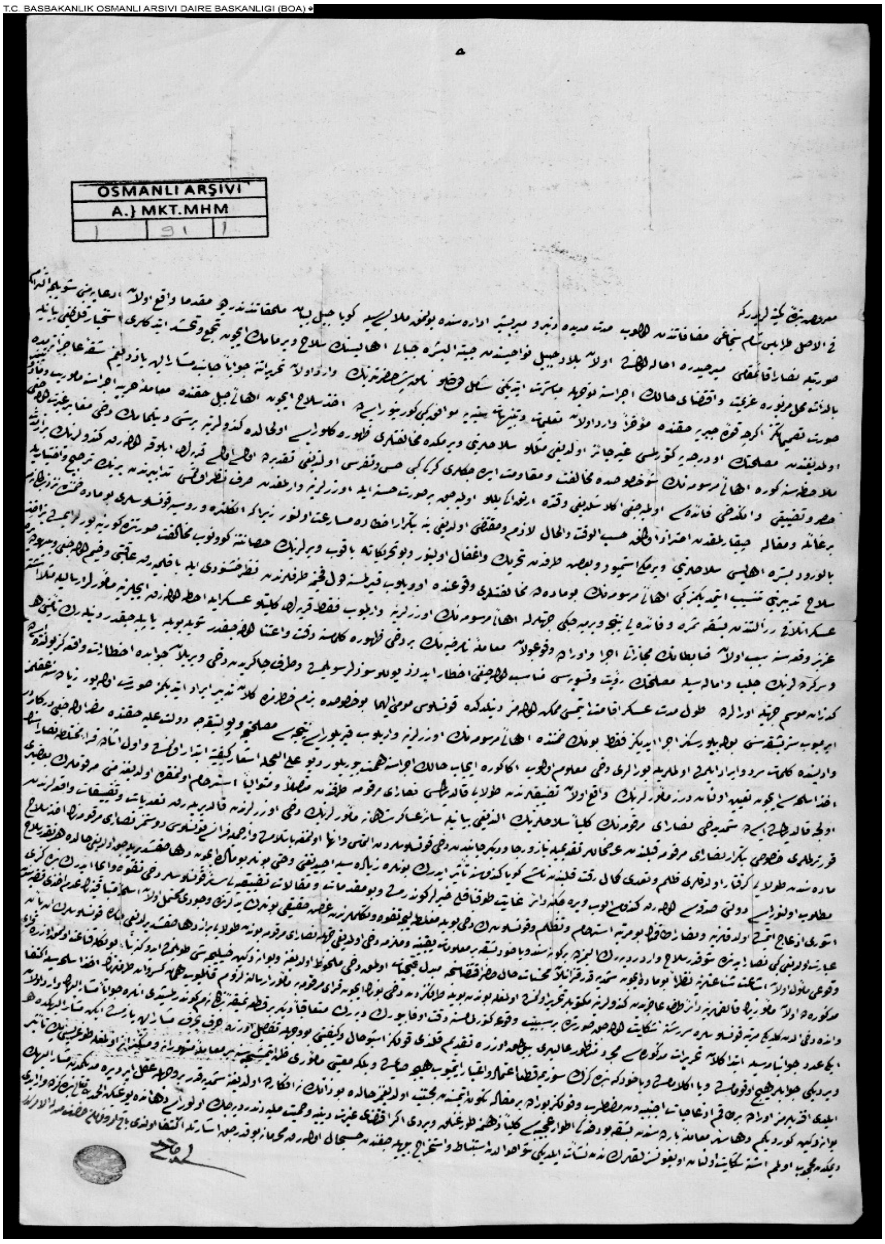

● **المصدر**: تصنيف A.MKT. UM. 497/80، بتاريخ 7 سبتمبر 1862م.

ملحق (9)

تقرير الصدارة حول قيام الدروز في جبل لبنان بقتل النصارى من أهاليها، وخطورة الاقتراض من أوروبا للتعويض عن خسائر مقتل النصارى في حادثة الشام، وضرورة إجراء تحويلات، ومعاقبة المتسببين في هذه الحوادث عام 1863م.

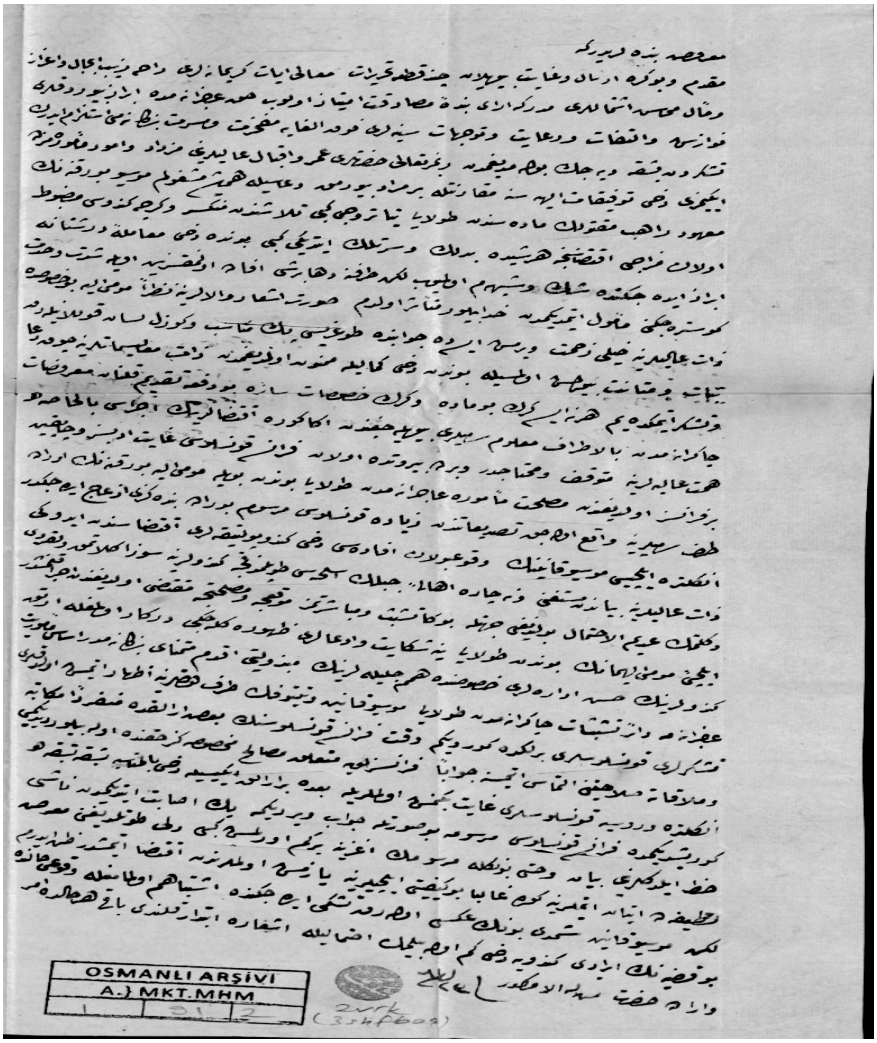

● **المصدر**: نفسه، تصنيف I.HR. 333/21439، بتاريخ 9 يوليو 1863م.

ملحق (10)

تقرير حول أطماع فرنسا للاستيلاء على سوريا وجبل لبنان، وتعيين حكام عليها يدورون في فلكها عام 1882م.

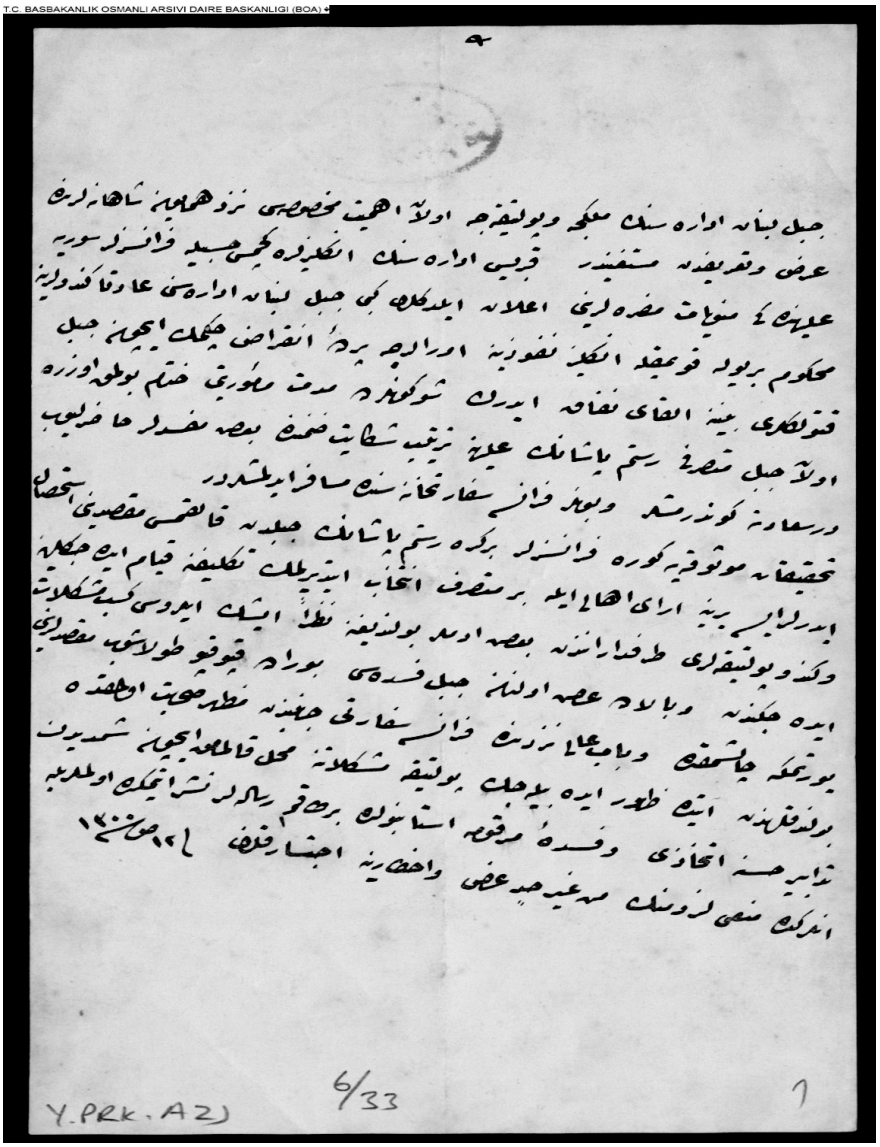

● **المصدر**: تصنيف Y.PRK. AZJ. 6/33، بتاريخ 25 ديسمبر 1882م.

الهوامش

(1) بلاد جبيل: تمتد من المدفون حتى نهر الفيدار، وقاعدتها: مدينة جبيل التي تقع على الساحل اللبناني، ويعود تاريخها إلى أيام الفينيقيين، ويعتبرها البعض أولى مدن العالم، سكانها نصارى وشيعة، وأشهر قراها: عمشيت، والبربارة، والمنصف، وبخعاز، وحبالين، وحاقل، ولحفد، ومشمش، وإهمج. اليازجي، ناصيف: **رسالة تاريخية في أحوال جبل لبنان الإقطاعي**، تحقيق: محمد خليل الباشا، ورياض حسين غنام، دار معن، (د.ت)، ص31؛ فريحة، أنيس: معجم أسماء المدن والقرى اللبنانية، ط4، مكتبة لبنان، بيروت، 1966م، ص46.

(2) بلاد البترون: تمتد من نهر الجوز حتى المدفن، قاعدتها: مدينة البترون، سكانها نصارى وشيعة، أشهر قراها: بقسميا، وعبرين، ودوما، وتنورين، وحلتا، وحردين، وكفيفان. اليازجي: المرجع السابق، ص31.

(3) جبة بشري: تقع في أسفل جبل الكنيسة، أسفلها مقاطعة الزاوية وأعلاها الأرز، قاعدتها بشري، أشهر قراها إهدن وحصرون وحدشيت وعين طورين ومزيارة وأيطو وبزعون وبقاع كفرا والحدث وسرعل وسبعل. اليازجي: المرجع السابق، ص32.

(4) الموارنة: هم سكان الجهات الجبلية الشمالية لجبل لبنان؛ أي: مناطق جبة بشري السالف ذكرها، وبالتحديد القرى المُشرفة على أخاديد وادي قاديشا، وكانت هذه المجموعة المسيحية المارونية قد تكوَّنت على الضفة الشرقية لنهر العاصي جنوبي أفاميا، حول الدير المسمى باسم القديس مارون، والذي عاش في القرن الخامس، وهذا الدير صار مركزًا دينيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا مُهمًّا للمجموعة، ولكن على إثْر دخول المنطقة تحت الحكم الإسلامي، اضطر سكان أفاميا الموارنة إلى النزوح عن موطنهم، فكانت وجهتهم منطقة جبة بشري، حيث إخوانهم في الدين والعقيدة الخلقيدونية، وهناك اعتزلوا في الوديان العالية شمالي جبل لبنان، ومع مجيء العثمانيين، بدأ النزوح الماروني إلى الجهات الجنوبية من جبل لبنان، ففي المرحلة الأولى كان هذا النزوح نحو بلاد كسروان، وفي المرحلة الثانية باتجاه «بلاد الشوف»، في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني. كذلك نزلت جماعات كبيرة منهم بين الدروز في المتن، وكانوا في الوقت نفسه، قد بدؤوا ينزحون إلى أنحاء أخرى من لبنان، فاستقرَّ عددٌ كبيرٌ منهم في مختلف المناطق الدرزية في الشوف والغرب والجرد، ولم يكد القرن الثامن عشر يقارب نهايته، حتى فاق الموارنةُ الدروزَ عددًا في جميع المناطق الدرزية ما عدا الشوف، ونشأت في الشمال قرى مارونية في منطقة

الكورة التي كان يُسَيْطِر عليها النصارى الملكيُّون، ومع مرور الزمن استقرَّ الموارنة في طرابلس نفسِها، وفي سواها من مُدن الساحل، كبيروت، وصيدا، وصور، وفي خارج جبل لبنان، والمدن الساحلية، ونزل الموارنةُ بكثرة بين الشيعة في منطقة بعلبك، وجبل عامل، وبين السنَّة في عكار، والبقاع، وبين السنة والدروز في وادي التيم، وكانت تلحق بهم حيثما استوطنوا فئاتٌ كبيرة من الملكيين، أكثرهم من داخل بلاد الشام، مما زاد في دعم سيطرة النصارى العددية –وخصوصًا الموارنة– في لبنان. هاشم، الأب ريمون: **جوانب من تاريخ جبل لبنان 1820–1860م من خلال وثائق في القصادة الرسولية**، ج1، منشورات الجامعة الأنطونية، بيروت، 2007م، ص23–24؛ الصليبي، كمال سليمان: تاريخ لبنان الحديث، ط7، دار النهار للنشر، بيروت، 1991م، ص20.

(5) كسروان: سميت بالعاصية؛ لصعوبة مسالكها، وعظم جبالها، وشجاعة رجالها، مشايخها: الخوازنة، وسكانها: موارنة، قاعدتها: زوق مكايل، وغزير، ومِن قراها: عرمون، والجديدة، ودلبتا، وغسطا، ودرعون، وعشقوت، وعجلتون، والقليعات، وجونية، وريفون. اليازجي: المرجع السابق، ص31.

(6) الدروز: هم من أتباع خليفة مصر الفاطمي الحاكم بأمر الله (996–1020م)، وقد أعلنوا ألوهيته في أوائل القرن الحادي عشر، خارجين بذلك على المذهب الإسماعيلي التقليدي، وكان محمد بن إسماعيل الملقّب بـ(الدرزي) من أول الدعاة للدرزية، فقد تولَّى منطقة ديار الشام، ووادي التيم على السفوح القريبة من جبل الشيخ، وسط طبقة من الفلاحين، تقودها أسر تابعة إلى قبائل عربية إسلامية لنشر الدعوة الدرزية فيها، ومن هنا انتشرَ الدروز جنوب شرق بيروت في منطقتي الغرب والشوف، فشكَّلوا تَجمُّعًا مُنْغَلِقًا نَظَرِيًّا، حريصًا على عاداته، وخاضعًا لأسر الأعيان من الطائفة نفسها. هاشم: المرجع السابق، صـ صـ 24–25.

(7) الشيعة بلبنان: استوطن الشيعة لبنان، باستثناء مناطق جبة بشري منذ العصور الوسطى، وهم من القبائل العربية التي نقلها الخليفة الأموي إلى هذه المناطق لكفاءَتهم العسكرية، غير أن هؤلاء اضطروا منذ بداية القرن الرابع عشر إلى النزوح عن مواقعهم في الجزء الأوسط من لبنان، وبالتحديد من كسروان باتجاه الجنوب؛ أي: إلى جبل عامل، بعد ما جرّد عليهم المماليك السنّة حملات تأديبيَّة، بسبب تعامُلِهم مع المغول والصليبيين، فظلوا في جبل عامل حتى أوائل العهد العثماني، ثم انتقلوا شرقًا وشمالًا إلى مناطق بعلبك والهرمل، وفي أواخر القرن السابع عشر تدخَّلَ العسكر العثماني مرارًا لوقف تمرُّدِهم. هاشم: المرجع السابق، ص24.

(8) ينتسب المعنيون إلى الأمير معن بن ربيعة بن أيوب، وهم عرب يمنيون نزحوا من شبه الجزيرة العربية إلى الجزيرة الفراتية في شمال سوريا، ثم انتقلوا إلى جهات حلب، وساهموا في الجهاد ضد الصليبيين، وفي عام 1120م انتقلوا بطلب من طغتكين السلجوقي ملك دمشق إلى الشوف لمساعدة التنوخيين في مواجهة الصليبيين، وقد شاركوا مع النكديين في تنظيم عمليات المقاومة، وشنِّ الغارات على الفرنجة في مدن الساحل، واتخذ المعنيون من بعقلين مكانًا لإقامتهم فعمروها، ثم انتقلوا إلى دير القمر، حيث بنوا القصور والمباني، ومنها الجامع الذي بناه الأمير فخر الدين عثمان سنة 1393م، وأقامهم العثمانيون حكامًا لبلاد الشوف بعد معركة مرج دابق، وكان أبرز أمرائهم: الأمير فخر الدين الثاني الذي حكم بين سنتي 1590–1633م، ومما تجدر الإشارة إليه أن الأمير فخر الدين المعني الأول، وجمال الدين التنوخي من الغرب، وعساف التركماني من كسروان، وغيرهم من أمراء الجبل والساحل، قد انتقلوا إلى دمشق للمثول بين يدي السلطان سليم الأول –بعد انتصاره بمرج دابق– لتهنئته وتقديم الطاعة له، حيث ألقى فخر الدِّين خطبة بليغة أُعجب بها السلطان، فقدَّمه السلطان على باقي الأسر الدرزية، وسلَّمه إمارة جبل لبنان، وإلى ذريته من بعده، وأتبعه بوالي دمشق، واعْتُبر فخر الدِّين مِنْ ثَمَّ الزعيم الأكبر في الجبل، حتى عُرف بـ(سلطان البر)، كما ثبَّت السلطان باقي الأمراء اللبنانيين في إقطاعاتهم، وترك لهم الامتيازات الاستغلالية التي طالما تمتعوا بها في عهد المماليك. اليازجي: المرجع السابق، ص17؛ حتِّي، فيليب: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة: كمال اليازجي وجبرائيل جبور، ج2، دار الثقافة، بيروت، (د.ت)، ص 309–310.

(9) الشهابيون من قبيلة بني مخزوم القرشية، شاركوا في الفتح العربي الإسلامي لبلاد الشام، وهم ينتسبون إلى الأمير مالك بن الحارث الملقب بشهاب الذي ولَّاه الخليفة عمر بن الخطاب على بلاد حوران سنة 635م، فانتقل إليها مع أهله وعشيرته، واستوطن بلدة الشهباء، وبعد وفاته تولَّى أولاده وأحفاده الحكم في تلك البلاد، وفي سنة 1170م انتقل الأمير منقذ الشهابي وعشيرته من حوران إلى وادي التيم، ثم قاتلوا الصليبيين بمساعدة سكان وادي التيم، وانتصروا عليهم، فأقرهم السلطان نور الدين زنكي حكامًا على حاصبيا، وقد تحالف الشهابيون والمعنيون ضد الصليبيين، فتوثَّقت العلاقات بينهم، وعندما توفي الأمير أحمد المعني سنة 1697م، ولم يكن له ابن ذكر يخلفه، اجتمع أعيان البلاد في مرج السمقانية، واختاروا حاكمًا عليهم أمير راشيا بشير بن حسين الشهابي، وهو ابن أخت الأمير أحمد المتوفى. اليازجي: المرجع السابق، ص16–17.

(10) الصليبي: المرجع السابق، ص12: 27.

(11) كانت أراضي الجمهورية اللبنانية تتوزعها في العهد العثماني ولايات: دمشق، وطرابلس، وصيدَا، فمناطق الجنوب اللبناني، والبقاع، وجبل الشوف كانت تابعة لولاية دمشق، وعندما استحدثت الحكومة العثمانية ولاية صيدَا عام 1660م، انتقلت تبعية مناطق الجنوب اللبناني والشوف وكسروان إلى هذه الولاية، أما شمالي لبنان وبقية مناطق جبل لبنان فكانت تابعة لولاية طرابلس، ولم يتغيَّر التقسيم الإداري لبلاد الشام إلا بعد أن أنشأ العثمانيون عام 1861م بالاتفاق مع الدول الأوروبية العظمى متصرفية جبل لبنان، وبعد أن ألغوا ولايتي طرابلس وصيدَا، حلَّت محلهما عام 1888م ولاية بيروت. أما الأقضية البقاعية الأربعة: حاصبيَا، وراشيَا، والبقاع (المعلقة)، وبعلبك، فقد كانت خلال تلك الفترة جزءًا من ولاية دمشق. معطي، علي: **العلاقات اللبنانية التركية في عهد المتصرفية 1861-1918م**، دار المنهل اللبناني، بيروت، (د.ت)، ص26-27.

(12) الصليبي: المرجع السابق، ص 14-15.

(13) وثائق الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الجمهورية بإسطنبول: **تصنيف Y.EE. 31/2**، بتاريخ 15 سبتمبر 1864م، صورة النظام المقرر بشأن تعديل وإصلاح النظام الصادر حول جبل لبنان بعد انقضاء مدته.

(14) إسماعيل، منير: **جبل لبنان في عهد المتصرفية 1861-1915م**، سلسلة دراسات لبنانية بعنوان: لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، بيروت، 1993م، ص 387. انظر: ملحق (1) ص 74.

(15) معطي: المرجع السابق، ص23.

(16) نفسه، ص 18-19.

(17) إسماعيل، عادل: **عهد الفوضى والاضطرابات 1840-1860م**، سلسلة دراسات لبنانية بعنوان: لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، بيروت، 1993م، ص345.

(18) نفسه، ص345: 347.

(19) نفسه، ص351: 360.

(20) نفسه، ص360-361.

(21) الصليبي: المرجع السابق، ص 106–107؛ فتوني، علي عبد: **تاريخ لبنان الطائفي**، الفارابي، بيروت، 2013م، ص 39.

(22) إسماعيل، عادل: المرجع السابق، ص366: 368.

(23) الحداد، حكمت ألبير: لبنان الكبير، ط3، دار نظير عبود، بيروت، 1996م، ص31.

(24) نفسه، ص32.

(25) إسماعيل، عادل: المرجع السابق، ص370.

(26) الأرشيف العثماني: **تصنيف A.A.MD 92/74**، بتاريخ 8 يوليو 1860م، إرسال عساكر وأسطول إلى الشام بسبب أحداث جبل لبنان. انظر: ملحق (2) ص75.

(27) نفسه، **تصنيف I.MMS. 132/5673**، بتاريخ 9 يوليو 1860م، بخصوص إرسال فؤاد باشا مع نامق باشا للحيلولة دون الإخلال بالأمن في جبل لبنان.

(28) نفسه، **تصنيف: A.MKT.NZD 317/96**، بتاريخ 15 يوليو 1860م، بخصوص تجهيز أربعة طوابير من العساكر وإرسالهم بسبب تطورات مسألة جبل لبنان إلى مقام قيادة الجيش.

(29) انظر عمر، عمر عبد العزيز: **تاريخ لبنان الحديث 1516–1915**، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص142؛ ترحيني، محمد أحمد: **الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي: دراسة مقارنة**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1981م، ص164–165.

(30) الأرشيف العثماني: **تصنيف A.AMD. 93/25**، بتاريخ 10 سبتمبر 1860م، تقديم صورة التعليمات المقرر إرسالها إلى ناظر الخارجية وصدرت بها إدارة سنية بخصوص اللجنة المشكلة من مندوبي الدول الخمسة ومندوب الدولة العلية لبحث حادثة الشام.

(31) إسماعيل، عادل: المرجع السابق، ص372: 377.

(32) نفسه، **تصنيف: A.MKT. MHM. 223/51**، بتاريخ 27 يونيو 1861م، قرارات مجلس الوكلاء المخصوص بمحاكمات مأمورين لمسؤوليتهم في أحداث جبل لبنان الأليمة.

(33) نفسه، **تصنيف: A.MKT. UM. 479/12**، بتاريخ 27 يونيو 1861م، قرارات مجلس الوكلاء المخصوص بإنزال عقوبة السجن المؤبد لأكثر من خمسين شخصًا من رؤساء الدروز لتورطهم في أحداث جبل لبنان الأليمة.

(34) نفسه، **تصنيف**: **A.AMD 3/47**، بتاريخ 3 فبراير 1845م، إبلاغ من السفارة الفرنسية بأن الذين توجهوا إلى جبل لبنان ليسوا من الموظفين الرسميين الفرنسيين.

(35) نفسه: **تصنيف**: **A.MKT.MHM 1/91**، بتاريخ 6 ديسمبر 1845م، المعلومات المقدمة من نظارة الخارجية حول الطريقة التي ستتبع لتطبيق القرارات المتخذة خلال اللقاءات مع قناصل كل من إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وأمريكا وفرنسا في بيروت بعد وضع حد للقتال بين النصارى المارونيين وبين الدروز في جبل لبنان. انظر: ملحق (3) ص76.

(36) انظر: إسماعيل، عادل: المرجع السابق، ص365.

(37) الأرشيف العثماني: **تصنيف**: **HR.MKT. 18/17**، بتاريخ 2 مايو 1847م، رسالة السفير العثماني عن تقرير وزير الخارجية الإنجليزية اللورد بالمرستون حول طلب التعويض عن الخسائر التي تعرض لها الأهالي خلال الاضطرابات في جبل لبنان.

(38) نفسه، **تصنيف**: **A.AMD 3/1**، بتاريخ 20 ديسمبر 1847م، بخصوص المساعدات المزمع تقديمها للمارونيين للتعويض عن الخسائر التي تعرضوا لها من قبل الدروز في جبل لبنان.

(39) نفسه، **تصنيف**: **HR.MKT. 17/18**، بتاريخ 30 يناير 1847م، حول الأخذ بمشورة ورأي قنصل إنجلترا في بيروت الكولونيل روز باعتباره جديرًا بالثقة.

(40) نفسه، **تصنيف**: **HR.MKT. 18/45**، بتاريخ أول يوليو 1847م، حول القضية المتعلقة بأموال بشير قاسم أمير جبل لبنان التي استولى عليها الدروز خلال ثورة جبل لبنان.

(41) نفسه، **تصنيف**: **HR.MKT. 19/65**، بتاريخ أول مارس 1848م، حول مواقف وزير الخارجية الفرنسية لامارتين القديمة السلبية.

(42) نفسه، **تصنيف**: **HR.MKT. 36/42**، بتاريخ 4 سبتمبر 1850م، حول مطالب القنصل الإنجليزي مورجيل ونظيره الفرنسي مور، بالاستماع إلى شهادة النصارى على الدروز.

(43) نفسه، **تصنيف**: **A.AMD 143/44**، بتاريخ 5 أكتوبر 1853م، بخصوص الطلب من والي صيدا منع القنصل الروسي في بيروت من القيام بدعايات مضرة بين النصارى في جبل لبنان.

(44) نفسه، **تصنيف**: **HR.MKT. 67/84**، بتاريخ 30 نوفمبر 1853م، حول طلب إحضار وإحضار مدير قضاء حاصبيا الأمير سعد الدين إلى دار السعادة تمهيدًا لمحاكمته بسبب تجرُّئِه على إهانة ملكة إنجلترا.

(45) الأرشيف العثماني، **تصنيف**: **A.MKT. UM. 463/1**، بتاريخ 25 مارس 1861م، تقرير من فؤاد باشا من بيروت إلى الصدر الأعظم عن الأحوال في جبل لبنان.

(46) نفسه، **تصنيف**: **Y.PRK. MF. 2/22**، بتاريخ 27 سبتمبر1891م، معلومات عن المدارس التي تعتمد في تدريسها على اللغات الأجنبية في بيروت وجبل لبنان؛ **تصنيف**: **Y.PRK. MF. 2/52**، بتاريخ 7 أكتوبر 1892م، حول أهمية بيروت وجبل لبنان والمدارس الأجنبية فيها. انظر: ملحق (4) ص77 – 78.

(47) نفسه، **تصنيف**: **Y.PRK. MF. 2/53**، بتاريخ 6 أكتوبر 1892م، تقرير حول عدد من التدابير الواجب اتخاذها للحيلولة دون النشاطات الهدامة التي تقوم بها إنجلترا وفرنسا وأمريكا عن طريق التعليم في جبل لبنان. انظر: ملحق (5) ص79 – 81.

(48) نفسه.

(49) الأرشيف العثماني: **تصنيف**: **Y.EE 78/91**، بتاريخ 26 فبراير 1884م، تقرير سري حول أطماع المارونيين في إنشاء حكومة مستقلة في جبل لبنان تحت حماية فرنسا. انظر: ملحق (6) ص82 – 84.

(50) إسماعيل، منير: المرجع السابق، ص 386؛ رستم، أسد: لبنان في عهد المتصرفية، دار النهار للنشر، بيروت، 1973م، ص35: 62.

(51) الأرشيف العثماني: **تصنيف**: **Y.EE. 31/2**، بتاريخ 15 سبتمبر 1864م، صورة النظام المقرر بشأن تعديل وإصلاح النظام الصادر حول جبل لبنان بعد انقضاء مدته. انظر: ملحق (7) ص85 – 90.

(52) نفسه، **تصنيف**: **A.MKT. UM. 497/80**، بتاريخ 7 سبتمبر 1862م، حول اختيار وتعيين أربعة من مديري الأقضية الستة التي تشكلت داخل جبل لبنان بحسب الأكثرية المذهبية والسكانية. انظر: ملحق (8) ص91 – 92.

(53) نفسه، **تصنيف**: **A.MKT. MHM. 247/9-1**، بتاريخ 20 نوفمبر 1862م، عن التأثير السلبي لمسألة كسروان في أمن الجبل، والشعور بالارتياح من إزالة المشكلة؛ **تصنيف**: **A.MKT. MHM. 278/53-1**، بتاريخ 28 سبتمبر 1863م، القبض على الأمير سليمان وأسعد حرفوش اللذين أضرا بأهالي بعلبك والبقاع.

(54) نفسه، **تصنيف**: **I.HR. 333/21439**، بتاريخ 9 يوليو 1863م، حول قيام الدروز في جبل لبنان بقتل النصارى من أهاليها، وأن الاقتراض من أوروبا للتعويض عن خسائر مقتل

النصارى في حادثة الشام يزيد من أعباء الخزينة وضرورة إجراء تحويلات، ومعاقبة المتسببين في هذه الحوادث. انظر: ملحق (9) ص93.

(55) نفسه، **تصنيف**: **A.MKT. MHM. 280/51**، بتاريخ 20 نوفمبر 1862م، حول منع المعاملة السيئة التي تعرض لها الروم المقيمون في جبل لبنان من قبل الحكومة؛ معطي: المرجع السابق، ص 49 – 50.

(56) نفسه، **تصنيف**: **A.MKT. MHM. 343/61a**، بتاريخ 24 سبتمبر 1865م، حول ضرورة تنفيذ البند الثامن عشر من نظام الجبل الأساسي لعدم اتخاذ الكنائس والأديرة مكانًا يلجأ إليه مرتكبو الجرائم.

(57) نفسه، **تصنيف**: **A.MKT. MHM. 349/50-11**، بتاريخ 26 فبراير 1866م، القتال الذي نشب مع البغاة في كسروان والموافقة على التدابير المقترحة من متصرفية جبل لبنان وولاية سوريا بخصوص حادثة الزغرتا.

(58) نفسه، **تصنيف**: **A.MKT. MHM. 383/39-1**، بتاريخ 28 مايو 1867م، استثناء السياح الأجانب من حظر حمل السلاح ضمن تدابير الإصلاح المطبقة في جبل لبنان.

(59) معطي: المرجع السابق، ص54.

(60) الأرشيف العثماني: **تصنيف**: **A.MKT. MHM. 384/3**، بتاريخ 8 يونيو 1867م، شكوى من تدخل ولاية سوريا في الشؤون المالية للبقاع الغربي؛ إسماعيل، منير: المرجع السابق، ص393.

(61) نفسه، **تصنيف**: **A.MKT. MHM. 420/22**، بتاريخ 14 سبتمبر 1868م، تخلي متصرفية جبل لبنان عن قضاء البقاع الغربي للشام الشريف.

(62) نفسه، **تصنيف**: **A.MKT. MHM. 383/39-1**، بتاريخ 28 مايو 1867م، حول تدابير الإصلاح المطبقة في جبل لبنان.

(63) انظر: معطي: المرجع السابق، ص58؛ إسماعيل، منير: المرجع السابق، ص395؛ رستم: المرجع السابق، ص125: 150.

(64) الأرشيف العثماني: **تصنيف**: **A.MKT. MHM. 423/72-2**، بتاريخ 13 أكتوبر 1868م، من المتصرف فرنكو إلى مقام الصدارة العالي بخصوص وجود محاذير من عودة النازحين من جبل لبنان إلى جبل دروز حوران لأماكنهم السابقة.

(65) معطي: المرجع السابق، ص59.

(66) الأرشيف العثماني: **تصنيف**: **Y.PRK.DH. 1/7**، بتاريخ 16 أبريل 1877م، حول انحسار الفتور بين الدروز والنصارى في جبل لبنان وملاحقة الفاسدين واستتباب الأمن.

(67) إسماعيل، منير: المرجع السابق، ص 396–397.

(68) الأرشيف العثماني: **تصنيف**: **Y.PRK. HR. 1/66**، بتاريخ 31 أكتوبر 1877م، من المتصرف رستم إلى نظارة الخارجية الجليلة حول استتباب الأمن بين الدروز والنصارى في جبل لبنان ومحاولات للبعض من أنصار يوسف كرم لإثارة الاضطراب في الجهة الشمالية من الجبل.

(69) نفسه، **تصنيف**: **Y.PRK. UM. 1/62**، بتاريخ 4 مايو 1879م، بخصوص الوضع السياسي الدولي في لبنان.

(70) نفسه.

(71) نفسه، **تصنيف**: **Y.PRK. UM. 4/60**، بتاريخ 7 سبتمبر 1881م، من والي سوريا أحمد حمدي باشا بخصوص عودة الملحق العسكري الفرنسي تورسي بعد إفشال تحريضه للأهالي؛ **وثيقة**: **Y.PRK. DH. 1/42**، بتاريخ 25 نوفمبر 1881م، من والي سوريا أحمد حمدي باشا إلى نظارة الداخلية الجليلة بخصوص نقد الحكومة وإدارة جبل لبنان.

(72) نفسه، **تصنيف**: **Y.PRK. BSK. 7/30**، بتاريخ 1 فبراير 1882م، بخصوص المقالات التي نشرت في صحف بطرسبرج والتايمز حول شكوى المارونيين بجبل لبنان إلى فرنسا.

(73) نفسه، **تصنيف**: **Y.E.E. 44/68**، بتاريخ 14 يناير 1883م، سبب الخلاف الوحيد بين متصرف جبل لبنان والأساقفة المارونيين هو تحريض القنصل الفرنسي في بيروت.

(74) نفسه، **تصنيف**: **Y.PRK. AZJ. 6/33**، بتاريخ 25 ديسمبر1882م، تقرير حول أطماع فرنسا للاستيلاء على سوريا وجبل لبنان، وتعيين حكام عليها يدورون في فلكها. انظر: ملحق (10) ص94.

(75) إسماعيل، منير: المرجع السابق، ص400.

(76) نفسه.

(77) الأرشيف العثماني، **تصنيف**: **Y.PRK. UM. 25/16**، بتاريخ 25 أغسطس 1892م، تقرير والي سوريا رؤوف باشا حول استنكار الدروز تعيين نسيب جنبلاط لقائمقامية جبل لبنان وهجرتهم إلى حوران.

(78) نفسه، **تصنيف**: **Y.PRK. BSK. 22/31**، بتاريخ 22 يونيو 1891م، بخصوص التحقيق في ادعاءات اللبنانيين عن تعرضهم لظلم حكام الجبل.

(79) نفسه، **تصنيف**: **A.MKT. MHM. 500/14**، بتاريخ 31 ديسمبر 1889م، من ناظر العدلية والمذاهب إلى مقام الصدارة السامي عن عمل المارونيين في جبل لبنان على إحداث فتنة معتمدين على دعم فرنسا لهم.

(80) نفسه، **تصنيف**: **Y.PRK. BSK. 22/32**، بتاريخ 3 يوليو 1891م، بخصوص تحويل أمر التحقيق والمتابعة في نشاط الجمعيات السرية ببيروت إلى اللجنة السنية العسكرية.

(81) إسماعيل، منير: المرجع السابق، ص404.

(82) الأرشيف العثماني: **تصنيف**: **Y.PRK. BSK. 25/78**، بتاريخ 23 مايو 1892م، إخبارية حول تسلح الأهالي للقيام بثورة في جبل لبنان.

(83) معطي: المرجع السابق، ص63.

(84) الأرشيف العثماني، **تصنيف**: **Y.PRK. UM. 26/7-1**، بتاريخ 13 ديسمبر 1892م، محاولات تنصير أبناء الفقراء من الدروز في جبل لبنان؛ **تصنيف**:**Y.PRK. UM. 26/7-2**، بتاريخ 13 ديسمبر 1892م، من متصرفية جبل لبنان حول قيام أحد أثرياء الإنجليز بإغراء فقراء الدروز وتعميد أطفالهم وتحويلهم إلى النصرانية.

(85) نفسه، **تصنيف**: **Y.PRK. UM. 25/31**، بتاريخ 28 أغسطس 1894م، برقية من متصرفية جبل لبنان إلى الباب العالي حول التحقيقات التي أُجريت على إثر ورود أخبار بنقل المحفل الماسوني إلى جبل لبنان بعد إغلاقه في بيروت.

(86) نفسه، **تصنيف**: **Y.PRK. MK. 4/60**، بتاريخ 5 مارس 1889م، حول قيام الجمعية الماسونية التي تتخذ من لندن مركزًا لها بنشاطات في سوريا ولبنان ومصر.

(87) نفسه، **تصنيف**: **A.MKT. MHM. 606/6-1**، بتاريخ 16 نوفمبر 1895م، بلاغ من متصرفية جبل لبنان عن عدد من مرتكبي الجرائم من دروز حوران؛ **تصنيف**: **Y.PRK. KOM. 9/28**، بتاريخ 29 مارس 1896م، محضر التحقيق الذي أعدته لجنة التحقيق بجبل الدروز؛ **تصنيف**: **A.MKT. MHM. 606/6-4**، بتاريخ 30 أكتوبر 1897م، بخصوص شكاوى أهالي المناطق التابعة لقضاء حاصبيا من تعديات بعض الدروز.

(88) معطي: المرجع السابق، ص 64 – 65؛ إسماعيل، منير: المرجع السابق، ص409.

(89) نفسه، ص411.

(90) الأرشيف العثماني: **تصنيف**: **Y.E.E. 42/173**، بتاريخ 28 مارس 1909م، مذكرة تتضمن المباحثات مع السفير الإنجليزي حول مسألة جبل لبنان.

(91) إسماعيل، منير: المرجع السابق، ص415.

(92) الأرشيف العثماني: **تصنيف**: **DH.EUM.4.Sb. 14/14-18**، بتاريخ 23 ديسمبر 1912م، من ولاية بيروت إلى قائمقامية مرجعيون.

(93) نفسه، تصنيف **DH.EUM.4.Sb. 14/14-22**، بتاريخ 5 تموز 1331، من نظارة الداخلية إلى قيادة الجيش الهمايوني الرابع.

(94) نفسه، **تصنيف**: **DH.EUM.4.Sb. 14/14-10**، بتاريخ 10 كانون الأول 1331، من نظارة الداخلية إلى قيادة الجيش الهمايوني الرابع بخصوص مصادرة أوراق جمعية المنتدى الأدبي؛ **تصنيف**: **DH.EUM.4.Sb. 14/14-25**، بتاريخ 25 أيلول 1331، من نظارة الداخلية إلى المديرية العامة للشرطة بخصوص مصادرة أوراق جمعية المنتدى الأدبي.

(95) نفسه، **تصنيف**: **DH.EUM.4.Sb. 14/14**، بتاريخ 3 كانون الأول 1333، حول صدور الحكم بإعدام عبد الكريم الخليل رئيس جمعية المنتدى الأدبي وعضو الجمعية سيف الدين الخطيب.

(96) إسماعيل، منير: المرجع السابق، ص415.

المراجع

أولًا - المراجع العربية:

أسد رستم، *لبنان في عهد المتصرفية*، دار النهار للنشر، بيروت، 1973م.

أنيس فريحة، معجم *أسماء المدن والقرى اللبنانية*، ط4، مكتبة لبنان، بيروت، 1966م.

حكمت ألبير الحداد، *لبنان الكبير*، ط3، دار نظير عبود، بيروت، 1996م.

ريمون هاشم، *جوانب من تاريخ جبل لبنان 1820-1860م من خلال وثائق في القصادة الرسولية*، ج1، منشورات الجامعة الأنطونية، بيروت، 2007م.

عادل إسماعيل، *عهد الفوضى والاضطرابات 1840-1860م*، سلسلة دراسات لبنانية بعنوان: لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، بيروت، 1993م.

علي عبد فتوني، *تاريخ لبنان الطائفي*، الفارابي، بيروت، 2013م.

علي معطي، *العلاقات اللبنانية التركية في عهد المتصرفية 1516-1915م*، دار المنهل اللبناني، بيروت، (د.ت).

عمر عبد العزيز عمر، *تاريخ لبنان الحديث 1915-1516*، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.

فيليب حتي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة كمال اليازجي وجبرائيل جبور، ج2، دار الثقافة، بيروت، (د.ت).

كمال سليمان الصليبي، *تاريخ لبنان الحديث*، ط7، دار النهار للنشر، بيروت، 1991م.

محمد أحمد ترحيني، *الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي: دراسة مقارنة*، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1981م.

منير إسماعيل، *جبل لبنان في عهد المتصرفية 1861-1915م*، سلسلة دراسات لبنانية بعنوان: لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، بيروت، 1993م.

ناصيف اليازجي، *رسالة تاريخية في أحوال جبل لبنان الإقطاعي*، تحقيق محمد خليل الباشا ورياض حسين غنام، دار معن، (د.ت).

ثانيًا- المراجع الأجنبية:

Cumhurbaşkanlığı Osmanlı Arşiv İdaresi. Istanbul:

Tasnif: *A.A.MD 92/74,* 8 Temmuz 1860.

Tasnif: *A.AMD 3/47,* 3 Şubat 1845.

Tasnif: *A.AMD 3/1,* 20 Kanun-u evvel 1847.

Tasnif: *A.AMD 143/44,* 5 Teşrin-i evvel 1853.

Tasnif: *A.AMD. 93/20,* 10 Eylül 1860.

Tasnif: *A.MKT.NZD 317/96,* 15 Temmuz 1860.

Tasnif: A.*MKT. UM. 463/1,* 25 Mart 1861.

Tasnif: *A.MKT. MHM. 223/51,* 27 Haziran 1861.

Tasnif: *A.MKT. UM. 479/12, 27* Haziran 1861.

Tasnif: A.MKT. UM. 4977 ,80/ Eylül 1862.

Tasnif: *A.MKT. MHM. 247/9-1,* 20 Teşein-i sani 1862.

Tasnif: *A.MKT. MHM. 278/53-1,* 28 Eylül 1863.

Tasnif: *A.MKT. MHM. 280/51,* 20 Teşein-i sani 1862.

Tasnif: *A.MKT. MHM. 343/61a,* 24 Eylül 1865.

Tasnif: *A.MKT. MHM. 349/50-11,* 26 Şubat 1866.

Tasnif: *A.MKT. MHM. 383/39-1, 28* Mayıs 1867.

Tasnif: *A.MKT. MHM. 384/3,* 8 Haziran 1867.

Tasnif: *A.MKT. MHM. 420/22,*14 Eylül 1868.

Tasnif: *A.MKT. MHM. 383/39-1,* 28 Mayıs 1867.

Tasnif: *A.MKT. MHM. 423/72-2,* 13 Teşrin-i evvel 1868.

Tasnif: *A.MKT.MHM 1/ 91,*6 Kanun-u evvel 1845.

Tasnif: *A.MKT. MHM. 500/14,*31 Kanun-u evvel 1889.

Tasnif: *A.MKT. MHM. 606/6-1,*16 Teşein-i sani 1895.

Tasnif: *A.MKT. MHM. 606/6-4,* 30 Teşrin-i evvel 1897.

Tasnif: *DH.EUM.4.Sb. 14/14-18,* 23 Kanun-u evvel 1912.

Tasnif: *DH.EUM.4.Sb. 14/14-22,* 5 Temmuz 1331.

Tasnif: *DH.EUM.4.Sb. 14/14-10,* 10 Kanun-u evvel 1331.

Tasnif: *DH.EUM.4.Sb. 14/14-25,* 25 Eylül 1331.

Tasnif: *DH.EUM.4.Sb. 14/14*, 3 Kanun-u evvel 1333.

Tasnif: *HR.MKT. 18/17,* 2 Mayıs 1847.

Tasnif: *HR.MKT. 17/18,* 30 Kanun-u sani 1847.

Tasnif: *HR.MKT. 18/45,* 1 Temmuz 1847.

Tasnif: *HR.MKT. 19/65,* 1 Mart 1848.

Tasnif: *HR.MKT. 36/42,* 4 Eylül 1850.

Tasnif: *HR.MKT. 67/84,* 30 Teşein-i sani 1853.

Tasnif: *I.HR. 333/21439,* 9 Temmuz 1863.

Tasnif: *I.MMS. 132/5673,* 9 Temmuz 1860.

Tasnif: *Y.EE. 31/2,*15 Eylül 1864.

Tasnif: *Y.E.E. 44/68,* 14 Kanun-u sani 1883.

Tasnif: *Y.EE 78/91,* 26 Şubat 1884.

Tasnif: *Y.E.E. 42/173,* 28 Mart 1909.

Tasnif: *Y.PRK. AZJ. 6/33,* 25 Kanun-u evvel 1882.

Tasnif: *Y.PRK. BSK. 7/30,* 1 Şubat 1881.

Tasnif: *Y.PRK. BSK. 22/31,*22 Mayıs 1891.

Tasnif: *Y.PRK. BSK. 22/32,* 3 Temmuz 1891.

Tasnif: *Y.PRK. BSK. 25/78,* 23 Mayıs 1892.

Tasnif: *Y.PRK.DH. 1/7,* 16 Nisan 1877.

Tasnif: *Y.PRK. DH. 1/42,* 25 Teşein-i sani 1881.

Tasnif: *Y.PRK. HR. 1/66,* 31 Teşrin-i evvel 1877.

Tasnif: *Y.PRK. KOM. 9/28,* 29 Mart 1896.

Tasnif: *Y.PRK. MF. 2/22,* 27 Eylül 1891.

Tasnif: *Y.PRK. MF. 2/52,*7 Teşrin-i evvel 1892.

Tasnif: *Y.PRK. MF. 2/53,*6 Teşrin-i evvel 1892.

Tasnif: *Y.PRK. MK. 4/60,* 5 Mart 1889.

Tasnif: *Y.PRK. UM. 1/62,* 4 Mayıs 1879.

Tasnif: *Y.PRK. UM. 4/60,* 7 Eylül 1881.

Tasnif: *Y.PRK. UM. 25/16,* 25 Ağustos 1892.

Tasnif: *Y.PRK. UM. 26/7-1,* 13 Kanun-u evvel 1892.

Tasnif: *Y.PRK. UM. 26/7-2,* 13 Kanun-u evvel 1892.

Tasnif: *Y.PRK. UM. 25/31,* 28 Ağustos 1894.

.

Abstract

Purpose: The study is considered an introduction to a side of the political history of Mount Lebanon during an important period of our modern history from a side, which shows an aspect of European countries struggling over this region. So, Lebanon becomes a stage for a clash of regional and foreign interests, exploiting the eastern social conditions through the different trends of sectarianism in Lebanon, from another side, and an image of the Ottoman local and sectarian administration, from a third side. The study attempts to shed light on the events of the Mutasarrifiya and Qaimaqamiyya eras in Mount Lebanon. The study also attempts to monitor the different pressures of Britain and France to prevent the Ottoman Empire from carrying out its actual sovereignty on Lebanon. **Methodology:** The study relies on Ottoman documentaries. **Results:** The results show that sectarianism and its news in Mount Lebanon is an easy factor. European countries use sectarianism to hide their abhorrent truth. The results also show the Mutasarrifiya system in Mount Lebanon is just a political setup that takes care of interests of the involved parties and paves the way for privileges and protection. European countries have a bad and flagrant interference in the Lebanese affairs and impose the official guardianship under the name of Mutasarrifiya, let alone instill sectarianism.

Key words: Mount Lebanon, sectarianism, the Ottoman documentaries, foreign intervention, the Mutasarrifiya.

The Author:

Dr. Asmahan Mostafa Tawfik Khalil

- Ph.D. in Modern and Contemporary History about National Capitalism in the Egyptian Command Economy (1961 – 1974 AD).
- Assistant Professor of Modern History, College of Arts-Beni Suef University – Egypt.
- Associate Professor of Modern History, College of Arts-King Faisal University in Saudi Arabia.

Publications:

First, Books:

1- National Capitalism in the Egyptian Command Economy (1961 – 1974 AD) Egypt, Renaissance series, Egypt, February 2015 AD, A 101.

Second, Research:

1- Britain and Egyptian Intervention in Yemen)1963 - 1966 AD(in the View of Historical Documentaries. Egyptian Historian Journal Faculty of Arts Cairo University 44 A, 2014 AD.

2- The Saudi and Iranian Position of Suez Crisis 1956 AD - A Comparative Study, Journal of Arts College in King Saud University. Volume 26, 2 A, May 2014 AD.

3- Britain and Al Khorma Crisis and the Turba. 1335- 1337 AH. - 1917 - 1919 AD., amidst World War 1 and Post- Settlements, "Documentary Study ", Annals of the Centre of Research and Historical Studies, College of Arts, Cairo University July 2015 AD.

4- Oman's Role in the Anglo-French Conflict in the East 1798 – 1810 AD. Middle East Research Centre- Ain Shams University A 39, September 2016 AD.

5- Kuwait under the British Protection. A Journal of the Egyptian Historian, College of Arts, 1899 - 1913 AD. Annals the Egyptian Historical, Arts College- Cairo University October 2017 AD.

6- The Resistance of Aseer Tribes to Muhammed Ali Pasha's Forces in the Arabian Peninsula 1229-1256 AH., 1814 - 1840 AD. Annals of the Centre of Research and Historical Studies, College of Arts, Cairo University February 2018 AD.

7- The Ottoman Empire Position of Suez Canal Project. A Study in the View of the Ottoman Archives 1854 - 1866 AD. Journal of the Egyptian Historian, College of Arts, Cairo University October 2018 AD.

Doi10.34120/0757-043-625-001
Monograph (625)

The Sectarian Situation in Mount Lebanon between the Ottoman Administration and Foreign Intervention in 1845 - 1915 AD in the Light of the Ottoman Documentaries

Asmahan Mostafa Tawfik Khalil, Ph.D.
Associate Professor - King Faisal University - Saudi Arabia
Assistant Professor - Beni Suef University - Egypt

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES - KUWAIT UNIVERSITY

Editorial Board

- **Prof. Taghreed Alqudsi**
  Editor - in - Chief
  Kuwait University
- **Prof. Abdallah M. E Alghazali**
  Department of Arabic Language and Literature - Kuwait University
- **Prof. Baqer Salman Alnajjar**
  Sociology and Social Service Department - Kuwait University
- **Prof. Aded El-Aziz Ali Safar**
  Department of Arabic Language and Literature - Kuwait University
- **Prof. Numan M. Jubran**
  History Department
  Kuwait University
- **Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy**
  Philosophy Department
  Kuwait University
- **Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban**
  Department of Political Science
  Kuwait University
- **Dr. Ahmed Mubarak AlHasem**
  Geography Department
  Kuwait University
- **Maha Ibrahim Al-Msad**
  Editorial Manager
  Kuwait University

Advisory Board

- **Prof. Basil Hatim**
  American University
  Sharjah - United Arab Emirates
- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**
  Department of Arabic Language and Literature - Jordan University
- **Prof. Hamdi Hasan Abul Enein**
  Faculty of Mass Communication
  Misr International University
- **Prof. Sari Hanafi**
  President of the International Sociological Association - American University- Beirut
- **Prof. Mona Baker**
  Manchester University
  United Kingdom
- **Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al Fehri**
  Department of Arabic Language and Literature -Mohammed V University
- **Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil**
  Department of Psychology
  Ain Shams University
- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**
  Geography Department
  King Saud University
- **Prof. Ma'moun Fandi**
  Director of London Institute of Strategic Studies - United Kingdom

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Academic Publication Council - Kuwait University

REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY THAT PUBLISHES TOPICS IN THE HUMANITIES, SOCIAL SCIENCES & LITERATURE

Volume 43, 2023

Rates:

Kuwait: K.D. 0.500, Bahrain: BD 1, Qatar: RQ 10, Emirates: DH 10,
Saudi Arabia: RS 10.

Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar

Cost per issue in other Countries: Equivalent to three US dollar

● Annual Subscription (individuals):

1 Year: Kuwait: 4 K.D., Arab Countries: 6 K.D., Foreign Countries 22 dollars.
2 Year: Kuwait: 7 K.D., Arab Countries: 10 K.D., Foreign Countries 37 dollars.
3 Year: Kuwait: 10 K.D., Arab Countries: 14 K.D., Foreign Countries 52 dollars.
4 Year: Kuwait: 13 K.D., Arab Countries: 18 K.D., Foreign Countries 67 dollars.

● Annual Subscription (institutions):

1 Year: Kuwait: 22 K.D., Arab Countries: 22 K.D., Foreign Countries 90 dollars.
2 Year: Kuwait: 37 K.D., Arab Countries: 37 K.D., Foreign Countries 150 dollars.
3 Year: Kuwait: 53 K.D., Arab Countries: 53 K.D., Foreign Countries 210 dollars.
4 Year: Kuwait: 67 K.D., Arab Countries: 67 K.D., Foreign Countries 270 dollars.

All correspondence and enquiries must be addressed to:

Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES
P.O.BOX 17370 EL-KHALDIAH - KUWAIT 72454
Tel: 24830256 - Fax: 24830256
ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aass@Ku.edu.Kw
http:// apc. kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة: www.mandumah.com

The Publications of The Academic publiction council

journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Puplication Committee 1976, Journal of law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Sducational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Academic Publication Council - University of Kuwait

الأوضاع الطائفية في جبل لبنان بين الإدارة العثمانية والتدخل الأجنبي 1845 - 1915م في ضوء وثائق الأرشيف العثماني

The Sectarian Situation in Mount Lebanon between the Ottoman Administration and Foreign Intervention in 1845 - 1915 AD in Light of the Ottoman Documentaries

Asmahan Mostafa Tawfik Khalil, Ph.D.

Assistant Professor - Beni Suef University - Egypt

Associate Professor - King Faisal University - Saudi Arabia

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Academic
Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Monograph 625 - Volume 43

1445 A.H / June 2023